روض الحرون

ح يونس

مطرة ابن بون

تأليف

عبد الودود بن عبد الله بن أنجبنان الألفغي

(ت ١٢٦٥)

تحقيق

د. عبد السلام أعفير الرسموكي

دار فارس

لبعث التراث وتأصيل الفكر

روض الحزون
على طرة ابن بون

الطبعة الأولى

١٤٤٤ هـ - ٢٠٢٣م

دار فارس
شركة مركز دار فارس للدراسات والبحوث
الخط الساخن: ٠٠٩٦٥٦٠٩٠٨١٩٥
E.mail: dar.fares123@gmail.com

الموزع المعتمد
مكتبة أهل الأثر
للنشر والتوزيع
الكويت - حولي - المثنى
الخط الساخن: ٠٠٩٦٥٦٦٥٥٤٣٦٩
E-Mail ahel_alather@hotmail.com

روض الحزون

ح يونس

من طرة ابن بون

تأليف

عبد الودود بن عبد الله بن أنجبنان الألفغي
(ت ١٢٦٥)

تحقيق

د. عبد السلام أعفير الرسموكي

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، جعلنا الله تعالى منهم، آمين.

وبعد..

فإن علم النحو من أشرف العلوم وأكرمها، وأعلاها مكانة وأسماها، فهو عصب اللغة العربية، وبابها الذي لا تؤتى إلا منه، فمن رامها من غيره فقد أتاها من غير بابها، وقصدها من غير سبيلها، فأنى له أن يصل إليها أو يقاربها.

وكتب علم النحو على كثرتها وأهميتها، وقيمتها العلمية، فإنه لم يكتب في هذا القطر من الغرب الإسلامي من القبول والإقبال، ما كتب لألفية ابن مالك، فشرحت وحشي على شروحها، وتممت، وأعربت، وقررت مسائلها وبينت.

ومن بين الأعمال التي تناولت الألفية، ما فعله المختار بن بونا، فقد أتمها باحمراره، وزاد فيها المسائل والأبواب التي ذكرها ابن مالك في التسهيل، ولم يذكرها في الألفية، فصارت المنظومة شاملة لكل ما في التسهيل من الأبواب والمسائل، ثم بعد ذلك شرحها شرحا مختصرا على طريقة التقريرات، وشروح الخياطة، أي أنه لا يأتي ببيت أو أبيات ثم يشرحها، بل يدمج الشرح مع المتن كأنه يخيط ثوبا، أو يرقع جلبابا، ولذلك تسمى بطريقة الخياطة. ولأنها مختصرة تكتفي بتقرير ما في المتن من المسائل مع المثال تسمى أيضا بالتقريرات، وهي طريقة معروفة، مازالت تدرس بها المتون في مدارس التعليم العتيق في منطقة «سوس» جنوب المغرب.

ولمكانة هذه المنظومة، ومكانة صاحبها، أولا، ولشدة اختصارها وحاجتها إلى البيان والإيضاح، فقد تناولها نحاة شنقيط بعده بالشرح والتوضيح، وممن تناولها بالشرح، عبد الودود بن عبد الله الألفغي، في كتابه هذا، الذي سماه: «روض الحرون، من طرة ابن بون».

وهو كتاب جيد مفيد، يدل على تمكن صاحبه من النحو، ومعرفته بدقائه وأسراره، فقد جمع فيه على صغره علما غزيرا، ومسائل كثيرة، قد لا تجدها في مؤلفات ضخام.

والله تعالى أسأل أن ينفع به، وأن يعيننا على إخراجه على وجه يحصل به النفع، ويتحقق به الغرض، وأسأل كل من قرأه أو طالعه أن لا ينسانا من دعائه، لعل الله تعالى يجعل عملنا هذا مما يلحقنا أجره بعد أن يأذن بقبض أرواحنا، حيث نكون أحوج ما نكون إلى الدعاء، وأجر الأعمال الصالحة.

عملنا في هذا الكتاب

وأما عملنا في هذا الكتاب، فقد حرصنا على أن نقدمه للقارئ، على الهيئة التي تركه عليه صاحبه، بأمانة، دون زيادة أو نقصان، ولذلك فعملنا فيه منحصر في الأمور الآتية:

١ - إرجاع نقول المؤلف إلى مصادرها، سواء كانت هذه المصادر مصادر مباشرة للمؤلف أو غير مباشرة، وذلك أنني أذكر المصدر الذي نقل منه المؤلف، فإن تضمن الكلام المنقول كلاما آخر، أو نسبة قول لأحد النحاة، فإنني أحرص على ذكر مصدر القول من أصله بالرجوع إلى كتاب من نسب إليه القول إن وجدت إليه سبيلا، فإن لم أجده، رجعت إلى أقرب الناقلين عنه.

٢- إتمام الأبيات الشعرية، وضبط ما يحتاج منها إلى الضبط والشكل، مع ذكر صاحبها إن كان معروفا، ثم أذكر الموضع الذي ذكرت فيه نسبة القول إلى هذا القائل، مثل ديوانه إن وجد، ثم أتبعه بذكر كتب النحو التي ذكر فيها هذا الشاهد، إن ورد فيها استشهادا على المسألة نفسها لا على غيرها، وذلك حتى يسهل على القارئ الرجوع إلى مظان المسألة لتحقيقها أكثر، ومعرفة تفاصيلها.

٣- التعريف ببعض الأعلام التي يقل ورودها في كتب النحويين، ولم ألتزم بالتعريف بكل الأعلام التي وردت في المخطوط، لشهرة معظمهم، وتوافر مظان تراجمهم.

٤- تصحيح بعض العبارات التي يظهر فيها قلق أو فساد معنى، والتصحيح أحيانا يكون في صلب الكتاب، مع جعل الزيادة بين معقوفتين، والتنبيه إليها في الحاشية، وأفعل هذا إذا كتبت الكلمة ناقصة، أو وقع بتر في المخطوط، وأحيانا أترك الكلام كما هو، وأكتفي بالتنبيه في الحاشية على ما يظهر لي أنه الصواب، ولأنني لم أقم بدراسة للكتاب، بل إنما حققته، فإنني لا أعلق على مسائله إلا نادرا، حيث يكون في كلام المؤلف نقص أو غموض بالغ.

٥- تخريج الآيات والأحاديث الواردة في الكتاب، مع الحرص على كتابتها بالخط العثماني، برواية ورش، معتمدا في عد الآيات على العد المدني، فإن كانت الآية المستشهد بها بقراءة أخرى، فإنني أكتبها على الوجه الموافق للغرض من الاستشهاد بها، فإن كان بالإمكان كتابتها بالخط العثماني مع تغيير محل الشاهد ليوافق القراءة المطلوبة، فعلت ذلك، وإلا اكتفيت بكتابتها بالخط العادي.

التعريف بالمؤلف والكتاب

أولا: التعريف بالمؤلف

هو عبد الودود بن عبد الَّ بن انجبنان الألفغي نسبة إلى قبيلة أبناء ألفغ حبيب أل، نحوي شهير، انفرد به من غير نكير، وأوضح للناس أسراره وأعلى مناره.(١)

تربى عبد الودود في بيت اشتهر بالعلم والتعليم، من جده انجبنان اتصلت حلقة تدريسه بحفيده الذي كان غاية في الذكاء والدقة في البحث.(٢)

تلقى عن بُلاّ الشقراوي، وسبب ذلك أنه خرج في عير، فنزلوا عند بلا، فرأى عبد الودود تلامذته يكررون دروسهمّ فسمع تحريرا لم يعهده في بلاده. فلما وصل إلى أهله، رجع إلى بلا المذكور ولازمه، حتى أتقن النحو وبرز فيه، وبلغ مبلغا لم يبلغه غيره في عصره.

ومع أنه مات صغيرا، إلا أنه خلف تركة من العلم حافلة، فقد تحلق حوله التلاميذ وأنشأ محظرة قصدت من كل أنحاء البلاد، ونبغ من الآخذين عنه عدد كثير، كما أنه ألف كتبا في فنون متفرقة، وله منظومات في مسائل متفرقة من العلم، وبرع في النحو، ولم يترك «عويصة من النحو، إلا نظمها أسلس نظم، وأتقنه».(٣)

توفي رحمه الله تعالى سنة ١٢٦٨هـ(٤).

---

(١) «الوسيط» للشنقيطي ص٣٧٤.

(٢) «تاريخ النحو العربي» لمحمد المختار ص٤٧٣.

(٣) «الوسيط» ص ٣٧٤.

(٤) «تاريخ النحو العربي» ص٤٧٣

تعلمه وتعليمه

قدمنا أنه نشأ في أسرة علمية تتابع فيها العلم أبا عن جد، فلا شك أنه كان لأسرته العلمية هذه تأثير كبير في تكوينه العلمي الأول، ومن أشهر شيوخه الذين أخذ عنهم.

١- بُلاَّ بْنُ مكبد البوحسني»، كما قدمنا عن صاحب الوسيط، وأخذ عنه ولازمه حتى فاق أقرانه في علوم العربية عامة، وعلم النحو خاصة.

و«بُلَّا» هذا، أخذ عن المختار بن بونة صاحب الطرة المحشى عليها، المتوفى سنة ١٢٢٠هـ.

٢- محمذِ فال بن متالي، توفي في النصف الثاني من القرن الثالث عشر الهجري.[١]

٣- سيدي بن المختار بن الهيب، (ت١٢٨٣هـ)[٢]

وأما تلاميذه، فقد اشتهر منهم:

١- الحسن بن زين القناني[٣]، (ت حوالي ١٣٢٠هـ)، وإليه يصل سند كثير من علماء شنقيط في علوم العربية، فقد بورك له في أحد تلاميذه فقصده الطلبة من صوب، وكثر أتباعه والآخذون عنه، وهو يحظين بن عبد الودود، رحمه الله تعالى جميعا.

٢- محمد علي، ابن عم الشيخ وتلميذه،[٤] ويعرف بمعِّي، (ت١٣١٠هـ)[٥].

---

(١) «الوسيط» ص٣٤٣.

(٢) «الوسيط» ص٢٤٠.

(٣) «الوسيط» ص٣٧٧- ٣٧٨.

(٤) «الوسيط ص ٣٧٤.

(٥) «تاريخ النحو» ٥٠٨.

إنتاجاته:[1]

لم ينحصر عطاء الشيخ عبد الودود في تلامذته الذين ذكرنا أشهرهم، بل كان له إسهام كبير في الحركة العلمية، بالتأليف والنظم، والنقد والتحرير، ومن مؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم:

١- روض الحرون، من طرة ابن بون، وهو موضوع تحقيقنا.

٢- مآسد العرب.

٣- نظم في تصريف الأفعال.

٤- كتاب في المصاد الغريبة.

٥- جمع أجوبة شيخه محمذ فال بن متالي.

٦- مجموعة من المنظومات المتفرقة، في مسائل من النحو والصرف.

❁ ❁ ❁

(١) «المجموعة الكبرى» ٢/ ١٦٠.

علوم اللغة في عصر المؤلف

عرفت بلاد شنقيط علوم اللغة منذ قرون، غير أنها لم يكن لها فيه إنتاج معروف إلا في القرون الأربعة الأخيرة، وتعتبر المرحلة التي سبقت ميلاد المؤلف عبد الودود، والمرحلة التي عاش فيها المؤلف، هما المرحلتان الذهبيتان لعلوم اللغة، فقد كثرت فيهما المحاظر، وتنافس الطلبة في طلب العلم، حتى صارت القبائل والجهات تتنافس في استقطاب الطلبة والشيوخ.

ولم يكن هذا خاصا بعلوم اللغة، وإنما خصصناها بالذكر لأنها موضوع كتابنا، بل إن ما قلناه عنها ينطبق على الفقه والأصول والتفسير...

وقد فصل الدكتور المختار ولد اباه القول في علم النحو في هذه المرحلة، وأهم محاظرها وشيوخها، وإنتاجاتها، في كتابه الماتع: «تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب».

ومن النحاة الأوائل الذين يعتبرون آباء المحاظر الشنقيطية في علوم اللغة[1]:

١- المختار بن الأمين الملقب بأنجبنان، (توفي في منتصف القرن الثاني عشر) وهو جد عبد الودود صاحبنا، الذي نحن بصدد تحقيق كتابه، والمختار هذا هو صاحب كتاب «شافي الغليل في علوم الخلاصة والتسهيل».

٢- المختار بن محمد سعيد، المعروف بابن بونا، (ت١٢٢٠)، وهو صاحب الطرة التي حشى عليها الشيخ عبد الودود، وهي طرة على نظمه الذي كمّل به ألفية ابن مالك، المعروف بـ«احمرار ابن بونا»، وله كتب كثيرة

---

(١) انظر تفاصيل هذه المرحلة وأشهر علمائها ونماذج من إنتاجاتهم في «تاريخ النحو العربي» ص٤٣٧، وما بعدها.

غيرهـا في النحو، منها: «سـلم الطالبين إلى قواعـد النحويين»، و«الجامع بين التسهيل والخلاصة، المانع من الحشو والخصاصة»، وله كتب أخرى في البلاغة والمنطق والعقيدة والأصول.

٣- ابن الحاج حماه الله الغلاوي، وله إنتاجات متنوعة ومتفرقة في الفقه والنحو وغيرهما، ومن مؤلفاته في النحو: «شرح ألفية ابن مالك» و«شرح الكافية» و«تعاليـق علـى الشـواهد النحوية» و منظومـة «الاسـتعانة»، و«الرباني في الإعراب».

❁ ❁ ❁

ثانيا: التعريف بالكتاب

«روض الحرون» هو حاشية مختصرة على شرح ابن بون لاحمراره، وأصل الاحمرار هو نظم كمل به ابن بون ألفية ابن مالك، فزاد فيه ما تركه ابن مالك في الألفية مما هو مذكور في كتابه التسهيل، من المسائل والأبواب، ثم علق عليه الناظم نفسه فيما عرف ب»طرة ابن بون» وهو تقرير مختصر على الألفية والاحمرار، لكنه مختصر جدا، ملئ بالعلم، وهو على اختصاره، كتاب في الخلاف النحوي، فلا تكاد مسألة من المسائل التي يذكرها تخلوا من خلاف، ولأنه مختصر جدا فإنه يكتفي بالإشارة إلى الخلاف في كثير من الأحيان، دون أن يشير إلى المخالف في المسألة، أو إلى بيان وجه الخلاف؛ ومن أجل ذلك كان لا بد ممن يتولاها بالشرح والتوضيح، وقد نبه المؤلف في مقدمة حاشيته عليه إلى هذا الأمر، وبين أنه من جملة الأسباب التي حملته على خط هذه الحاشية، فقال: «فلما كان تقييد الشيخ المختار بن بون على الألفية، وعلى توشيحه إياها ظاهر الإفادة والمزية، وبه اشتغال أهل هذه الجهة الغربية، إلا أن فيها إطلاقات وتأويلات تركها سدا، وتصحيحات واحتمالات وتفريعات لا يدرى مقابلها أبدا، سألني بعض أهل العصر تأليفا يبين لغزه، ويفتح عويصه ورمزه».

عمل المؤلف في الحاشية

وعلى هذا فإن أعمال المؤلف في هذا الكتاب بعد استقرائها تنحصر في الآتي:

١ - بيان أصحاب الأقوال إذا لم يشر إليها صاحب الطرة، فإنه كما قلنا يشير إلى القول أحيانا ثم يعقبه بقوله: «على الأصح»، دون أن يبين صاحب القول الأصح، ولا صاحب القول المخالف، فيتولى المحشي بيان ذلك.

٢- بيــان تفصيل القــول المخالف، ففي أحيان كثيرة يشــير صاحب الطرة إلى القــول الاصح، دون أن يبين القول الذي يقابله، بــل قد تقابله أقوال كثيرة أحيانــا، فيحتاج المحشــي إلى بيان تفصيل ما يقابل القول الأصح، ســواء كان قولا واحدا أو أكثر.

٣- زيــادات على صاحب الطــرة، وذلك أن صاحب الطــرة في بعض الأحيان يذكر القول في المســألة ولا يشــير فيها إلى الخلاف أصــلا، فيتوهم قارئها أنهــا محل إجماع، فيبين المحشــي أن ما ذكــره صاحب الطرة هو الأصح، وأن في المسألة قولا أو أقوالا أخرى.

٤- التنبيــه إلى بعض ما في الطرة من الســهو، أو خطأ النســاخ، وذلك بإسـناد القول إلى غير صاحبه، أو ترجيح قول مرجوح، أو ذكر ما ليس في التسهيل أصــلا ولا في شــروحه، ووجه التنبيه هنــا أن صاحب الطرة التــزم أن يزيد على الألفية مما في التســهيل، فإن خرج عن هذا الشــرط، وذكر ما ليس في التسهيل، وجب التنبيه إليه.

❁ ❁ ❁

الرموز المستعلمة في الكتاب

اعتمـد المؤلف على عدد كبير من شـراح التسـهيل والألفيـة، ويعلم ذلك من تتبع نقوله، وإحالاته، إلا أنه خص اثنين من شـراح التسهيل، وهما «تعليق الفرائد» للدماميني، و«المسـاعد» لابن عقيل، وواحدا من شراح الألفية وهو: «شرح التوضيح» للأزهري، فذكر في مقدمة حاشيته أنه سيكتفي بذكرهم رمزا بلا تصريح، ويضاف إليهم رمز رابع لم يذكره في المقدمة اكتفاء بكونه مشهورا عند النحاة، وهو رمز سيبويه، والرموز هي:

د: ويشـير به إلى شرح الدماميني على التسـهيل المسمى بـ «تعليق الفرائد، على تسهيل الفوائد».

خ: ويشـير به إلى شـرح الأزهري لأوضح المسـالك لابن هشام، المسمى بـ«شرح التصريح، على التوضيح» أو «التصريح، بمضمون التوضيح»

ع: ويشـير به إلى شـرح ابن عقيل على كتاب التسهيل المسمى بـ«المساعد على تسهيل الفوائد».

س: ويشـير بـه إلى سـيبويه، فيما ينسـب إليه مـن الأقـوال والآراء، إلا أنه أحيانا، يذكره باسمه، ولا يلتزم الترميز.

مراجع المؤلف في الحاشية

إضافة إلى الكتب الثلاثة التي ذكرناها فإن المؤلف يعتمد على كتب أخرى كثيـرة، إلا أنني في كثير منها لا أسـتطيع الجزم بأن المؤلف رجع إليها مباشـرة أو بواسطة، لأن النقول التي ينقلها عنها نجدها في بعض الكتب التي يعتمدها، فيبقى احتمال نقله بالواسطة قائما، والله أعلم، ومن أهم هذه الكتب التي يكثر من النقل عنها مباشرة أو بواسطة:

- الكتاب لسيبويه (ت١٨٩هـ)

- الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ)

- التذييل والتكميل لأبي حيان (ت٧٤٥هـ)

- توضيح المقاصد للمرادي (ت٧٤٩هـ)

- المغني، وأوضح المسالك لابن هشام (ت٧٦١هـ)

- شرح الأشموني (ت٩٠٠هـ).

- همع الهوامع للسيوطي (ت٩١١هـ)

❁ ❁ ❁

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل صدور العلماء أوعية لحكمته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وأمته.

وبعد..

فلما كان تقييد الشيخ المختار بن بون على الألفية وعلى توشيحه إياها ظاهر الإفادة والمزية، وبه اشتغال أهل هذه الجهة الغربية إلا أن فيها إطلاقات وتأويلات تركها سدا، وتصحيحات واحتمالات وتفريعات لا يدرى مقابلها أبدا، سألني بعض أهل العصر تأليفا يبين لغزه، ويفتح عويصه ورمزه، فجعلت أقدم رجلا وأوخر أخرى، وأستبشر تارة وأحجم أخرى؛ لأني لست من رجال هذا الشان، ولا من فرسان هذا الميدان، إنما أنا من نظارة الحرب، لا من أبناء الطعن والضرب، حتى شرح الله صدري لما ندبني إليه، فقلت مستعينا بالله ومتوكلا عليه:

أعتمد في هذا الكتاب شرحَ الدماميني مشيرًا له بما صورته «د»، وشرح ابن عقيل للتسهيل، مشيرا له بما صورته «ع»، وشرح الشيخ خالد الأزهري لتوضيح ابن هشام بما صورته «خ»، وإن نقلت عن غير هؤلاء عرفته باسمه أو كنيته، أو لقبه أو نسبته، والله تعالى المسؤول والمأمول، أن يتلقى بالرضا والقبول، وأن يكون سببا للنجاة من نار الجحيم، والخلود في جنة النعيم، ورؤية وجه الله الكريم، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أتم الصلاة والتسليم، وسميته «روض الحرون من طرة ابن بون»، والله المستعان وعليه التكلان.

✿ باب الكلام وما يتألف منه

قوله: «والقول على الأصح عبارة عن اللفظ الدال على معنى ما».

مقابله قـولان: أحدهما: أنه مرادف للكلام، والثاني: أنه عبارة عن المركب خاصـة، مفيدا كان أو غيـر مفيد، فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلم، ومباينا لكلمة.

قوله: «بتاء الفاعل مطلقا»

يعني مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة.

قوله: «ونون أقبلن...»

وأما قوله: أَقَائِلُنَّ أحضِروا الشهودا...فمؤول بإدغام نون التنوين في نون أنا بعد نقل حركة الهمزة لما قبلها.

قوله: «والتا إذا خوطب ما له استند... ومطلقا»

يعنـي مذكـرا أو مؤنثـا أو مثنى أو مجموعـا كتقوم أنـت وتقومين وتقومان وتقومون وتقمن

قوله: «(واليا لما قد غاب) ... مطلقا»

أي لمذكر غائب يعني مطلقا، سواء كان مفردا نحو زيد يقوم، أو مثنى نحو الزيدان يقومان، أو مجموعا نحو الزيدون يقومون.

قوله: «(ونفيه بليس ما وإن وجب) الحال عند الأكثرين».

قال «ع»: «وهو الصحيح، وزعم بعضهم أنه لا يتعين»[1].

---

(١) «المساعد» لابن عقيل ١/ .

✿ المعرب والمبني

قوله: «واصطلاحا: لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بأنه معنوي».

يعني أنه اختلف في الإعراب والبناء، هل هما لفظيان أو معنويان، فمن قال معنويان فسر الإعراب بتغيير أواخر الكلم، وفسر البناء بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة، ومن قال: لفظيان، فسر الإعراب بأنه ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو غيرها، وفسر البناء بأنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل مما ذكر، وقد علمت أن التغيير والملازمة أمران معنويان، وأن الحركة والسكون ونحوهما من الأمور اللفظية.

الباب الأول من أبواب النيابة

قوله: «(وارفع بواو...)» إلى قوله: «على المشهور».

وهو مذهب طائفة النحويين منهم الزجاجي وقطرب بضم القاف والراء وسكون الطاء المهملة والزيادي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه، قال في شرح التسهيل: «وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف»[(١)]، ومذهب «س» والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف، وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبو زيد، فأصله «أَبْوُ زيد» بسكون الباء وضم الواو، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار «أَبُوُ» بضم الباء والواو، فاستثقلت الضمة على الواو ثم حذفت، وإذا قلت رأيت أبا زيد، فأصله «أَبْوَ زيد» بفتح الباء وفتح الواو، ثم اختلفوا فقيل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، وقيل: ذهبت حركة الباء ثم حركت إتباعا لحركة

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ١/ ٤٣.

الواو، ثم انقلبت الواو ألفا، قيل: وهذا هو الأولى لتوافق النصب والرفع والجر في الاتباع وإذا قلت مررت بأبي زيد، فأصله «بأبَوِ زيد» بكسر الواو وفتح الباء، وأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فصار بأبِوِ زيد» بكسر الباء والواو، فاستثقلت الكسرة على الواو، فحذفت كما حذفت الضمة، ثم قلبت الواو ياء لسكونها بعد كسرة كما في ميزان وميعاد، وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح، وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء، وهما أقواها.

الباب الثاني من أبواب النيابة

قوله: «إذا بمضمر مضافا وصلا الخ ومطلقا على لغة كنانة»

يعني أن كنانة تجري كلا وكلتا مجرى المثنى، سواء كان ما بعدهما ظاهرا أو مضمرا، حكى هذه اللغة عنهم يحيى الفراء، قاله «ع»[1].

قوله: «يجريان في الإعراب مطلقا»

أي: سواء أفردا أو ركبا مع العشرة، أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمر، كما هو مفسر في الطرة.

قوله: «(وثن ما التركيب..) في الإسنادي اتفاقا والمزجي على الأصح»

يعني أنه اختلف في تثنية المزجي وجمعه تصحيحا على ثلاثة أقوال، قول بالجواز مطلقا، وقول بالمنع مطلقا، وقول بالتفصيل: إن ختم بويه كسيبويه ونفطويه، جاز، وإلا امتنع.

قوله: «(والبنا عن..) وأما ذان وتان فصيغ موضوعات للمثنى لا مثناة حقيقة على الأصح».

---

(١) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٢.

يعني عند جمهور البصريين، ونسب السيوطي القول بأنها مثناة حقيقة إلى ابن مالك.

الباب الثالث من أبواب النيابة

قوله: «(وهو عند قوم يطرد...) وخرج عليه قوله: رب حي عرندس ذي طلال الخ».

ويحتمل أن يكون الأصل ضاربين ضاربي القباب، فحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه، قاله في المغني[1]، ويحتمل أن يكون الأصل ضاربين أنفس القباب، فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، وقيل غير ذلك، وهو حذف إحدى ياءي النسب، والتوقيف على الأخرى.

الباب الرابع من أبواب النيابة

قوله: «وما بتا وألف قد جمعا... الخ وأجاز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا».

يعني سواء كان محذوف اللام كـ «جمعت لغاتَهم» و«رأيت ثباتَهم» أو لا، كـ«خلق الله السمواتَ والأرض» و«رأيت الهنداتَ».

قوله: «وقسه في ذي التا مطلقا».

أي: علما أم لا، زائدا على الثلاث أم لا، مذكرا أم لا، كفاطمات، وسنبلات، ودعوات، وطلحات.

الباب السادس

قوله: «(وفي كمثل تأمروني غلب) على المعتمد».

مقابله أن المحذوف نون الوقاية.

---

(١) «المغني» لابن هشام ٢/ ٢٩٩، رقم الشاهد: ٨٨٥.

الباب السابع

قوله: «واحذف جازما / / / ثلاثهن...

وأما قوله:

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

وقوله:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد

وقوله:

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[1] في قراءة قنبل، فمؤولات».

وفي بعض النسخ بعد الأبيات الثلاثة: «فضرورة» وهو الموافق لما في «خ»[2]، وقيل أحرف العلة التي في الأبيات إشباع، والحروف الأصلية محذوفة للجازم، وقيل هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة، وبقي حرف العلة على حاله، وأما تأويل الآية الشريفة فاختلف فيه فقيل: من موصولة لا شرطية، و«يتقي» مرفوع لا مجزوم، وتسكين «يصبر» مع أنه معطوف على مرفوع لتوالي الحركات الأربع، تنزيلا للكلمتين منزلة الكلمة الواحدة، وهم يكرهون تواليها فيما هو كالكلمة الواحدة؛ وقيل: إن القاري وصل بنية الوقف كقراءة الحسن البصري: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرۡ﴾[3]، بسكون الراء

(١) سورة يوسف: الآية ٩٠.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٨٧-٨٨.

(٣) سورة المدثر: الآية ٠٦

وصلا مع أنه مرفوع بإجماع السبعة؛ وكقراءة نافع: «ومحياي» بتسكين ياء محياي وصلا، وقيل: «من» شرطية والياء من «يبتغي» إشباع، وقيل: العطف على المعنى؛ لأن من الموصولة كالشرطية في العموم والإبهام، وقيل غير ذلك.

✿ النكرة والمعرفة

قوله: «(وغيره معرفة)، إذ لا واسطة بينهما على الأصح».

مقابله قول من قال: إن من وما الاستفهاميتين ليستا بنكرة ولا معرفة، نقله السيوطي.

قوله: «(والاختلاس بعد ساكن كثر) مطلقا»

أي سواء كان صحيحا كمنه، أو غيره كفيه.[1]

قوله: «(وكضمير ذات غيبة جعل) مطلقا...الخ».

أي: سواء كان الجمع مذكرا أو مؤنثا، كقولهم: «الرجال وأعضادها والنساء وأعجازها»

قوله: «(وكغائب يقل) ... وخرج عليه قوله:

تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال فبذّت نبلهم وكليب».

ومقابله قول الكسائي وهشام والسهيلي الكوفيون بوجوب حذف الضمير المرفوع بأول المتنازعين المهمل[2]، أي فلا ضمير ثم.

وقولنا: الكوفيون موصوفة للنفر الثلاثة.

---

(١) «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٢/ ١٦٥

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ١٧٤، و«أوضح المسالك» لابن هشام ٢/ ٢٠١-٢٠٢

قوله: «والعاقلات مطلقا بالعكس».

يعني سواء أقل جمعهن أو كثر، كالهندات يقمن، والهنود قمن.

قولـه: «وذو ارتفـاع وانفصال...الخ (هـو) بجملتها لا الهـاء وحدها على المختار».

مقابلـه قـول الكوفيين أن الضمير هـو الهاء فقط، والواو مـن هو والياء من هي إشباع.

قوله: «(وأنت) بزيادة تاء حرفية على المختار».

مقابله أنَّ أنت بكماله هو الضمير، وإليه ذهب يحيى، وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هو الضمير[1].

قولـه: «(والتفريع ليس مشـكلا) والمختـار أن الضمير نفس إيـا، وما بعده حروف...الخ».

المختار مذهب س، ومقابله مذاهب:

أحدهـا: أن اللواحـق هـي الضمائـر، وكلمـة إيا عمـاد، أي: تعتمـد عليها اللواحـق، ليتميز الضمير المنفصل من المتصل، وإليه ذهب بعض البصريين، وجمع من الكوفيين، واختاره الشيخ أبو حيان[2].

الثاني: أن إيا ضمير مضاف إلى ما بعده، وما بعده ضمير أيضا، في محل خفض، بإضافة إيا إليه، وإليه ذهب الخليل بن أحمد، وجمع[3]، واختاره ابن مالك[4].

---

(١) «المساعد على تسهيل الفوائد» لابن عقيل ١/ ٩٩.

(٢) الظاهر من كلام أبي حيان ترجيح مذهب سيبويه، وهو أن إيا ضمير، وما بعده حروف تبين أحوال الضمير، «التذييل والتكميل» ٢/ ٢٠٥.

(٣) نسبه في التسهيل للأخفش والمازني ص ٢٦.

(٤) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ٢٦.

الثالث: أن إيا اسم ظاهر، واللواحق له ضمائر، أضيف إيا إليها، فهي في محل خفض بالإضافة، وهو مذهب الزجاج، قاله «خ»[١].

قوله: «(في كنته الخلف انتمى) ... مطلقا».

سواء تقدم على الهاء ضمير نحو «الصديق كنته» أم لا نحو «الصديق كانه زيد.

قوله: «(وفي اتحاد الرتبة ...) على ما صح»

قال «د»: «فإن اشتبها لفظا امتنع الاتصال نحو: زيد الدرهم أعطيتهوه وفي كلام سيبويه ما يدل على جوازه، فإنه قال: والكثير في كلامهم أعطاه إياه، فاقتضى ذلك أن أعطاهوه واقع في كلامهم بقلة.»[٢]

قوله: «(وقبل يا النفس مع الفعل) مطلقا»

أي ماضيا أولا، جامدا أو لا.

❁ العلم

قوله: «(وذو ارتجال كسعاد وأدد) ... إذ لا واسطة بينهما على الأصح».

مقابله أن ذا الغلبة كابن عباس، لا منقول ولا مرتجل، كما قاله «د»،[٣] وذكر أيضا أن بعضهم ذهب إلى أنه غير علم، وإنما جرى مجراه، وهو اختيار ابن عصفور.

❁ اسم الإشارة

قوله: «(وفي سواه ذين تين اذكر... الخ) ...

وأما: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[٤] فمؤول بأنه جاء على لغة خثعم، الذين

(١) «التصريح على التوضيح» للأزهري ١/ ١٢١.
(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٩٤-٩٥.
(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ١٤٢.
(٤) سورة طه: الآية ٦٢.

يلزمون المثنى الألف في الأحوال الثلاثة، وقيل: إن «إن» هنا بمعنى نعم[١]، ولا إعمال لها. وقيل: نافية، واللام يمعنى إلا. وقيل: اسم إن ضمير الشأن، والتقدير: «إن هذان لهما ساحران». وقيل: إن المحذوف هنا ألف التثنية، وأن ألف هذا لم تحذف، وهي لا ترد ياء في النصب والجر. وقيل: ليست للتثنية وهو ضمير القصة، وهو اسمها، وذان مبتدأ.[٢]

قوله: «(بالكاف حرفا دون لام أو معه)... مطلقا على لغة تميم وفاقا للفراء...»

يعني أن يحيى حكى عن بني تميم أنهم لا يالون باللام لا في مفرد ولا في تثنية ولا جمع.

قوله: «(واللام إن قدمت ها ...) عند الكل كالتثنية مطلقا...» أي: سواء تقدمها التنبيه أم لا.

✿ [باب الموصول]

الموصول الحرفي

قوله: «(والوصل فعل صرفا...) ماضيا أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الأصح...».

صوابه: «مضاعا اتفاقا، أو ماضيا أو أمرا على ما صح»، ليكون الأصح راجعًا للنوعين قبله، ومقابل الأول قول ابن طاهر أن الموصولة بالماضي ليست الموصولة بالمضارع؛ لأن أن الناصبة تخلص للاستقبال، فلا تدخل

---

(١) حكاها أبو حيان عن الأخفش في التذييل ٥/ ١٣٠؛ ونسبه السيوطي للمبرد في «الإتقان» ٢/ ٢٠٦.

(٢) ذكر السيوطي هذه الأوجه مجتمعة ومختصرة في الإتقان ٢/ ٣٢٥، وذكر عددا منها في مواضع أخرى مفصلة.

على غيره، كليس وسوف، ومقابل الثاني قول أبي حيان: لا توصل بالأمر، وما سمع من ذلك نحو: «أن اضرب بعصاك البحر»، فأن فيه تفسيرية، واستدل بشيئين[١]:

أحدهما: أنه إذا قدرت بالمصدر فات معنى الأمر.

الثاني: أنهما لم يقعا فاعلا، ولا مفعولا، فلا يصح: أعجبني أن قم، ولا كرهت أن قم، كما يصح ذلك في الماضي والمضارع، قاله «د»[٢].

قوله: «(ومن يزد فيه الذي فما وهن...) وجعل منه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾[٣]»

وقيل: الذي موصول محذوف عائده، أي: ذلك الذي يبشر الله به، وجعل منه الفارسي: ﴿وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ﴾[٤]، أي: كخوضهم، والفراء: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[٥]، فأحسن عنده فعل ماض مسند إلى ضمير موسى، والتقدير: تماما على إحسانه.

وأجيب عن الأولى بأن الذي جمع في المعنى، أي كالفريق الذي خاضوا، وعن الثاني بأن فاعل أحسن ضمير راجع إلى الله تعالى، وعائد الذي محذوف، والتقدير: تماما على الذي حسنه الله، والأصل: تماما على الإحسان الذي أحسنه الله إليه، انتهى من «د» بخ[٦].

(١) «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٣/ ١٤٨، وما بعدها، و«المغني» لابن هشام ١/ ٥٠، وما بعدها.
(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢٧٠؛ و«المغني» لابن هشام ١/ ٥١.
(٣) سورة الشورى الآية ٢١.
(٤) سورة التوبة الآية ٦٩.
(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٥٥.
(٦) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢٥٩

قوله[1]: «(ولو كما...)»

على الأصح، هو قول يحيى الفراء وأبي علي الفارسي، وأبي البقاء التبريزي، وابن مالك، قال «د»: «ولم يثبت أكثرهم وقوع لو مصدرية، ويقررون في نحو: «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة»، أنها شرطية، وأن مفعول يود، وجواب لو، محذوفان، ولا يخفى ما فيه من التكلف، انتهى من «د» بخ[2].

قلت: وهذا التصحيح ليس في الطرة.

❁ الموصول الاسمي

قوله: «(وجيء باللائين كالذين...) مطلقا، رفعا ونصبا وجرا».

وهي لغة هذيل.

قوله: «(ومثل ما «ذا» بعد ما استفهام ** ومن) أختها على الأصح...»

مقابله قول بعض النحويين أن ذا لا تقع موصولا بعد من الاستفهامية، معللا بأن ما الاستفهامية تجانس ذا لما فيها من الإبهام بخلاف من، فإنها لا إبهام فيها؛ لاختصاصها بمن يعقل، فلا مجانسة بينهما؛ قاله «خ» و«د».[3]

قوله: «جملة خبرية...»

على الأصح، مقابله قول الكسائي: يجوز الوصل بالأمر والنهي، نحو جاء الذي اضربه، أو لا تضربه، والمازني بالدعاء بما لفظه الخبر، نحو: جاء الذي

---

(١) المناسب تقديم هذه الحاشية على التي قبلها لتناسب ترتيب صاحب الطرة، لأن حديثه على «لو» متقدم عن حديثه على «الذي».

(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢٨٣-٢٨٤.

(٣) «التصريح» للأزهري ١/ ١٧٩-١٨٠ و«تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٠٢.

غفر الله له، وصاحب الإفصاح الوصل بنعم وبيس، وهشام بليت وعسى، قاله «ح»[١]، وهذا الأصح غير موجود في الطرة.

وأما قوله: وإني لراج نظرة...الخ وقوله: وماذا عسى الواشون... الخ، فمؤولان بأن الأول على إضمار قول، أي: قِبَل التي أقول فيها لعلي أزورها.

والثاني: بإلغاء إذا.

قوله[٢]: «(لن يتبع الموصول...)»

وأما قوله:

لسنا كمن جعلت إياد دارها تكريت تمنع حبها أن يحصدا

فمؤول بأن دارها منصوب بفعل يدل عليه المذكور، والتقدير: لسنا كمن جعلت أياد جعلت دارها تكريت، قال ابن هشام: «وهو مشكل لأن جعلت فعل ماض عام، لا يصح أن يعرف به الموصول، بخلاف ضربت وأكلت وشربت، ونحو ذلك من الأفعال الخاصة، ولا يقال: رفع الإبهام زال بالجملة الثانية؛ لأنا نقول: شرط الصلة نفسها أن يتعرف بالموصول منها، وأما أنه يتعرف من جملة أخرى بعدها فليس بكاف» قاله «د».[٣]

قوله: «(وصفة صريحة...) كضارب، ومضروب، اتفاقا، وحسن على الأصح...».

أي: عند ابن مالك، وصحح الموضح في المغني[٤] أن الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف، قاله «خ».[٥]

---

(١) «التصريح» للأزهري ١/ ١٨٥.

(٢) المناسب تقديم هذه الحاشية على التي قبلها لتتناسب مع ترتيب الطرة.

(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٩٤.

(٤) «المغني» لابن هشام ١/ ٧١.

(٥) «التصريح» للأزهري ١/ ١٧٠.

قوله: «(وبعضهم أعرب مطلقا...) ...».

أي: سواء أضيفت أم لم تضف، وسواء ذكر صدر صلتها أم لا، وهو الخليل ويونس ابن حبيب[١]، والآية[٢] عندهما في قراءة الرفع مؤولة، والتقدير عند الخليل: «لننزعن من كل شيعة الذين يقال فيهم: أيهم أشد؟» فهي عنده استفهامية، قال «د»: «ويرد أنه لا يجوز: لأضربن الفاسق بالرفع، بتقدير: الذي يقال فيه الفاسق.»[٣] وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا، لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها؛ لأن التعليق عنده غير مختص بأفعال القلوب، قال «د»: «ويبطل مذهبهما جميعا قوله: فسلم على أيُّهم أفضل[٤]... على رواية من رواه بضم أي؛ لأن حرف الجر لا يعلق، ولا يجوز دخول الجار على معمول صلته»[٥].

قوله: «(وفي ذا الحذف...)، إذا كان غير معطوف، ولا معطوف عليه، على الأصح...».

مثال الأول: جاء الذي زيد وهو فاضلان؛ ومثال الثاني: جاء الذي هو وزيد فاضلان؛ نقل اشتراط ذلك عن البصريين، لكن.. أجاز الفراء ومن تبعه، وابن السراج في هذا المثال حذفه.

قلت: ويشترط أيضا أن لا يكون بعد لولا، نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمته.

---

(١) ورد في النسخة المطبوعة أن هذا مذهب الخليل ويونس والزجاج والأخفش، وقد كتب الأخفش في المخطوط دون الزجاج ثم شطب عليه؛ لأن التسهيل إنما أسند المذهب للخليل ويونس فقط، وكلام الدماميني الذي ذكره المؤلف يؤكد ذلك.

(٢) أي: قوله تعالى: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ...﴾؛ سورة طه، الآية ٦٩.

(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٣١.

(٤) تمام البيت: إذا ما لقيت بني مالك *** فسلم على أيهم أفضل؛ وهو لغسان بن وعلة.

(٥) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٣١.

قوله: «(إن انتصب بفعل) تام، أو ناقص على الأظهر».

هو مخالف لما في (خ)، ونصه: «وشرط الفعل أن يكون تاما، فلا يحذف في نحو: جاء الذي كانه زيد، على الأصح»[1]، وفي «د» ما نصه: «الثالث: -أي من شروط حذف العائد المنصوب- أن يكون الفعل الناصب له تاما؛ لا ناقصا»[2] انتهى. وبه تعلم أن صواب العبارة: «لا ناقص»؛ لكن ذكر السيوطي أن أبا حيان ألحق الناقص بالتام[3]، ثم قال: «وقال ابن قاسم: وفيه نظر»[4] اهـ.

✿ المعرف بأداة التعريف

قوله: «(ال حرف تعريف) وفاقا للخليل و«س»، وليست الهمزة زائدة خلافا لـ«س»».

قال ابن مالك: لا خلاف بين الخليل و(س) أن «ال» معرّفة، وإنما الخلاف بينهما في الهمزة، أزائدة أم أصلية؟[5] قال الموضح[6]: والمشهور عن النحويين أن المعرّف «ال» عند الخليل، واللام وحدها عند «س»، ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان، والثاني عن بقية النحويين[7]، ونقله بعضهم عن الأخفش.

واعلم أن في المسألة أربعة أقوال أريد أن أذكرها مع حججها تكميلا للفائدة:

أحدها: أن المعرف «ال»، والألف أصلية، وحجة هذا القول فتح الهمزة، وأنهم يقولون الاصم، بنقل حركة همزة أصم إلى اللام قبلها، فيثبتونها مع

---

(١) «التصريح» للأزهري ١/ ١٩٠.
(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٢/ ٢٢٢.
(٣) الذي في التذييل أنه لا يجوز حذف المنصوب بالفعل الناقص؛ «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٣/ ٧٤.
(٤) «همع الهوامع» للسيوطي ١/ ٣٤٧.
(٥) «شرح التسهيل» لابن مالك ١/ ٢٥٣-٢٥٤.
(٦) «أوضح المسالك» لابن هشام ١/ ١٠٨.
(٧) نسب أبو حيان هذا التفصيل لأصحابه، فقال: «خالف أصحابنا في ذلك فذكروا مذهبين»؛ «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٣/ ٢١٨.

تحرك ما بعدها، ويثبتونها في القسم، والنداء، نحو: وألله لأفعلن، بقطع الهمزة، ويـا الله، بإثبات الألفين، ويثبتونهـا إذا تذكروا ما هي فيـه، كالكتاب، فيقولون «ال» كما يقولون قد، ويثبتونها مسهلة في نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾[1].

الثـاني من المذاهـب: أن المعرف «ال»، والألف زائـدة، وحجة هذا القول سـقوطها في الـدرج، أي الوصل، وأما فتحهـا عند صاحب هـذا القول فلأنها خالفـت القياس بدخولهـا في الحروف، وأما ثبوتها مـع الحركة، فلأن الحركة عارضة، فلا يعتد بها، وأما ثبوتها في القسم، فلأن «ال» صارت عوضا من همزة إلـه؛ وأما قولهـم في التذكر «ال»، فلأنه لمـا كثرت مصاحبة الهمـزة للام نزلا منزلة قد؛ وأما «ءالذكرين» ونحوه، فلئلا يلتبس الاستفهام بالخبر.

الثالث من المذاهـب: أن المعرّف اللام وحدها وحجة هذا القول أنها ضد التنويـن الـدال على التنكير، وهو حرف واحد سـاكن، فكانت كذلك، لتشـبه أمثالهـا، ولا تقـوم بنفسـها، وإنما خالفـت التنوين ودخلـت أولا؛ لأن الآخر يدخله الحذف كثيرا، فحصنت من الحذف؛ وإنما كانت لاما؛ لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا، وإذا أظهرت جاز[2]

الرابـع من المذاهـب: أن المعـرّف الهمزة وحدهـا، واللام زائـدة للفراق بينهـا وبيـن همـزة الاسـتفهام، وهو مذهـب المبرَّد بفتـح الـراء، وحجته أنها جاءت لمعنى، وأولى الحـروف بذلك حروف العلة، وحركت لتعذر الابتداء بالساكن، فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام، وأن اللام تُغير عن صورتها في لغة حمير.

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٤٣.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ١٨٠.

الابتداء

هكذا هذه الترجمة، وما في الطرر[1] لا أصل له.

قوله: «(وأخبروا بظرف...) إذ هو الخبر حقيقة، على الأصح».

مقابله قول الكوفيين وابني طاهر وخروف: لا تقدير، لكن اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب لهما المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو: زيد أخوك، وينصبه إن كان غيره نحو: زيد عندك؛ قال الكوفيون: الناصب لهما معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدأ؛ قاله (خ)[2].

قوله: «(ولا يكون اسم زمان خبرا... الخ) كما يخبر بالزمان عن المعنى مطلقا».

أي: سواء وقع ذلك المعنى في جميع الزمن، نحو: الصوم غدا، أو في بعضه كالسفر غدا.

قوله: «(فامنعه حين يستوي الجزآن ** عرفا)»

على الأصح؛ وقيل: يجوز تقديم كل منهما مبتدأ أو خبرا مطلقا؛ وقيل: إن كان أحدهما مشتقا فهو الخبر، وإن تقدم، نحو: القائم زيد؛ وقيل: إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ، نحو: هذا زيد، وإن استويا في الرتبة، وجب الحكم بابتدائية المتقدم، نحو: الله ربنا، قاله في المغني[3]؛ ولم يذكر ابن بون هذا التصحيح.[4]

---

(١) عنون ابن بون هذا الباب في الطرر بـ«المبتدأ والخبر»، «تقريب طرة ابن بونا» ١/ ١٥٦.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٢٢٣.

(٣) «المغني» لابن هشام ٢/ ١١٣.

(٤) «تقريب طرة ابن بونا» ١/ ١٧٣.

قوله: «(أو كان مسندا لذي لام ابتدا..)»

اعلم أن لام الابتداء مانعة من أن يتقدم عليها الخبر في نحو: لزيد قائم، والمبتدأ في نحو لقائم زيد، وأما قوله[1]:

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَة [ترضى من اللحم بعظم الرقبة]

فقيل: اللام زائدة؛ وقيل: للابتداء، والتقدير: لهي عجوز؛ قاله في المغني.[2]

قلت: وإنما أولوه؛ لأن القياس لعجوز أم الحليس؛ وأما قوله:

خالي لأنت ومن [جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا][3]

فالثاني هو الخبر، لاستوائهما تعريفا، فإن شئت قدرت اللام زائدة، وهو الظاهر، وإن شئت قدرت مبتدأ بعدها.

قوله: «(وجوزوا في داره زيد وقد...) يجوز تقديم الخبر المتلبس بضمير ما أضيف إليه المبتدأ مطلقا».

أي: سواء كان المضاف صالحا للحذف، نحو: في داره قيام زيد، أو غير صالح، كفي دارها عبد هند، ومن الأول قولهم: في أكفانه درج الميت، قاله (ع) بخ.[4]

قوله: «(وأخبروا باثنين أو بأكثرا...) على الأصح».

---

(١) البيت لرؤبة وهو في ديوانه ص١٧٠، واللسان، والصحاح مادة: «شهرب»، وشرح جمل الزجاجي «الكبير» لابن عصفور ١/ ٤٣٠-٤٤٥.

(٢) «المغني» لابن هشام ١/ ٢٤٧.

(٣) قائله مجهول، وانظره في الخزانة ١٠/ ٣٢٣، وسر الصناعة ص٣٧٨، وشرح التصريح ١/ ١٧٤، واللسان، مادة: «شهرب».

(٤) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٢٢٢-٢٢٣..

مقابله لابن عصفور، وكثير من المغاربة، قال (د): «مقدرين في صور التعدد لـكل خبر مبتدأ غيـر الأول، أي: هو الـودود، وهو ذو العـرش؛ وأنا مصيف، وأنا مشت، أو جاعلين الثاني وصفا للأول، وهو تكلف لا داعي إليه»[١]؛ وقال (خ): «والمانع يدعي تقدير «هو» للثاني من الخبرين، أو أنه جامع للصفتين، لا للإخبار بكل منهما على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى» انتهى منه بخ[٢].

قوله: «(وذاك رجحوا في خبر عن ال) على الأصح».

مقابله قـول جمهور البصرييـن بالمنع، وتأولوا الآيـة ونحوها على حذف الخبر، أي: مما يتلى عليكم السارق والسارقة، قاله (ع).[٣]

قوله: «(وبعد كل قد ألف) مطلقا».

أي: سـواء أضيفت لموصول صالح للشرطية، نحو: وكل الذي حملته فهو حامله، أو غير ذلك من الظرف أو شبهه، أو غيرهما، نحو: كل رجل عندك أو في الدار فله درهم، وقوله[٤]:

كـل أمـر مـبـاعـد أو مـدان فـمـنـوط بـحـكـمـة الـمـتـعـالـي

قوله: «(وامنعه بعد مبتدأ قد اقترن...) ويجوز معها على الأصح».

قال (ع): «ومنع بعضهم ذلك لزوال شبه المبتدأ بالشرط، لعمل ما قبله فيه؛ وهو محجوج بالسماع.

(١) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ١٣٠.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٢٣١.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٢٤٤.

(٤) أنشده ابن مالك في شرح التسهيل ١/ ٣٣٠، وابن هشام في المغني ٢/ ١٠٨.

✿ كان وأخواتها

ولعل وجه تقديمها على سائر النواسخ لبقاء المبتدأ معها على حاله.

قوله: «(ترفع كان المبتدا اسما) لها على المختار».

وهو قول البصريين والفراء، وقال بقية الكوفيين: مرفوعا بما كان مرفوعا به قبلُ؛ قالوا لأن الفعل إنما يرفع ما أسند إليه، كقام زيد، وليس الناسخ بمسند إلى هذا المرفوع؛ وأجيب بأنه، وإن لم يكن مسندا إليه، فهو في صورة ما أسند إليه.

قوله: «(والخبر تنصبه) اتفاقا تشبيها له بالمفعول به على الأصح».

مقابله قول الفراء: تنصبه على التشبيه بالحال؛ وقول بقية الكوفيين: تنصبه على الحال؛ وإنما صح مذهب البصريين لوقوعه مضمرا ومعرفة وجامدا، أو غير مستغنى عنه، وليس ذلك بشأن الحال؛ انظر (خ).[1]

قوله: «(وعاد آل...) وحمل عليه: ثم آلت ما تكلمني كل حي... الخ».

وقيل: آلت من الإيلاء، أي: حلفت.

وقوله: «(ومنع سبق خبر ليس اصطفي)».

أي: اختير، وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاجي وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات[2] وأكثر المتأخرين؛ ومقابله قول الشلوبين والزمخشري والفراء وابن عصفور وقدماء البصريين، بجواز تقديم خبرها.[3]

---

(١) «التصريح» للأزهري ١/ ٣٥٨.

(٢) الذي في «المسائل الحلبيات» للفارسي هو جواز التقديم، لا منعه، ص ٢٨٠-٢٨١، ونسب أبو حيان هذا القول لابن أخت الفارسي وتلميذه، أبي الحسين بن عبد الوارث الفارسي، «التذييل» ٤/ ١٧٨.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ١/ ٣٥١.

قوله: «(كذاك سبق خبر ما النافية) إن دخلت على هذه الأفعال مطلقا».

أي: سواء أعملت بها كزال وأخواتها، أم لا كغيرها.

قوله[1]: «(وكان مع نفي كذا وربما * بجملة الإخبار...) مطلقا».**

أي: سواء كان الفعل «كان» أو غيرها، تقدم نفي أم لا، وحمل عليه قوله:

فظلوا ومنهم سابق دمعه له   [وآخر يثني دمعة العين بالمهل][2]

وقوله:

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا   وأكثر ما يعطونك النظر الشزرا[3]

فجاء الخبر مقرونا بالواو، بعد ظل في الأول، وأصبح في الثاني، مع الإيجاب المحض؛ وهذا إنما أجازه الأخفش، وأما غيره من البصريين فلا يعرف ذلك، ولا حجة في البيتين، لاحتمال أصبح وظل فيهما التمام، وتجعل الجملة حالية؛ أو يقال: هما ناقصان والخبر محذوف؛ قاله «د».[4]

قلت: وعلى حذف الخبر، فالتقدير في الأول: فظلوا حزينين، وفي الثاني: فأصبحوا بخيلين؛ والله تعالى أعلم.

قوله: «(وما أتى منهما كذا يؤول) ...»

---

(١) المناسب تأخير هذه الحاشية على الحواشي الثلاث التي بعدها لتتوافق مع ترتيب الطرة؛ «تقريب طرة ابن بونا» ١/ ٢٠٢.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١، واستهشد به ابن مالك في شرح التسهيل، ١/ ٣٦٠، وأبو حيان في التذييل ٤/ ٢٠٩، وابن عقيل في المساعد ١/ ٢٦٧.

(٣) البيت لأعشى تغلب، نسبه له صدر الدين بن أبي الفرج في «الحماسة البصرية» ١/ ٣٠٧، وانظره في شرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٤٥، والتذييل لأبي حيان ٤/ ٢٠٩، والمساعد لابن عقيل ١/ ٢٢٧.

(٤) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢١٨.

كقول ذي الرمة:

حراجيج لا تنفك إلا مناخة على الخسف أو ترمي بنا بلدا قفرا(١)

بأن إلا زائدة، مثلها في قول الفرزدق:

هم القوم إلا حيث سلوا سيوفهم وضجوا بلحم من محل ومحرم

وخرجه أبناء خروف وعصفور ومالك على أن مناخة حال، وتنفك تامة، أي: لا تنفصل إلا في حال إناختها على الخسف، وهو في المرعى؛ وقال ابن قاسم: أو بمعنى إلى أن، وسكن الياء ضرورة؛ وقيل: إن رواية البيت: لا تنفك آلا، والآل: الشخص.

قوله: «(وما سواه ناقص...) والأصح دلالتها عليهما».

أي: الحدث والزمان، إلا ليس؛ يعني أنهم اختلفوا في معنى التمام والنقص، فقال سيبويه والجمهور: معنى تمامها: دلالتها على الحدث والزمان إلا ليس؛ ومعنى النقص: سلب الدلالة على الحدث، والتجرد للدلالة على الزمان؛ وصحح ابن مالك وتبعه الموضح(٢)، أن معنى التمام: الاكتفاء بالمرفوع عن المنصوب؛ ومعنى النقص: الافتقار إلى المنصوب؛ واستدل ابن مالك لمذهبه بعشرة أوجه، ذكرها في شرح التسهيل.(٣)

قوله: «(ولا يلي العامل معمول الخبر) خلافا للكوفيين مطلقا».

أي: سواء تقدم الخبر على الاسم نحو: كان آكلا طعامك زيد، أم لا، نحو: كان طعامك زيد آكلا؛ ووافقهم في الأولى الفارسي وابنا السراج وعصفور.

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ١٤١٩، وانظره في التذييل ٤/ ٢٠٠، والمغني ١/ ٩٥.

(٢) «أوضح المسالك» لابن هشام ١/ ٢٥٣.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ١/ ٣٣٨، وما بعدها.

قوله: «(وقد تزاد كان في حشو...)».

وجعل منه (س):

[فكيف إذا مررت بدار قوم]   وجيران لنا كانوا كرام[1]

واختلفوا في معنى الزيادة عنده في هذا البيت، فقال بعضهم: أراد حقيقة الزيادة، ولكن اختلفوا في تخريج ذلك، فقال ابن مالك: زيادتها: رفعها الضمير، كما لا يمنع [من][2] إلغاء ظن إسنادها إلى الفاعل.

وقال الفارسي في تذكرته: فإن قلت: كيف تلغى وقد عملت في الضمير؟ قلت: تكون لغوا، والضمير الذي فيها توكيدا للضمير المستتر في لنا؛ لأنه مرتفع بالفاعلية، ألا ترى أنه لا خبر له.

وقال أبو الفتح: الضمير المتصل وقع موقع الضمير المنفصل، والضمير مبتدأ، ولنا خبره، ولكنك لما وصلت أعطيت اللفظ حقه، ولم تعتقد أن الواو مرفوعة بكان.

وقال ابن عصفور: أصل المسألة وجيران لنا هم، فلنا في موضع الصفة لجيران، وهم فاعل على حد مررت برجل معه صقر، ثم زيدت كان بين لنا وهم؛ لأنها تزاد بين العامل والمعمول، فصار: لنا كان هم، ثم اتصل الضمير بكان، وإن كانت غير عاملة فيه؛ لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة، كقوله:

[وما نبالي إذا ما كنت جارتنا]   ألا يجاورنا إلاك ديار[3]

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص٨٣٥، وانظره في «الخزانة» ٩/ ٢١٧، و«التذييل» ٤/ ٢١٨.

(٢) هكذا كتب في المخطوط، ولعل «من» زائدة، أو مقدمة من تأخير، والمناسب: «لا يمنع إلغاء ظن من إسنادها إلى الفاعل»

(٣) البيت لمجهول، ويروى: «وما علينا إذا ما كنت جارتنا» انظره في «الخصائص» ١/ ٣٠٧، و«شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور ١/ ٤١٠، و«التذييل» ٢/ ٢٣٣.

والأصل: إلا إياك، وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل. انتهى.

وقال المرادي في شرح التسهيل: وهذه تخريجات متكلفة.

وقال بعضهم: لم يرد «س» بزيادتها ما فهمه النحويون، إنما أراد بزيادتها أنها لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم أن هؤلاء كانوا جيرانا فيما مضى، فجاء بكانوا تأكيدا لما فهم من المضي قبل دخولها.

وذهب المبرد إلى أنها غير زائدة، بل ناقصة عاملة، اسمها الواو، ولنا خبرها، وجملتها صفة لجيران، وكرام صفة أيضا؛ فهو كقوله تعالى: ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾.[1] انتهى.

«وأولا على رأي»

قال (د): «وقد أطلق قوم، منهم الجوهري، الزيادة عليها في مثل: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[2]، مع تصدرها وعملها في الاسم والخبر».[3] انتهى.

قلت: وجعلها بعضهم في مثل هذا لإفادة الاستمرار، وعليه بيت ابن بون:

وكان ضاهى لم يزل كثيرا ... كالله كان عالما بصيرا[4]

«وآخرا على رأي».

هو مذهب الفراء، فأجاز: زيد قائم كان، قاله (د)[5]؛ «والصحيح المنع؛ لأن الزيادة على خلاف الأصل، فلا تستعمل إلا فيما اعتبر استعمالها فيه، وزيادتها متأخرة لم تستعمل»[6] اهـ المراد منه.

---

(١) سورة الأنعام: الآية ١٥٦.
(٢) سورة النساء: الآية ٩٥.
(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢٢١.
(٤) تقريب طرة ابن بونا ١/ ١٦٧.
(٥) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢٢٠.
(٦) المصدر السابق ٣/ ٢٢٠-٢٢١.

ما ولا ولات وإن

وإن قال ابن غازي ليست لا في الترجمة.

قوله: «(إعمال ليس أعملت ما...) على الأصح».

هو قول البصريين؛ وقال الكوفيون: أعملت في الأول فقط، وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض؛ كذا قال الشاطبي[١]، وفيه نظر؛ لأن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب خبره، ونصب بإسقاط الخافض؛ قاله «خ»[٢].

قوله: «(وسبق حرف جر أو ظرف) لا غيرهما على الأصح».

مقابله قول ابن كيسان، بجواز: ما زيدا أنا ضاربا؛ وأما قوله:

[فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... إذ هم قريش] وإذا ما مثلهم بشر[٣]

فشاذ؛ قاله (س)؛ وقيل مثلهم مبتدأ، وبشر خبره، وبني لإبهامه وإضافته إلى مبني، على حد: «مثلَ ما أنكم تنطقون»[٤] و«لقد تقطع بينكم»[٥]، فيمن فتحهما؛ وقيل: مثلهم حال، وبشر مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: ما في الوجود بشر مثلهم؛ وقيل: ظرف مكان، والتقدير: إذ ما مكانهم بشر؛ وقيل: إن الفرزدق غلط، فأعملها على لغة الحجازيين، ولم يعرف شرطها عندهم؛ وفي هذا الأخير نظر؛ لقول (س): العربي لا يطاوعه لسانه على أن ينطق بغير لغته.

---

(١) «المقاصد الشافية» للشاطبي ٢/ ٢١٨.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٢٦١.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص٢٢٣، وانظره في الكتاب ١/ ٦٠، و«الخزانة» ٤/ ١٣٣، و«التذييل» ٤/ ٢٦٦.

(٤) سورة الذاريات، الآية ٢٣.

(٥) سورة الأنعام، الآية ٩٤.

قوله: «(ورفع معطوف بلكن أو ببل) وجوبا على الأصح[١]»

مقابله قول محمد بن يزيد المبرِّد، بفتح الراء، وعبد الوارث بجواز النصب؛ لجواز كون بل عندهما تنقل معنى النفي والنهي لما بعدها. اهـ.

وقال (د): «قال ابن مالك: وقياس قول يونس أن لا يمتنع نصب المعطوف ببل ولكن؛ يعني: لأن يونس لا يرى بقاء النفي شرطا في عمل ما؛ لأنه أجاز إعمالها مع انتقاض النفي بإلا؛ وقياس إجازة المبرد في بل العاطفة أن تكون ناقلة النفي والنهي إلى ما بعدها في مثل ما قام زيد بل عمرو؛ أي: بل ما قام عمرو، أن يصح: ما زيد قائما بل قاعدا، ولكن يختلف المعنى في الرفع والنصب». انتهى من (د).[٢]

وبه تعلم أن النصب من لازم قول المبرد، لا من صريحه، فتأمله.

و(س): «مطلقا»؛ أي: ظرفا أو غيره؛ ويونس: «مطلقا»؛ أي: وصفا أو غيره، مشبها به أو لا.[٣]

قوله: «(وبعد لا) العاملة مطلقا».

أي: سواء كانت عاملة عمل إن، أو عمل ليس.

قوله[٤]: «(وبعد ما) النافية مطلقا».

---

(١) هذا التصحيح غير موجود في النسخة المطبوعة، ويظهر أنه موجود في نسخة المؤلف؛ لأنه لم ينبه إلى عدم وجوده على عادته؛ «تقريب طرة ابن بونا» ١/ ٢٠٨.

(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢٥٣.

(٣) هذه الحاشية متعلقة بقوله: «وسبق حرف جر أو ظرف...»، لأن كلام سيبويه ويونس اللذين علق عليهما موضوعهما توسط خبرها بينها وبين اسمها، وليست من متعلقات حكم المعطوف ببل أو لكن؛ فكان الأنسب تقديمها. والله أعلم.

(٤) ينبغي تقديم هذه الحاشية على التي قبلها لتناسب ترتيب الألفية والطرة.

أي: سواء كانت حجازية، نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1]؛ لأن القرآن نزل بلغتهم غالبا، أو تميمية، كقول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجذل[2]

قوله: «(في النكرات أعملت كليس لا...) على الأصح».

مقابله قول الأخفش والمبرد أنها لا تعمل عمل ليس.

قوله: «(وقد تلي لات وإن ذا العملا) المذكور على الأصح».

راجع لهما؛ مقابله قول الكوفيين أن المرفوع بعد إن مبتدأ، والمنصوب خبره، ونصب على إسقاط الخافض؛ وأما لات فمذهب (س) والجمهور أنها عاملة عمل ليس، وقول الأخفش: أن لات لا تعمل شيئا، فإن وليها مرفوع، فمبتدأ حذف خبره، وإن وليها منصوب فبفعل محذوف؛ قاله (خ).[3]

ومقابل تخريج الآية[4] في قراءة سعيد بن جبير، أن «إن» مخففة من الثقيلة، وأنها تنصب الجزأين، كقوله:

إذا التَفَّ صبح الليل فلتأت ولتكن ... خطاك خِفافا إنَّ حراسَنا أُسْدا[5]

(١) سورة فصلت: الآية ٤٦

(٢) البيت ينسب للفرزدق، وليس في ديوانه، وانظره في شرح التسهيل ١/ ٢٠١، و«التذييل» ٣/ ٦٦، والخزانة ١/ ٣٢.

(٣) عبارته: «... أو منصوب، فمفعول لفعل محذوف»؛ «التصريح» للأزهري ١/ ٢٨٥.

(٤) أي قوله تعالى: «إِنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم» [سورة الأعراف، الآية ١٩٤.] بتخفيف «إن» ونصب «عبادا»، في قراءة ابن جبير.

(٥) البيت ينسب لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وانظره في «شرح الجمل» ١/ ٤٢٤، و«التذييل» ٤/ ٢٧٨.

قوله: «(وما للات في سوى حين عمل)».

وأما قوله:

لهفي عليك للهفةُ من خائف يبغي جوارك حين لات مُجير[1]

فمؤول بأن مجير فاعل فعل محذوف؛ أي: يحصل مجير؛ او مبتدأ سوغ الابتداء به تقديم خبره المجرور؛ قاله «خ»؛[2] قال الاشموني: «أي: لات له».[3]

قوله: «(ويرد ** إغناؤهم بالتاء عن لا إن فقد)».

وخرج عليه قوله:

العاطفون تحين ما من عاطف والمنعمون يدا إذا ما أنعموا[4]

وقيل: الأصل: العاطفونه، بهاء السكت، ثم أثبتها وأبدلها تاء؛ قاله «د»؛ قلت: وكتب عليه محمد المجيدري، رحمه الله تعالى، ورأيته بخطه ما نصه: وقيل: زيدت التاء في حين كما زيدت في الآن، من قوله:

نولا قبل نأي دار جمانا وصليني كما زعمت تالآنا[5]

قوله: «(وأهملن لات على الأصح) إن وليتها هنّا».

---

(١) ينسب لقائلين متعددين، انظره في «الحماسة» ١/ ٤٧٠، و«الحماسة البصرية» ١/ ٢٣٠، و«شرح الجمل» ١/ ٢٢٥.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٢٨٦، بتصرف.

(٣) «حاشية الصبان على الأشموني» ١/ ٣٧٧.

(٤) البيت لأبي وجزة السعدي، انظره في «سر الصناعة» ص١٦٣، و«اللسان» (حين)، و«التذييل» ٤/ ٢٨٨.

(٥) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص١٩٦، وانظره في «الخزانة» ٤/ ١٩٦، بهذا اللفظ: «نوّلي قبل نأي دار جمانا ** وصلينا كما زعمت تالآن»، ومثله في «شرح الشواهد» للعيني ١/ ٤٤٦.

هو قول أبي علي[1]، فحنّت عنده مبتدأ بتقدير أن، على حد: «تسمعَ بالمعيدي خيرا من أن تراه»؛ وهنّا خبر مقدم؛ ومقابله قول ابن عصفور: أن هنا اسم لات، وحنت خبرها، بتقدير مضاف؛ أي: وقت حنت؛ فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها، وإخراج هنّا عن الظرفية، وإعمال لات في معرفة ظاهرة، وفي غير الزمان، وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة». انتهى كلام المغني.[2]

قلت: فجنت على الأول فعل، وعلى الثاني اسم؛ فتأمله.

أفعال المقاربة

قوله: «(وأخر الخبر عنها) وجوبا على الأصح».

اعلم أن هذه الأفعال لا يجوز تقديم خبرها عليها باتفاق، فلا يحوز: أن يقوم عسى زيد، ويجوز توسيطه باتفاق إن كان غير «أن»، نحو: عسى يقوم زيد؛ وأما مع «أن» ففيه قولان بالجواز والمنع؛ الأول: للفارسي والمبرد، والسيرافي؛ والثاني: لأبي علي الشلوبيني.

فصواب ما في الطرة: «وجوبا اتفاق» وتوسطه اتفاقا إن كان غير أن، ويجوز توسطه معها على الأصح»، ومقابله قول الشلوبيني.

قوله: «(وتممن عسى كثيرا وكرب...) وخرج عليه قوله: أبني إن أباك كارب يومه».

ومقابل التخريج أن «كارب» اسم فاعل من كرب الناقصة، واسمه مستتر فيه، وخبره محذوف؛ انظر (خ).[3]

(١) الفارسي؛ «المغني» لابن هشام ٢/ ٢٤٨؛ رقم الشاهد ٨٣١.
(٢) المصدر السابق.
(٣) التصريح» للأزهري ١/ ٢٨٨.

قوله: «(وانتقا الفتح زكن) ومطلقا عند الفارسي».

فإنه يجيز كسر سين عسى، سواء أسندت إلى ظاهر، أو مضمر؛ فيجوز: زيد عسِيَ، كرضي، قاله (خ)[١].

قوله: «(وهي حرف كلعل) على الأصح».

هو مذهب (س)، وقال الأخفش والمبرد: باقية على عملها عمل كان، لكن الأخفش يقول: استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع؛ والمبرد يقول: قلب الكلام فجعل الخبر مخبرا عنه، وبالعكس.

ويرد قول الأخفش بأن إنابة ضمير عن ضمير إنما تثبت في المنفصل، نحو: أنا كأنت؛ ويرد قول المبرد والفارسي بأنه يستلزم في نحو قوله:

[تقول بنتي قد أنى أناكا] يا أبتا علك أو عساكا[٢]

الاقتصار على فعل ومنصوبه، وترك مرفوعه؛ انظر (د).[٣]

قوله: «(وأثبتن كاد إذا ما أثبتت * على الأصح...)».**

قال[٤]: والحق أن كاد كغيرها من الأفعال، فإثباتها إثبات لمعناها وهو مقاربة الفعل، ونفيها نفي لمقاربة الفعل أيضا، نحو: ما كاد زيد يقوم، ونفي القرب أبلغ من نفي الفعل بنفسه؛ وذهب قوم إلى أن إثباتها نفي، ونفيها إثبات، تمسكا بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[٥]، وبقول ذي الرمة:

---

(١) المصدر السابق؛ ١/ ٢٩٢.

(٢) البيت لرؤبة في ديوانه ص١٨١، وانظره في «الكتاب» ٢/ ٣٧٤-٣٧٥، و«شرح التسهيل» ١/ ٣٩٨.

(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٤) الظاهر أنه نقل عن الدماميني، فكلامه موافق لكلامه مع اختصار بعض الفقرات «تعليق الفرائد» ٣/ ٢١٠ وما بعدها.

(٥) سورة البقرة، الآية ٧١.

إذا غيّـر النّـأيُ المحِبّيـن لـم يكـد رسيسُ الهوى من حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ(١)

قد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري(٢) لغزا فقال:

أنحـوي هـذا العصـر ما هـي كلمة جـرت في لسـاني جرهـم وثمـود

إذا اسـتعملت في صيغة النفي أثبتت وإن أثبتـت قامـت مقـام جحـود

وثَـمَّ قول ثالث بالتفصيل بين النفـي الماضي فيكون إثباتا، نظرا إلى ظاهر: «وما كادوا»، ونفي غير الماضي فلا يكون إثباتا. انتهى بخ.(٣)

✿ إن وأخواتها

قوله: «(ومطلقا احذف هنا ما علما...) على الأصح».

رد بالإطـلاق على مـن زعم اختصاص حذف الاسـم بالشـعر، وعلى من اشـترط في جواز حذف الخبر تنكير الاسم، وهم الكوفيون، وعلى من اشترط تكرير إن، كقوله:

إن مـــحَـــلّا وإن مُـــرتَـــحـــلا وإن في السَّفْر إذ مَضَوا مَهَلا(٤)

وهو الفراء؛ وهذه الأقوال هي مقابل الأصح.

قوله: «(أو حلت محل حال) مطلقا».

أي: سواء اقترنت بالواو أم لا، فالأول: كقوله:

مـا أعـطـيـاني ولا سـألـتـهـمـا إلا وإني لـحـاجـزي كـرمـي(٥)

---

(١) هو في ديوانه ص١١٩٢، وانظره في «الخزانة» ٩/ ٣٠٩-٣١٣.

(٢) ينظر «شرح الكافية الشافية» ١/ ٤٦٧، و«المغني» ٦/ ٥٨٣، و«همع الهوامع» ١/ ٤٨٢

(٣) تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢١٢.

(٤) البيت للأعشى في ديوانه ص٢٨٣، وانظره في «الكتاب» ٢/ ١٤١، و«شرح التسهيل» ٢/ ١٥.

(٥) البيت لكثير عزة في ديوانه ص٢١٩، وانظره في «الكتاب» ٣/ ١٤٥، و«شرح التسهيل» ٢/ ١٩، و«التذييل» ٥/ ٧٢.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[1].

قوله: «(أو قسم ** لا لام بعده...) على الأصح».

مقابله قول البصريين بوجوب الفتح؛ انظر (خ).[2]

قوله: «(ولا من الأفعال ما كرضيا) على الأصح».

مقابله قول الكسائي وهشام بجواز: إن زيدا لقام؛ ومنع الجمهور ذلك، إلا إذا قدرت للقسم.

قوله: «(وقد يليها مع قد...) على الأصح».

مقابله قول خطاب[3] أن اللام في مثل ذلك للقسم، لا للابتداء، وهو رأي محمد بن مسعود الغَزْني[4]، بفتح المعجمة وسكون الزاي.

قوله: «(وقد يبقى العمل) في ليت لبقاء اختصاصها بالأسماء على الأصح».

مقابله لابن أبي الربيع[5]، وظاهر القزويني؛ فإنهما أجازا: ليت ما قام زيد؛ قاله (خ).[6]

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٢٠.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٣٠٦.

(٣) هو خطاب بن يوسف الماردي (ت ٤٥٠هـ) صاحب «الترشيح»، انظر: «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٥/ ١١٢.

(٤) هو عالم نحوي، أكثر أبو حيان من النقل عنه، ذكره السيوطي في البغية ولم يذكر سنة وفاته ١/ ٢٤٥، وذكر صاحب كشف الظنون أنه توفي عام ٤٢١هـ ١/ ٢٣٦.

(٥) أبو الحسين ابن أبي الربيع (٥٩٩ هـ - ٦٨٨ هـ)، أندلسي نحوي كان إما زمانه في النحو، وله فيه تصانيف كثيرة، أشهرها شرح الإيضاح، والملخص، وشرح الكتاب، «بغية الوعاة» ٢/ ١٢٥-١٢٦.

(٦) «التصريح» للأزهري ١/ ٣١٧.

قوله: «(وألحقت بإن لكن وأن) على الأصح».

مقابله قول أبي سعيد السيرافي، بكسر السين، ومن تبعه: لا يجوز العطف على محل المفتوحة، إذ لم يبق للابتداء معها محل، بل هي وما في حيزها في تأويل اسم مفرد مرفوع أو منصوب أو مجرور، فاسمها كبعض حروف الكلمة؛ انتهى.

وقال الشلوبيني: مذهب الأكثرين المنع، وهو الصحيح؛ قاله: (د).[1]

قوله: «(وإن تخفف أن فاسمها استكن) ضمير شأن أو غيره على الأصح».

مقابله قول ابن الحاجب: لا يكون حينئذ إلا ضمير شأن؛ قاله (خ)[2]

قوله: «(بعد ذاك الخبر اذكر رافعه) بها اتفاقا، وكذا بعد التركيب على الأصح».

مقابله ما قاله (ع)، ونصه: «وقال قوم: إنها لا تعمل في الخبر شيئا، بل الاسم في موضع مبتدأ، والمرفوع خبره، وهو ظاهر قول (س)»[3]، ومثله في شرح «د»[4].

قوله: «(وركب المفرد فاتحا) له من غير تنوين، فتحة بناء على الأصح».

مقابله قول الزجاج والسيرافي والجَرمي[5]، بفتح الجيم، قال (ع): «فنحو: لا رجل، عندهم معرب كالمضاف، لكن حذف تنوينه تخفيفا؛ ورد بأن حذف التنوين لو كان للتخفيف للزم في نحو لا خيرا من زيد عندنا؛ لان المطول أولى بالتخفيف؛ فإنما حذف للبناء.

(١) «تعليق الفرائد» للدماميني ٤/ ٨٨.

(٢) التصريح للأزهري ١/ ٣٣٠.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٣٤١.

(٤) «تعليق الفرائد» للدماميني ٣/ ٢٥٦.

(٥) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي البصري (ت ٢٢٥هـ) «بغية الوعاة» ٢/ ٨-٩.

قولـه: «(وكررن لا إذا ما انفصلت) عن اسـمها وجوبـا على الأصح في غير الضرورة».

مقابله لابن كيسـان[١]، ومحمد بن يزيد المـبرد القائلين: لا يجب تكرارها في الموضعين[٢]، فأجازا نحو: لا زيد في الدار، ونحو: لا فيها رجل؛ واستدلا بقوله:

أشـاء مـا شـئت حتـى لا أزال لمـا ... لا أنـت شـائية مـن أمرنـا شـان[٣]

وبقوله:

بكـت جزعا واسـترجعت ثم آذنت ... ركـائبـهـا ألا إلـيـنـا رجـوعـهـا[٤]

وهو عند الجماعة ضرورة؛ قاله «د»[٥].

قوله: «(لا تبن وانصبه...) كنعت غير المبني على الأصح».

مقابلـه لابـن بَرهان[٦] في منعه رفع نعت غير المبني، قال «ع»: «وشـبهته أن عامل الصفة عامل الموصوف، والموصوف لا عمل للابتداء فيه، فلا عمل له في الصفة»[٧]، ومثله في (د).[٨]

---

(١) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن النحوي (ت ٣٢٠هـ) «بغية الوعاة» ١/ ١٨-١٩، وذكر ابن قاضي شهبة أنه توفي سنة ٢٩٩هـ، «طبقات النحاة واللغويين» ص٣٨.

(٢) أي: عند فصلها عن اسمها، أو عند كونه معرفة.

(٣) قائل البيت مجهول، وانظره في «شرح التسهيل» ٢/ ٦٦، و«أوضح المسالك» ٢/ ٠٦، و«التذييل» ٥/ ٢٨٢.

(٤) البيت بلا نسبة في «الكتاب» ٢/ ٢٩٨، و«الخزانة» ٤/ ٣٤، وفي «المقتضب» ٤/ ٣٦١، بلفظ: «فقضت وطرا واسترجعت...».

(٥) «تعليق الفرائد» للدماميني ٤/ ١١٣.

(٦) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي ابن برهان، بفتح الباء الموحدة، النحوي (ت ٤٥٦هـ)، «الوافي بالوفيات» للصفدي ١٩/ ١٧٦.

(٧) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٣٤٩.

(٨) «تعليق الفرائد» للدماميني ٤/ ١٢٣.

قوله: «(وأعط لا مع همزة استفهام) مطلقا».

أي: سواء كانا باقيين على معنييهما من استفهام أو نفي، كقوله: ألا اصطباحا لسلمى... الخ، أم للتوبيخ، كقوله: ألا ارعواء لمن ولت شبيبته... الخ، أو الانكار، كقول حسان(1) في بني عبد المدان:

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم أجسام عاد وأحلام العصافير
ألا طعان ألا فرسان غادية إلا تجشؤكم حول التنانير

ولا خلاف بين النحاة في أنها هنا تستحق ما كانت تستحقه، وإنما الخلاف إذا كانا للتمني، نحو: ألا شباب، فذهب المازني وتلميذه المبرد إلى أنها كالمجردة، وذهب (س) وشيخه الخليل إلى أن «ألا» هذه، أي: في التمني بمنزلة: أتمنى، فلا خبر لها، وبمنزلة ليت، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا كررت، واحتج الاولان بقوله:

ألا عمْرَ ولَّى مستطاعٌ رجوعُه [فيرأبَ ما أثْأَت يد الغَفَلات](2)

بأن مستطاع إما خبر للا، وإما صفة اسمها مراعاة لمحله مع لا، وهو الابتداء؛ وأجيب بأنه لا يتعين ما قالاه؛ لجواز كونه خبرا مقدما لـ«رجوعه»، والجملة صفة ثانية لاسم لا، والصفة الأولى هي قوله: «ولّى»؛ وإذا تطرق الاحتمال سقط الاستدلال. اهـ من «خ»، بتغيير يسير.(3)

---

(1) ديوان حسان بشرح البرقوقي، (179)، و«شرح الشواهد» للعيني ٢/ ٨١٢، و«الخزانة» ٤/ ٧٠، وينسب أيضًا لخداش بن زهير، «الخزانة» ٤/ ٧٤.

(2) قائل البيت مجهول، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ٧١، «التذييل» ٥/ ٣٠٨، و«شواهد العيني» ٢/ ٨١٠، و«الخزانة» ٤/ ٧٤.

(3) «التصريح» للأزهري ١/ ٣٥٥.

تنبيه:

بقاؤهما على معنييهما قليل، حتى قال الشلوبيني: غير واقع في كلامهم، ورد على الجزولي إجازته إياه.

والشلوبين بفتح الشين واللام، وقد تضم: لفظ أعجمي، وينطق بالحرف الذي بعد واوه بين الباء الموحدة، والفاء المروّمة؛ قال معناه (د).

وفي القاموس: الشلوبين، والشلوبينة، قرية بالمغرب، منها أبو علي الشلوبيني النحوي.[1]

قوله: «(واغتفر ما يغتفر) وحمل عليه قوله: إذا الداعي المثوب قال: يا لا».

مقابله قول الكوفيين: إنها لام استغاثة مشبعة، والأصل يا آل فلان، ثم حذفت همزة آل تخفيفا، وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين؛ وقالوا: لو كانت اللام، أي: لام الاستغاثة، للجر، لما اقتصر عليها.

✿ باب ظن

قوله: «(انصب بفعل القلب جزأي ابتدا) على أنهما مفعولان لها على الأصح».

يحتمل رجوعه لقوله: «جزأي»، ويكون مقابله قول السهيلي: إن المفعولين في باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر، بل هما كمفعولي أعطى، واستدل بـ: ظننت زيدا عمرا؛ فإنه لا يقال: زيد عمرو إلا على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت.

---

(١) «القاموس المحيط» ص ١٢١٠، فصل الشين من باب النون.

ويحتمل رجوعه لقوله: «على أنهما مفعولان لها»، فيكون مقابله قول الفراء: إن ثانيهما منصوب على التشبيه بالحال، مستدلا بوقوعه جملة وظرفا ومجرورا؛ وعورض بوقوعه معرفة مضمرا، وجامدا، وبأنه لا يتم الكلام بدونه.

قوله: «(والأمر هب قد ألزما ** كذا تعلم) على الأصح».

قال (خ): «وقد تكون تعلم بمعنى الماضي؛ قال يعقوب: تقول: تعلمت أن زيدا قائم، بمعنى: علمت».[1]

قوله: «(من بعد أبصر تفكرَ نظرْ...) خلافا ليونس؛ وجعل منه قوله تعالى: «لننزعن من كل شيعة»[2]».

تقدم مقابله في الموصول.

قوله: «(والاستفهام ذا له انحتم) مطلقا».

أي: اسما، أو فعلا، أو حرفا، عمدة، أو فضلة؛ ويدخل فيه ما أضيف إلى الاستفهام، نحو: ما علمت أبو من زيد.

قوله: «(والاتحاد امنع إذا ما الفاعلا) مطلقا (فسره معموله متصلا) فلا تقول: زيدا ظن قائما، تريد نفسه، وزيدا ضرب».

فلو انفصل الضمير، جاز الاتحاد، نحو: ما ظن زيدا قائما إلا هو، وما ضرب زيدا إلا هو؛ ومعنى الإطلاق: سواء كان الفعل قلبيا أو غير قلبي، كما رأيت؛ ومتصلا: حال من الفاعل.

---

(١) «التصريح» للأزهري ١/ ٣٥٩.

(٢) سورة مريم، الآية ٦٩.

قوله: «(وربما فسر من معمول ** مفعوله) على الأصح، نحو: غلام هند ضربتْ».

وقال (د): «ونقل ابن عصفور جواز هذه المسألة عن البصريين، وهو مذهب هشام؛ ونقل النحاس منعها عن أكثر النحويين؛ والصحيح الجواز»[(١)].

قوله: «(ولرأى الرؤيا انم) على الأصح».

قال (خ): «وذهب بعضهم إلى أن رأى الحلمية لا تنصب المفعولين، وأن ثاني المنصوبين حال، ورد بوقوعه معرفة كما هنا، واعترض بأن الرفقة هم الرفقاء، أي: المخالطون والمرافقون، فهو بمعنى اسم فاعل، فالإضافة فيه غير محضية.»[(٢)] اهـ. قلت: أراد بقوله: «كما هنا» البيت، وهو: أراهم رفقتي...

وهذا التصحيح غير مذكور فيما وقفنا عليه من الطرر.

قوله: «(وهكذا سمع إن تعلقا ** بالعين)».

نحو: سمعت زيدا يقرأ، احترازا من المتعلقة بمسموع، نحو: سمعت قراءة زيد؛ قال (د): «وهو مذهب الأخفش، والفارسي، وابن بابشاذ، واختاره ابن الصائغ، وابن أبي الربيع، وابن عصفور؛ ومذهب الجمهور أن سمع لا يتعدى إلا إلى واحد.» اهـ[(٣)].

ولا يلحق ضرب مع المثل على الأصح؛ قال (ع): «خلافا لبعضهم،

(١) «تعليق الفرائد» للدماميني باب «تعدي الفعل ولزومه» وهو غير مطبوع؛ ولينظر: «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٣٨.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٣٦٦.

(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ٤/ ١٥٤-١٥٥.

كقولـه تعالـى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾[١]، وذلك لاكتفائها بالمرفوع، ولا يفعل هذا بشيء من أفعال هذا الباب»[٢].

قـال (د): «وفيه نظر؛ لأن غايـة ما فيه عدم ذكر المرفـوع الأول، وقد يكون محذوفا، لدليل، فالأصل: ضربنا ما سنذكر، ثم حذف الأول وأقيم الثاني مقام الفاعل عند بناء الفعل للمفعول، والظاهر المذهب الذي لم يرتضه المصنف؛ ويسـأل لم قـدم المثل علـى المضروب، وهـو المفعـول الأول؟ وجوابه: أن المضـروب مثـلاً يوصف بصفة تبين وجه ضرب ذلك الشـيء مثلاً لغيره، فلو أخر المثل لطال الفصل بينهما.» انتهى.[٣]

قوله: «(ولا تجز هنا بلا دليل) مطلقا، وعن الأكثرين الجواز مطلقا».

أي: سواء كان الفعل ظنيا، أو علميا.

«وأما لدليل فسائغ فيهما اتفاقا، وفي أحدهما على الأصح».

مقابلـه قـول أبي الحسـين ابـن ملكـون[٤] وطائفـة، بالمنـع، وحجتهم أن المفعـول في هـذا الباب مطلوب مـن جهتين: من جهة العامـل فيه، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة، فلما تكرر طلبه امتنع حذفه. انتهى.

ومـا قالوه مردود؛ فإن خـبر كان مطلوب من جهتيـن، ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل؛ قاله «خ».[٥]

---

(١) سورة الحج: الآية ٧١.

(٢) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٣٦٣.

(٣) «تعليق الفرائد» للدماميني ٤/ ١٥٨.

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ابن ملكون الحضرمي الإشبيلي (ت ٥٨٤هـ)، «بغية الوعاة» ١/ ٤٣١، و«كشف الظنون» ١/ ٣٣٩.

(٥) «التصريح» للأزهري ١/ ٣٧٨.

وقال «د»: «وأما حذف المفعول الثاني فكما في قول عنترة[١]:

ولقد نزَلْتِ فلا تظنِّي غيرَه ... منِّي بمنزِلَةِ المحَبِّ المكْرَمِ

أي: فلا تظني غيره واقعا.

قلت: كذا أورده الشارح شاهدا على حذف الثاني، ولا يتعين؛ لجواز أن يكون «مني» ظرفا مستقرا في محل نصب على المفعول الثاني؛ أي: فلا تظني غيره كائنا مني، وهم جعلوه ظرفا لغوا متعلقا بنزلت، فالتجؤوا إلى جعل الثاني محذوفا وليس بقاطع في مطلوبهم كما رأيت». انتهى المراد من الإمام «د».[٢]

قوله: «(بالقول تحكى وفروعه الجمل) مطلقا».

أي: سواء كانت اسمية أو فعلية، خبرية أو طلبية وسواء كان ماضيا نحو: ﴿فَقَالُواْ هَٰذَا لِلَّهِ﴾[٣]، أو مضارعا، نحو: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَٰهِـۧمَ﴾[٤]، أو أمرا، نحو: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾[٥]، أو اسم فاعل، نحو: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٦]، أو اسم مفعول، كقوله:

تواصوا بفعل الخير حتى عبيدهم ... مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل[٧]

واسم مصدر، نحو: «مقالك: الله ربي».[٨]

---

(١) «ديوان عنترة» ص ١٩١، وانظر الشاهد في «التذييل» ٦/ ١٤، و«شواهد العيني» ٢/ ٨٧٠، و«الخزانة» ٣/ ٢٢٧.

(٢) «تعليق الفرائد» ٤/ ١٣٣-١٣٤.

(٣) سورة الأنعام: الآية ١٣٧.

(٤) سورة البقرة: الآية ١٣٨.

(٥) سورة البقرة: الآية ١٣٤.

(٦) سورة الأحزاب: الآية ١٨.

(٧) البيت بلا نسبة في «شرح التسهل» ٢/ ٩٤، و«التذييل» ٦/ ١٣.

(٨) «تعليق الفرائد» للدماميني ٤/ ١٩١-١٩٢.

✿ أعلم وأرى

قوله: «(إلى ثلاثة رأى وعلما) أولها الذي كان فاعلا، ويجوز حذفه، والاقتصار عليه على الأصح».

هذا نص التسهيل[1]؛ قال «د» في شرحه: «لأن الفائدة متحققة في الصورتين جميعا، وهو مذهب الأكثرين؛ وثم قولان آخران:

أحدهما: منع الحذف والاقتصار جميعا، وإليه ذهب أبناء طاهر، وخروف، وعصفور، والشلوبيني.

ثانيهما: منع الاقتصار عليه، ولكن يجوز الاقتصار على الأخيرين؛ ونسب هذا القول للفارسي.»[2]

وقيل يجوز الاقتصار عليه دونهما.

✿ الفاعل

قوله: «(وبعد فعل فاعل...) فأما قوله[3]:

ما لِلجِمَال مشيُها وئيدًا ... أجندَلا يحملن أم حديدا

فمؤول».

بأن مشيها بدل من «ما» الاستفهامية، وهي مبتدأ؛ ويعكر عليه عدم سبقية الهمزة.

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٩٩.

(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٤/ ٢٠٩-٢١٠.

(٣) القائلة هي الزباء، واسمها نائلة ويقال فارعة، كانت ملكة وشاعرة، توصف بشعرها الطويل الذي يجر وراءها فسميت الزباء لذلك، والأزب: الكثير الشعر؛ الخزانة ٨/ ٢٧٣.

وأول أيضا بأنه مبتدأ حذف خبره، وبقي معموله الذي هو حال، كما في قراءة شاذة: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾[1]، بالنصب؛ ويعكر عليه أن الشاذ لا يخرج عليه.

وأول أيضا بأنه فاعل قدم ضرورة، كما في قوله[2]:

فلا بد من غَوجَاءَ تهوِي براكب ... إلى ابن الجُلَاح سيرُها الليلَ قاصد

وقوله[3]:

صددتِ فأَطولت الصُّدود، وقلّمَا ... وصالٌ على طُول الصّدودِ يَدُوم

ورُدَّ بأنه لا ضرورة فيه، لتمكنه من النصب على المفعولية المطلقة، والجر على أنه بدل اشتمال من الجمال، وفي هذا الرد نظر؛ لأن الأصح أن الضرورة هي ما لا يقع في كلامهم إلا في الشعر، لا ما لا محيد للشاعر عنه، إذ لا يلزمه أن يستحضر كل عبارة. انتهى.

واعلم أن الخلاف بين الفريقين إنما تظهر ثمرته في التثنية والجمع، فعند البصريين، تقول: الزيدان قاما، بالألف؛ لأن الفعل خبر؛ وكذا: الزيدون قاموا، بالواو؛ وعلى مذهب الكوفيين، يجوز: الزيدان قام، والزيدون قام، بلا ألف في الأول، ولا واو في الثاني.

واعلم أن البيت روي بالنصب مفعولا مطلقا، وبالجر بدل اشتمال من الجمال.

---

(١) سورة يوسف، الآية: ٨

(٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤٠.

(٣) البيت للمرار الفقعسي، وينسب لعمر بن أبي ربيعة أيضا، انظر: ديوان عمر بن أبي ربيعة ص٣٧٦ والكتاب ١/ ٣٠، والإنصاف ١/ ١٤٤، وشرح التسهيل ٢/ ١٠٩.

قولـه: «(والفعـل للظاهر بعد مسـند) والأصح أنها لا تمتنع مـع المفردين المتعاطفين»

نحـو: قامـا زيد وعمـرو، ولا مـع المفـردات المتعاطفة، نحـو: قاموا زيد وعمـرو وبكر؛ قـال في المغني: «وإذا قيل جاؤوا زيـد وعمرو وبكر، لم يجب عنـد ابن هشـام[1] أن يكون من هذه اللغـة، وكذا يقول في: جـاءا زيد وعمرو، وقول غيره أولى؛ لما بيناه من أن المراد بيان المعنى؛ وقد رد عليه بقوله[2]:

[تـولـى قـتـال المـارقـيـن بنفسه] وقـد أسـلـمـاه مـبـعـد وحـمـيـم

وليس هذا الرد بشيء؛ لأنه لا يمنع هذا التركيب، وإنما يمنع تخريجه على هذه اللغة المذكورة.»[3] انتهى كلام المغني بزيادة إيضاح.

وحاصلـه: أن ابن هشـام الخضـراوي لا يمنع هـذا التركيـب في المفردين المتعاطفيـن، ولا في المفردات المتعاطفة، وما سـمع مـن ذلك محمول عنده علـى أنه ليس مـن هذه اللغة؛ بل المرفـوع الظاهر عنده بدل مـن الضمائر، أو مبتدأ مؤخر؛ والله أعلم.

---

(١) هو «محمد بن يحيى بن هشـام الخضراوي العلامة أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي الأندلسـي من أهل الجزيرة الخضراء، ويعرف بابن البرذعي. كان رأسـا في العربية، عاكفا على التعليم، أخذها عن ابن خروف، ومصعب، والرندي، والقراءات عن أبيه، وأخذ عنه الشلوبين.

وصنـف فصل المقـال في أبنية الأفعال، المسـائل النخب، الإفصـاح بفوائد الإيضـاح، الاقتراح في تلخيـص الإيضاح... ولد سـنة خمس وسـبعين وخمسـمائة، ومـات بتونس ليلة الأحد رابع عشـر جمادى الآخرة سـنة سـت وأربعين وسـتمائة.» ينظر: «بغية الوعاة» للسيوطي ١/ ٢٦٨، و«الإعلام» للزركلي ٧/ ١٣٨.

(٢) البيت لعبد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص١٩٦؛ و«تخليص الشواهد» ص٤٧٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٤، ٧٩٠؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤٦١.

(٣) «المغني» لابن هشام ٢/ ٣٠.

قوله: «(وسبقه امنعن إذا أن وجد ** ومطلقا في غير ذاك يطرد)»

أي: سواء في إجراء هذا الحكم المسائل التي منع الكوفيون وغيرها.

قوله: «(وإنما تلزم فعل مضمر) مطلقا».

أي: سواء كان حقيقي التأنيث، كهند قامت، أو مجازيَّه، كالشمس طلعت.

قوله: «(لأن قصد الجنس فيه بين) على الأصح».

مقابله أن «أل» في نحو: نعم الرجل زيد، للعهد الذهني أو الذكري، لا للجنس الحقيقي، ولا المجازي.

قوله: «(وأخر المفعول...الخ) وشرعا على الأصح».

أي: أن تأخير البيان لوقت الحاجة يجوز؛ وقيل: لا يجوز؛ انظر ابن السبكي[1].

قوله: «(وما بإلا أو بإنما انحصر) مطلقا».

أي: فاعلا أو مفعولا، ظاهرا أو مضمرا.

النائب عن الفاعل

قوله: «(فأول الفعل) المبني له مطلقا».

أي: ماضيا أو مضارعا.

قوله: «(وقابل من ظرف أو من مصدر ** أو حرف جر) مع مجروره على الأصح»[2].

---

(١) «جمع الجوامع» لابن السبكي مع تشنيف المسامع للزركشي ٢/ ٨٥٢، وما بعدها.

(٢) وهو ظاهر كلام ابن مالك في «شرح التسهيل» ٢/ ١٢٤-١٢٦.

مقابله ثلاثة أقوال:

أولها: أن النائب حرف الجر فقط، لا مع مجروره، وذكره الأشموني[١] ولم يعزه؛ لكنه ظاهر النظم.

وثانيها: قول البصريين: النائب: المجرور، لا الحرف، ولا المجموع[٢].

ثالثها: قول السهيلي[٣] وتلميذه أبي علي[٤] الرَّندي[٥]، بفتح الراء وسكون النون: أن حرف الجر لا ينوب، وما سمع مما يوهم ذلك، فالنائب فيه ضمير مصدر معرّف بلام العهد، واحتجا بأنه لو كان نائبا، لكان مبتدأ إذا تقدم، نحو: بزيد مُرَّ؛ ولأنّث بالتاء له الفعل إذا كان مؤنثا، نحو: مُرَّ بهند؛ ولجاز إتباعه بالرفع في نحو: مُرَّ بزيد الظريف.

وأما قوله[٦]:

فيَالك من ذي حاجة حِيلَ دونها ... [وما كل مَا يهْوَى امرؤ هو نائلُه]

---

(١) «حاشية الصبان على الأشموني» ٢/ ٩٧، وصرح المرادي بأنه منقول عن الفراء، «توضيح المقاصد» للمرادي ٢/ ٦٠٦.

(٢) «توضيح المقاصد» للمرادي ٢/ ٦٠٦.

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ، الإمام أبو زيد وأبو القاسم السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي، كان عالما بالعربية واللغة والقراءات، بارعا في ذلك، جامعا بين الرواية والدراية، نحويا متقدما، أديبا، عالما بالتفسير وصناعة الحديث (ت ٥٨١هـ)، «بغية الوعاة» ٢/ ٨١، و«كشف الظنون» ١/ ٤٢١، و«الأعلام» ٣/ ٣١٣.

(٤) قال السيوطي في البغية: «عمر بن عبد المجيد الرندي بضم الراء وسكون النون، أبو علي الأستاذ النحوي» ٢/ ٢٢٠، ولم يذكر وفاته، إلا أنه ذكر أنه تلميذ السهيلي، كما نص على ذلك أبو حيان في التذييل ٦/ ٢٢٨.

(٥) «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٦/ ٢٢٨.

(٦) البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص١٢٣، وانظر الشاهد في «التذييل» ٦/ ٢٣٧، و«شواهد العيني» ٢/ ٩٦٦.

وقوله[١]:

يغضِي حياء ويُغضَى من مهابته ... [فما يُكَلَّمُ إلا حين يبتسم]

وقوله[٢]:

وقالت متى يُبخَل عليك ويُعتَلل ... [يسؤك وإن يُكشَفْ غرامُك تدرب]

وقوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾[٣] الآية، فمؤولات»

بأن النائب في الجميع ضمير مصدر معرف بلام العهد، والتقدير: حيل هو، أي: الحول المعهود، وكذا البواقي؛ وقيل: التقدير: حول دونها، فالنائب في الجميع ضمير مصدر منكر، فخصص بالظرف وشبهه؛ والتقدير: يُعتَلل اعتلال عليك، ويغضى إغضاء من مهابته. انتهى.

قلت: إنما احتجن للتأويل لأن ظاهر الآية والبيت الأول، نيابة ظرف غير متصرف، وظاهر البيت الثاني: نيابة المفعول له؛ وظاهر البيت الأخير: نيابة مصدر دل عليه عامله.

قوله: «(وباتفاق قد ينوب... الخ) وقيل يمتنع مطلقا».

أي: سواء اعتقد جعل الفاعل مفعولا، وبالعكس، وهو القلب، أم لم يعتقد ذلك؛ وسواء كان الثاني نكرة، والأول معرفة، أم لا.

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص٥١٢، انظر الشاهد في «التذييل» ٦/ ٢٣٢، و«شواهد العيني» ٢/ ٩٦٧، و«توضيح المقاصد» للمرادي ٢/ ٦٠٥.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٤٢، وانظره في «التذييل» ٦/ ٢٣٦، و«المغني» ٥/ ٦٥٥، و«شواهد العيني» ٢/ ٩٦٤.

(٣) سورة سبأ، الآية: ٥٤.

الاشتغال

قوله: «(فالسابق انصبه بفعل أضمرا **) على الأصح».

مقابله ما قاله (خ)، ونصه: «وزعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالعامل المتأخر، وألغى الضمير، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى شيء واحد؛ ويرد عليهما: زيدا هدمت داره.»(١) انتهى.

«لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر على الأصح»

قال: «ولا يجمع بين العوض والمعوض منه، هذا مذهب البصريين، وعليه المعول.»(٢) انتهى.

قلت: وظاهره أن الكوفيين يجيزون الجمع بينهما؛ وقولهم هو مقابل الأصح.

قوله: «(ومطلقا بعد إذا قد ارتضي)»

أي: في الشعر وغيره.

قوله: «(وفصل مشغول بحرف جر) مطلقا».

هكذا في الأشموني(٣)، ولم يغيره، والذي يعطيه كلامه بعد ذلك: سواء اتصل بالشاغل كـ: زيد مررت به، أو انفصل عنه كـ: زيد مررت بغلامه.

التعدي واللزوم

قوله: «(ولازم غير المعدى) إذ لا واسطة بينهما على الأصح».

---

(١) «التصريح» للأزهري ١/ ٤٤٢.

(٢) «تعليق الفرائد» للدماميني ٤/ ٢٨١.

(٣) «حاشية الصبان على الأشموني» ٢/ ١١٩.

مقابلـه أن مـا يتعـدى بنفسـه تـارة، وبالحرف تارة، كشـكرته، وشـكرت له، ونصحته، ونصحت له، لا متعد ولا لازم؛ قال (ع): «وهو قسم ثالث عند بعض، وعليه جرى المصنف، ولكنه مقصور على السـماع.»[١] وقال «د»: «وهذا قسـم مختلف فيه على ثلاثة مذاهب: أحدها: أنه قسـم برأسـه، وهو الصحيح؛ وقيل: الأصل التعدي بالجار؛ وقيل: الأصل التعدي بنفسه، والجار زائد.»[٢] انتهى بخ.

قلـت: فظاهر القـول الأول أنه واسـطة، وظاهر الثاني أنه مـن قبيل اللازم، وظاهر الثالث أنه من قبيل المتعدي، فتأمله منصفا.

قوله: «(وما كأعور وذا ناب...الخ)».

اعلم أن ابن بون، رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لم يذكر هذه المسـألة في الباب المذكورة فيه في التسـهيل، ولا علـى الكيفية المذكورة عليها فيه؛ لأنـه ذكرها في باب المفعول المطلـق، فقـال: «وقـد ينوب عـن المصدر، الـلازم إضمار ناصبـه، صفات؛ كعائـذا بـك، وهنيئا لك، وأقاعدا وقد سـار الركب، وأقائما وقـد قعد الناس؛ وأسـماء أعيان كتربـا وجندلا، وفاها لفيـك، وأعور وذا نـاب؛ والأصح كون الاسماء مفعولات، والصفات أحوال.»[٣] انتهى كلام التسهيل.

قـال «ع»: «والأصـح تأويـل[٤]»؛ أي: أطعمك الله تربا، وجنـدلا؛ وألزم الله فاها لفيك، أو جعل؛ وأتستقبلون أعور وذا ناب.

---

(١) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٢٧.

(٢) أصل هذا الكلام لأبي حيان، نقله عنه الدماميني؛ «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٧/ ٠٩.

(٣) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ٨٩.

(٤) في عبارة المؤلف هنا قلق؛ وعبارة ابن عقيل: «وظاهر كلام سيبويه أنها كلها منصوبة نصب المفعول بـه، كمـا ذكر المصنـف أنه الأصح، وهـو تأويل الأكثريـن؛ والتقديـر: ألزمـك الله أو أطعمك ترابا وجندلا...»؛ «المساعد» ١/ ٤٨١.

وذهب الشلوبيني، وغيره إلى أن ترابا وجندلا ينتصب انتصاب المصدر؛ وذهب ابنا خروف وعصفور إلى أن أعور وذا ناب، حال؛ والتقدير: أتستقبلونه أعور.»[1] اهـ منه بخ.

وبه تعلم أن مقابل الأصح قول الشلوبيني وابني طاهر وخروف.

قوله: «(ونقلوا اللازم والمعدى ** لواحد بالهمز نحو مدا) قياسا على الأصح».

هو قول الأخفش؛ ومقابله قول المبرد: لا يقاس مطلقا؛ وقول سيبويه: يقاس في اللازم فقط؛ وقول أبي عمرو: يقاس إلا في علم ونحوه؛ فالأقوال أربعة؛ انظر[2][..][3].

وقد نظمتها معزوة لقائلها فقلت:

أقـوالُ تـعْـدِيَـتِـكَ الـثُّـلاثِـي ... بـالـهـمـزِ واحـدٌ مـعَ الـثَّـلَاثِ
يُـقـاسُ أو لا، مطلقا، وأَسـنِـدِ ... هـذيـن لـلأخْـفَـشِ والـمـبَـرِّدِ
وعَـمْـرٌو الـظـاهـرُ مـن تَـعْـبِـيره ... يُـقَـاسُ في الـلَّازِمِ لا في غـيـرِه
ولأبـي عـمـرو يُـقَـاسُ مـسْـجَـلا ... إلا عَـلِـمـتُـه ونـحـوَه فـلا

فقولي: «مطلقا»: راجع للقولين قبله، أي: يقاس مطلقا، وقيل لا يقاس مطلقا؛ وهما للأخفش والمبرد، وهو لف ونشر مرتب.

✿ التنازع

قوله: «(والتزم ما التزما) سواء كان المهمل هو الأول على الأصح».

---

(١) المصدر السابق.

(٢) «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٧/ ٥٨-٥٩؛ و«المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٤٦.

(٣) بياض في الأصل.

مقابله قول الكسائي، وهشام الضرير، والسهيلي الكوفيين: يجب حذف الضمير المرفوع بأول المتنازعين المهمل، هربا من الإضمار قبل الذكر، تمسكا بقوله[١]:

تَعَفَّقَ بالأرطَى لها وأرادها رجالٌ فبَذَّتْ نَبْلَهم وكَلِيبُ

وقوله[٢]:

وهل يُرجِعُ التَّسْليمَ أو يَكشِفُ العَمَى ثَلاثُ الأثافِي والرُّسُومُ البَلاقِعُ

وقولنا: «الكوفيين»، صفة للنفر الثلاثة، كما تقدم.

قوله: «(بل حذفه الزم) على الأصح».

هو قول الجمهور، وقيل: يجوز حذفه، وجعله في التسهيل أولى.[٣]

قوله: «(وأخرنه إن يكن هو الخبر) وجوبا على الأصح».

مقابله أنه يضمر مقدما، نحو: «ظنني زيد إياه وظننت زيدا قائما»؛ وقيل: يظهر؛ وقيل: يحذف؛ ذكر (خ) هذه الأقوال، ولم يعزها.[٤]

قوله: «وأظهر إن يكن ضمير...الخ) على الأصح».

مقابله قول الكوفيين: يجوز حذفه، نحو: «أظن ويظناني الزيدين أخوين»؛ وقالوا أيضا بجواز إضماره على وفق المخبر عنه، نحو: «أظن ويظناني إياه الزيدين أخوين».

---

(١) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص٣٨؛ والرد على النحاة ص٩٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٢١؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٥٤ «عفق»، ١٤/ ٣٥٣ «زبي»؛ والمقاصد النحوية ٣/ ١٠١٩.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٢٧٤، وانظره في «شرح التسهيل» ٢/ ١١٦، و«التذييل» ٦/ ٢٠١.

(٣) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ٨٦، وشرحه له أيضا ٢/ ١٧٣.

(٤) «التوضيح» للأزهري ١/ ٤٨٦-٤٨٧.

قوله: «(وجوزن في عاملي تعجب ** تنازعا...) مطلقا».

أي: سواء أعملنا الأول، نحو: ما أحسن وأجمله زيدا، أو الثاني، نحو: ما أجمل وأحسن زيدا.

قلت: لو زيد هنا: «على الأصح»، كان أولى، لينكت به على مذهب سيبويه[١]؛ فإنه منع تنازع عاملي التعجب؛ وعلى مذهب المبرد[٢]؛ فإنه يشترط إعمال الثاني.

قوله: «(وامنع بحصر تصب) في المرفوع على الأصح»

قال في التسهيل: «ونحو: ما قام وقعد إلا زيد، محمول على الحذف، لا التنازع، خلافا لبعضهم.»[٣]

قال «ع»: «لو كان من التنازع للزم إخلاء العامل الملغى من الإيجاب، ولزم في نحو: «ما قام وقعد إلا أنا»، عود ضمير غائب على حاضر، فهو من باب الحذف العام، لدلالة القرائن اللفظية عليه؛ والتقدير: ما قام وقعد أحد وقعد إلا زيد، فحذف «أحد»، كما حذف من قوله تعالى: «وإن منكم إلا واردها»، وأسند قعد إلى ضمير «أحد»، و«إلا زيد» بدل».[٤]

---

(١) لم يصرح به؛ ولكن النحويين فهموه من ظاهر كلامه، وظاهر قول سيبويه هو اختيار أبي حيان وابن هشام وجمهور النحويين؛ «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٧/ ١١٥؛ و«أوضح المسالك» لابن هشام ٢/ ١٩٢؛ و«المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٦٢؛ و«التصريح» للأزهري ١/ ٤٧٨.

(٢) بل هذا اختيار ابن مالك في شرح التسهيل ٢/ ١٧٧؛ ينظر: «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٧/ ١١٥»، والمساعد» لابن عقيل ١/ ٤٦٢، و«التصريح» للأزهري ١/ ٤٧٨؛ وأما المبرد، فمذهبه هو تجويز التنازع مطلقا، سواء مع إعمال الأول، أو الثاني؛ «التذييل والتكميل» لأبي حيان ٧/ ١١٥؛ و«أوضح المسالك» لابن هشام ٢/ ١٩٢. وقد صرح ابن بون بذلك في الطرة، «تقريب طرة ابن بون» ١/ ٣١٤.

(٣) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ٨٦، وشرحه ٢/ ١٧٤-١٧٥.

(٤) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٥٩-٤٦٠.

وقـال «د»: «واعترض بأنه يلـزم عليه حذف الفاعل؛ وأجيـب بأن الممتنع حـذف الفاعـل لفظـا ومعنـى، أما حـذف الفاعـل لفظا، مـع وجـوده معنى، فـلا امتنـاع فيه؛ فـإن «إلا زيد»، فاعل لهمـا معنى، وإن كان مـن حيث اللفظ، لأحدهما؛ وضعف الجواب غير خفي؛ وأما تخريج المسألة على أنها من باب التنـازع كما حـكاه «المص» عن بعضهـم، فإن أراد هذا المخـرج إجراء ذلك علـى مذهب البصريين، فباطل؛ لما علمت؛ وإن أراد على قول الفراء، في رفع الفاعـل بالفعليـن، في نحو: قام وقعـد زيد، فممكن، غيـر أن القصد تخريجها على وجه يقول به البصريون، فإنهم موافقون على أن هذا التركيب مسموع من كلام العرب، ومقيس.» اهـ المراد من كلام «د».

ولم يعين «د» ولا «ع» البعض المخالف الذي هو مقابل الأصح؛ قال «ع»: «في صحة التنازع في هذا التركيب ثلاثة أقوال؛ ثالثها: إن كان ظاهرا جاز، وإلا منع؛ وعزى «د» القول بالتفصيل لابن الحاجب.

✿ المفعول المطلق

قوله: «(بمثله أو فعل) تام أو ناقص، على الأظهر».

لم يذكر «د»، ولا «ع»، ولا «خ»[1] قولا بنصب الفعل الناقص المصدر؛ لكن ذكر السيوطي أن السيرافي وطائفة أجازوا ذلك نحو: كان زيد قائما كونا.[2]

قوله: «(وثن واجمع غيره وأفردا) معدودا اتفاقا، أو نوعيا[3] على المشهور».

قـال (ع): «وإذا كان المصـدر للعـدد، فالأمر ظاهر، وتثنيتـه وجمعه مما لا

---

(١) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٦٤-؛ و«التوضيح» للأزهري ١/ ٤٩١.

(٢) «همع الهوامع» ١/ ٤١٩.

(٣) الذي في الطرة المطبوعة: «معدودا اتفاقا، ونوعا على المشهور...»؛ «تقريب طرة ابن بونا» ١/ ٣١٧، وسيذكر المصنف أن هناك نسخا فيها: «معدودا اتفاقا، أو مختصا على المشهور»، وأنها خطأ.

خلاف فيه؛ وأما النوعي ففيه خلاف بينهم، منهم من أجاز ذلك قياسا على ما سمع، وهو رأي «المص». ومنهم من منع في غير المسموع، وهو اختيار الشلوبيني، وظاهر مذهب سيبويه على ما قيل.»[١] اهـ.

قلت: اعلم أن المختص شامل للنوعين: العددي والنوعي، وغيره يسمى مبهما، وبه تعلم أن قول بعض الطرر: «معدود اتفاقا، أو مختصا على المشهور، ليس على ما ينبغي.

قوله: «(وحذف عامل المؤكد امتنع) على الأصح».

مقابله لابن الناظم[٢]، واستدل بأنه يحذف جوازا في نحو: «سيرا»، ووجوبا في نحو: «أنت سيرا سيرا»، وفي غير ذلك نحو: «حمدا، وشكرا، وكفرا، وسقيا، ورعيا»، وللشاطبي معه كلام؛ انظره في «خ»[٣].

قوله: «(ورفع المحصور) قياسا على الأصح».

هكذا فيما رأينا من الطرر، وهو مخالف لما في «د» و«خ»؛ ونص الأول: «وظاهر كلا سيبويه يدل على أن الرفع غير مطرد؛ لأنه قال: «قد جاء بعض هذه رفعا»[٤]، قال الشارح: وقد يفهم هذا من قول «المص»[٥] وقد يرفع بعض هذه، وليس بقياس إذا أردت معنى التصب كما كان في أخواته؛ لأنه للفعل خلافا لبعضهم.»[٦] اهـ. ومثله في «ع»[٧].

---

(١) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٦٦.

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية ص١٩٣.

(٣) «التصريح» ١/ ٤٩٩؛ انظر «المقاصد الشافية» للشاطبي ٣/ ٢٣٣.

(٤) نصه: «وقد جاء بعضُ هذا رفعاً يُبتدأُ ثمّ يُبنَى عليه»، «الكتاب» لسيبويه ١/ ٣١٩.

(٥) «شرح التسهيل» ٢/ ١٩١ وما بعدها.

(٦) هذا الكلام نقله أبو حيان في «التذييل» ٧/ ١٩٨، وابن عقيل في «المساعد» ١/ ٤٧٨، عن صاحب البسيط، وهو ابن العلج الإشبيلي، مع اختلاف في العبارة.

(٧) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٧٨، و«التصريح» للأزهري ١/ ٥٠٤-٥٠٥.

«وخرج عليه قوله[١]:

عَجَبُ لِتِلْكَ قَضِيَّةٌ [وإقامتي فيكم على تلك القضيةِ أعجبُ]

وقوله[٢]:

أقام وأقوى ذات يوم وخيبة لأول ما يلقى وشر ميسر»

هكذا في الطرر، تعاطف البيتين، على أن كلا منهما مخرج[٣].

والحاصل أن البيت الأول مما وقع فيه المصدر، المفيد خبرا، إنشائيا؛ أي: لفظه لفظ الخبر، ومعناه إنشاء التعجب، ولم أجد في «ع»، ولا «د»، من خرجه على غير ذلك، إلا أن «د» ذكر أن رؤبة أنشده بالرفع، فيفهم منه أن ثم من يرويه بالنصب، وعلى هذا فصواب العبارة، وروي عليه قوله: «عجب لتلك... الخ».

وذكر «د» أيضا أنه اختلف في إعرابه هل هو مبتدأ ذو خبر، أو لا خبر له، أو هو خبر.[٤]

وأما البيت الثاني، فهو مما رفع فيه المصدر المفيد خبرا غير إنشائي؛ أي: لفظه لفظ الخبر، ومعناه الخبر أيضا، وهذا قول السيرافي[٥]؛ وعليه فالتقدير: الأمر أو الواقع خيبة لأول ما يلقاه هذا الأسد الجائع؛ فهو عنده خبر محض؛ ومقابله قول «س»؛ لأنه إنما ذكره في مصادر الدعاء[٦].

---

(١) نسب هذا البيت لقائلين متعددين، وانظره في «الكتاب» ١/ ٣١٩، و«شرح التسهيل» ٢/ ١٩٢، و«الخزانة» ٢/ ٣٤.

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي، انظره في «الكتاب» ١/ ٣١٣، و«شرح التسهيل» ٢/ ١٩٢، و«التذييل» ٧/ ١٩٤، و«المساعد» ١/ ٤٧٨.

(٣) في النسخة المطبوعة «وحمل عليه...»، فليس فيها تصريح بالتخريج، لا في البيت الأول، ولا في الثاني؛ «تقريب الطرة» ١/ ٣٢١.

(٤) ينظر «شرح كتاب سيبويه للسيرافي» ٢/ ٢١٢، و«التذييل» لأبي حيان ٧/ ١٩٩.

(٥) «شرح الكتاب» للسيرافي ٢/ ٢٠٥.

(٦) «الكتاب» لسيبويه ١/ ٣١٣.

المفعول فيه

قوله: «(وعلل ** حرفا بها) على الأصح».

مقابله قول الشلوبين: إن ظواهر الكتاب في غير موضع تدل على أنها لا تخرج على الظرفية[١].

قوله: «(بينا أضف ** لمصدر لا بينما) على الأصح».

قال في التسهيل: «وقد يضاف بينا لمصدر»[٢]؛ قال «ع»: «وأفهم كلامه أن ذلك لا يكون في بينما؛ وهو الصحيح؛ إذ لم يسمع.»[٣] وقال «د»: «وقد أجاز بعضهم نحو: «بينما قيام زيد، قام عمرو»[٤].

قوله: «(وربما وجد ** كبين للوقت)».

هو قول الأخفش[٥]؛ وحمل عليه قوله[٦]:

للفتى عقل يعيش به   حيث تهدي ساقه قدمه

قال «ع»: «ورد بأن ظاهره أنها باقية للمكان؛ إذ المعنى: حيث مشى وتوجه.»[٧]

---

(١) ينظر «التذييل» لأبي حيان ٧/ ٢٩٩.

(٢) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص٩٣.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٥٠٤.

(٤) أصل الكلام في «التذييل» لأبي حيان ٧/ ٣٠٦، ونَصَّ على أن مستندهم القياس، وأن هذا لم يسمع، ثم رد عليهم.

(٥) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٢٣٣، و«المغني» ٢/ ٢٩٩.

(٦) البيت لطرفة بن العبد، وهو في مجالس ثعلب ١/ ١٩٧، والعقد الفريد ٥/ ٤٧٩، وأمالي الشجري ٢/ ٢٦٢، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ٢٣٣، و«التذييل» ٣/ ٤١٥، و«الخزانة» ٣/ ١٦٢.

(٧) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٥٣٠.

ولم يذكر «ع»[(١)] البيت الذي معه في الطرر؛ وهو قوله[(٢)]:

حيثما تستقم يقدر لك اللـ ـه نجاحا في غابر الأزمان

ولم يذكر في التسهيل مجيء حيثما للزمان؛ قال فيه: «وحيثما وأينما ظرفان، وهما للمكان.»[(٣)] اهـ. ولم يذكره «د».

وقال الأشموني: «وأما الظرف فينقسم إلى مكان وزمان، فالزماني: متى، وأيان، وهما لتعميم الأزمنة؛ والمكاني: أنى، وأين، وحيثما، وهي لتعميم الأمكنة.»[(٤)] اهـ.

وفي كتاب الصَّحاح، بفتح الصاد: «حيث: كلمة تدل على المكان، وهي من الظروف التي لا يجازى بها إلا مع «ما»، تقول: «حيثما تجلس أجلس»، في معنى أينما؛ وقوله تعالى: «ولا يفلح الساحر حيث أتى»، وفي حرف ابن مسعود: «أين أتى»؛ والعرب لا تقول[(٥)]: من أين لا تعلم، أي: من حيث لا تعلم.» انتهى المراد منه.

ومعنى قوله: «في حرف ابن مسعود»، أي: في لغته؛ فهؤلاء كلهم متظافرون على أن حيثما، من ظروف المكان، إلا ابن هشام، ذكر في مغنيه أنها تأتي للزمان[(٦)]، واستدل بهذا البيت الثاني؛ قال «د»: «وفيه نظر.»[(٧)]

---

(١) وإنما ذكره في عوامل الجزم لـ«حيثما»، دون تعليق، فهي عنده على بابها، «المساعد» ٣/ ١٤٠، وكذلك فعل ابن مالك في «شرح التسهيل» ٤/ ٧٢.

(٢) قائل البيت مجهول، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٤/ ٧٢، و«المساعد» ٣/ ١٤٠، و«التصريح» ٢/ ٣٩٩، و«شواهد العيني» ٤/ ١٩١٥، ولم يذكره أي منهم شاهدا لدلالة حيث على المكان.

(٣) «التسهيل» لابن مالك، ص٢٣٦، ونصه: «وحيثما، وأين، وهما ظرفا مكان»، وشرحه له أيضا، ٤/ ٧٢.

(٤) شرح الأشموني مع حاشية الصبان، ٤/ ١٨.

(٥) هكذا في المخطوط، وفي الصحاح: «والعرب تقول: جئت من أين لا تعلم؛ أي: من حيث لا تعلم» «الصحاح» للجوهري ١/ ٢٨٠.

(٦) «المغني» لابن هشام ١/ ١٥٣.

(٧) «شرح المغني» للدماميني ١/ ٤٨٨.

قوله: «(هكذا دون يفي) على الأصح».

والذي عليه (س) وأصحابه أنه لا يتصرف، سواء كان حقيقة، نحو: جلست دون زيد، ومجازيا، نحو: هو دونك في الشرف؛ ومذهب الأخفش والكوفيين أنه يتصرف قليلا، والسماع يدل على وجود ذلك، لكنه نادر؛ قاله (ع)[1].

قوله: «(إعرابه كالرفع عن بعض ألف) مطلقا».

أي: في جميع الحالات، لا في خصوص الرفع؛ قال في التسهيل: «ومنهم من يجعل كالمرفوع غيره.»[2] قال «ع»[3]: «فيعربه في حال النصب والجر غير مصروف، كحالة الرفع؛ حكاه الكسائي، وعليه قول الراجز[4]:

لقد رأيت عجبا مُذْ أمسَا عجائزا مثلَ السَّعالي خمسَا

قوله: «(وهكذا الأبد والدهر) مطلقا».

وجد هذا الإطلاق في بعض النسخ، وليس هو في التسهيل، ولا في الشارحين، (ع) و(د)؛ ونص التسهيل: «وكذا مظروف الدهر، والأبد، والليل، والنهار، مقرونة بالألف واللام.»[5] انتهى

فأنت تراه قيد وقوع العامل في جميعها باقترانها بالألف واللام، فأين هذا من الإطلاق؟

---

(١) المساعد» لابن عقيل ١/ ٥٢٧.

(٢) «التسهيل» لابن مالك ص٩٥؛ وشرحه له أيضا ٢/ ٢٢٣.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٥٢٠.

(٤) البيت للعجاج، انظره في «الكتاب» ٣/ ٢٨٥، و«نوادر أبي زيد» ص٢٥٧، و«شرح التسهيل» ٢/ ٢٢٣، و«التذييل» ٨/ ١٩؛ والسعالي: جمع سعلاة وهي الغول، وقيل: ساحرة الجن، ويروى: «الأفاعي» مكان «السعالي»، «الخزانة» ٧/ ١٦٨.

(٥) «التسهيل» لابن مالك ص٩٢، وشرحه له أيضا ٢/ ٢٠٥؛ و«المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٩٨.

وقال «ع»: «ولو قلت: سرت ليلا أو نهارا، لم يقتض التعميم، وهو ظاهر.»[١] انتهى

قوله: «(ولم يضف شهر) على الأصح»

قال «د» في فصل التاريخ: «ويكتبون كلمة الشهر في كل من ثلاثة أشهر، الربيعين ورمضان، ولا يكتبون الشهر في غير هذه الثلاثة.» وقال «د» أيضا في باب المفعول فيه: «ومقتضى كلام الشارح[٢] جواز إضافة شهر إلى جميع أسماء الشهور، وهو قول أكثر النحويين؛ وقيل: يختص ذلك بما أوله راء، وهو ربيع الأول، وربيع الثاني، ورمضان؛ ولم تستعمله العرب في غير ذلك، وتستعمله مع ذي القعدة؛ هذا كلامه؛ قلت: صدر كلامه يقتضي جواز إضافة شهر إلى رجب، وآخر كلامه يدفعه.» انتهى كلام «د».

وبه تعلم أن قوله: «لدى الجميع» صوابه: «لدى القليل»، على ما للشارح، وأن قوله: «على الأصح»[٣] متدافع مع قوله: «لدى الجميع».

❁ المفعول معه

اعلم أن كل مفعول في هذه التراجم فنائبه الفعل، نبه عليه الأشياخ؛ أي: المفعول به الفعل، والمفعول فيه الفعل، وكذا باقيها.

قوله: «(ينصب تالي الواو) قياسا على الأصح».

قال في التسهيل: «وفي كون هذا الباب مقيسا خلاف.[٤]» قال «د»: «فذهب الأخفش وأبو علي إلى كونه قياسا؛ قال المصنف: وهو الصحيح؛ وقال

---

(١) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٤٩٨.

(٢) «التذييل» لأبي حيان ٧/ ٢٨١.

(٣) هذه الزيادة غير موجودة في الطرة المطبوعة، ولم يشر محققها إلى وجودها في بعض نسخه التي اعتمدها، ومنها نسخة ابن عبد الودود.

(٤) «التسهيل» لابن مالك ص ١٠٠، وشرحه له أيضا ٢/ ٢٦٣.

بعضهم: هو سماعي، لا يتجاوز ما سمع منه؛ وفصل بعضهم فيما حكاه ابن هشام الخضراوي بين أن ما يجوز العطف فيه مجازا، فيكون مقيسا، وبين ما جاز فيه العطف حقيقة فيكون سماعيا.» انتهى[١].

وبه تعلم أن صواب ما في الطرر: «ولو قبل ما يصح عطفه»، ليكون تنكيتا على هذا القول الأخير[٢] الذي يقول إن ما جاز فيه العطف الحقيقي لا يقاس.

قوله: «(ونصبوا في نحو حسبي وعمر الخ)».

قال في التسهيل: «والنصب في نحو: حسبك وزيدا درهم، فبيُحسب منويا.»[٣] انتهى. يعني أنه مفعول به؛ أي: ويُحسب زيدا درهم، مضارع أحسبه، إذا أعطاه حتى قال حسبي، ودرهم خبر حسب، وضمة حسب إعرابية، وفاعل يحسب مضمر عائد على درهم، لتقدمه، وهذا مذهب «س»[٤]، ورجح بأن المفعول معه لا يعمل فيه إلا فعل أو ما جرى مجراه، وليس «حسب» مما جرى مجرى الفعل.

ومقابل الأصح قول الزجاج والزمخشري وابن عطية[٥]، وذلك أنهم ادعوا أن «حسب» اسم فعل بمعنى يكفي، فالضمة بنائية، والكاف مفعول به، وزيدا مفعول معه، ودرهم فاعل حسب. اهـ

والزمخشري، واسمه محمود بن عمر، ولقبه جار الله، ونسب إلى زمخشر، كسفرجل، قرية من قرى خوارزم.

---

(١) أصل الكلام والنقول لأبي حيان في «التذييل» ٨/ ١٤٤ وما بعدها.

(٢) ممن قال بهذا القول ابن عصفور، والذي في الطرة هو: «ولو قبل ما لا يصح عطفه»، تنكيتا على قول ابن عصفور أيضا بمنع قياس النصب فيما لا يصح عطفه؛ فابن عصفور اختار منع القياس فيما لا يصح فيه العطف، وفيما يراد فيه العطف المحض؛ «التذييل» لأبي حيان ٨/ ١٤٥.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص ١٠٠، وشرحه له أيضا ٢/ ٢٦٢.

(٤) «الكتاب» لسيبويه ١/ ٣١٠.

(٥) لتحقيق أقوال الثلاثة، والجواب عنها، ينظر «التذييل» لأبي حيان ٨/ ١٣٩-١٤٠.

✿ الاستثناء

قوله: «(... ينتصب) بها وجوبا مطلقا».

أي: سواء تقدم على المستثنى منه أو تأخر، وسواء كان متصلا أو منفصلا، فالنصب لازم في جميع ذلك، إلا أن الشيخ أبا حيان يجيز الاتباع في الموجب، وحكى أنه لغة قوم، وحمل[١] عليه: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٢]، وقيل: شربوا مؤول بالنفي[٣]؛ أي: لم يكونوا مني.

وقال الفراء: إلا قليل، مبتدأ حذف خبره؛ أي: لم يشربوا[٤].

وقال قوم[٥] في: «إلا امرأتك» بالرفع: إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر؛ قاله في المغني[٦].

قوله: «(فرغ لغير مصدر به أكد) وأما قوله تعالى: «إن نظن إلا ظنا»، فمؤول» بأن التقدير: ظنا ضعيفا، فيكون مصدرا نوعيا، قاله (د)[٧].

قوله: «(وعن تميم فيه إبدال وقع) ... وحمل عليه الزمخشري[٨] قوله تعالى: «قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله».»

---

(١) «التذييل» لأبي حيان ٨/ ٢٠٣ وما بعدها.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٧.

(٣) هذا اختيار ابن مالك «شرح التسهيل» ٢/ ٢٨١.

(٤) «شرح المصنف» ٢/ ٢٦٦، وتبعه ابن خروف، ينظر: شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٢٦٦؛ و«التذييل» لأبي حيان ٨/ ١٥٤.

(٥) منهم أبو حيان في «التذييل» ٨/ ١٥٥.

(٦) «المغني» لابن هشام ٢/ ٨٨.

(٧) وقاله أبو حيان «التذييل» ٨/ ١٧٤، وابن هشام في «المغني» ١/ ٣٠٩.

(٨) «الكشاف» للزمخشري ٥/ ٩٨.

يعني أنه أعرب الموصول فاعلا، ولفظ الجلالة بدل منه، والغيب مفعول به لـ«يعلم»؛ وخرجها الجمهور على أن الموصول مفعول به، والغيب بدل منه اشتمالي، ولفظ الجلالة فاعل «يعلم»، فرّغ له[1].

قوله: «(وعامل المتروك حذفه وجد) على رأي ... وخرّج عليه قوله[2]:

تَنُوطُ التَّميمَ وتأبى الغَبُو ... قَ من سِنَة النَّوم إلا نهارا»

خرّجه الفارسي على أنه يريد: لا تغتذي الدهر إلا نهارا، فحذف «لا تغتذي»، وهو عامل في المستثنى منه المتروك، وهو الدهر.

وقال ابن مالك: وأولى من هذا التقدير أن يكون أراد: تأبى الغبوق والصبوح، فحذف المعطوف، وأبقى المعطوف عليه، وهو كثير.[3]

وتنوط: تعلق؛ والغبوق: شرب العشي.

يصفها بالتنعم وكثرة الراحة، فهي تأبى أن تغتبق أو تتغذى بالعشي؛ لئلا يعوقها عن الراحة. اهـ من «د»؛ ومثّل «د» للمسألة بحديث الموطأ في باب الطاعون: ((إذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا إلا فرارا))[4] أي: إذا لم يكن خروجكم إلا فرارا منه. اهـ.

---

(١) ورجح ابن مالك أنه من الاستثناء التام المنفي المتصل، وعلّق الجار والمجرور بعامل غير «استقر» يشترك فيه الله تعالى مع غيره من المخلوقين مثل «يذكر»، أي: لا يعلم من يذكر في السموات والأرض... «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٢٨٨، و«المغني» لابن هشام ٢/ ١١١.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص٤٨، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ٢٧٠، و«التذييل» ٨/ ١٨٢.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٢٧٠.

(٤) الرواية المشهورة في الموطأ والصحاح بدون «إلا»، ووقع في بعضها إثباتها، وتخريجها ما ذكره المؤلف، رحمه الله تعالى، «الموطأ» باب ما جاء في الطاعون، رقم ٣٣٢٩، و٣٣٣٠، و٣٣٣١، تح الأعظمي، ٥/ ١٣١٦ وما بعدها.

قوله: «(والعكس في مؤخر) مطلقا»

أي: سواء كان فاعلا أو مفعولا، نحو: غلبت مائة مومن مائة كافر إلا ثلاثين.

قوله: «واحكم مطلقا ** بالأولوية لما قد ارتفع»

أي: سواء تقدم، بعد إلا، الفاعل لفظا أو معنى على المفعول، كـ: «ضرب إلا زيدا قومُك أصحابَنا»، برفع قومك، ونصب أصحابنا.

قال الرماني: إن استثنيت من قومك جاز، أو من أصحابنا لم يجز؛ وكذا الأخفش[١].

مثال المرفوع معنى: «ملّكتُ إلا الأصاغرَ أبناءَنا عبيدَنا» بنصب أبناءنا وعبيدنا، وتشديد لام ملّكتُ؛ فالاستثناء من لفظ الأبناء لارتفاعه معنى.

وسواء تأخر بعدها ما هو فاعل، كما لو قدمت أصحابنا في المثال الأول.

قوله: «(ودون تفريغ مع التقدم) أي: تقدم المستثنيات على المستثنى منه مطلقا»

أي: سواء كان ذلك في الإيجاب نحو: قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم، أو في النفي، نحو: ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا أحد.

قوله: «(وحكمها في القصد حكم الأول) ... وإلا فالاستثناء مما يليه على الأصح»

هو قول البصريين والكسائي: كل من الأعداد مستثنى مما قبله، وهكذ؛ ومقابله قول عباد بن سليمان الصيمري[٢]، بفتح الصاد والميم، وقد تضم،

(١) «الأصول» لابن السراج ١/ ٣٠٢؛ و«التذييل» لأبي حيان ٨/ ٢٦١.

(٢) عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد، له كتاب التبصرة في النحو، أكثر أبو حيان =

وسكون الياء، وتبعه القاضي أبو يوسف: إن جميع المستثنيات من أصل العدد؛ وقول المغاربة[١] باحتمال كل من القولين؛ فالأقوال ثلاثة؛ قاله (ح)[٢].

قوله: «(وانعت بإلا... الخ) حيث يصح الاستثناء على الأصح»

هو قول جماعة؛ وعليه، فلا يجوز: «عندي درهم إلا جيد» على الوصف؛ لأنه لا يجوز: «عندي درهم إلا جيدا» على الاستثناء؛ إذ لا يصح إخراج الجيد من الدرهم؛ لأنه يعمه وغيره، فيخرج[٣]؛ ويجوز: «عندي درهم إلا دانق» لأن الدرهم بمثابة الجمع في المعنى، باعتبار اشتماله على الدوانق، فصح إخراج الدانق منه؛ لأنه جزء منه، كما يخرج الواحد من العشرة مثلا.[٤]

ومقابل الأصح قول ابن الحاجب: شرط وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء[٥]، وجعل من الشاذ قوله[٦]:

وَكُـلُّ أخٍ مُـفـارِقُـه أخـوه ... لَـعَـمْـرُ أبـيـكَ إلا الـفَـرْقَـدَانِ

= من النقل عنه، «بغية الوعاة» ٢/ ٤٩، ولم يذكر سنة وفاته، ورجح محقق كتاب التبصرة الدكتور فتحي أحمد مصطفى أن وفاته كانت أواخر القرن الرابع، أو أوائل الخامس «التبصرة» مقدمة المحقق ص٠٩.

(١) ممن صححه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٣٨٩؛ وعنه عبر أبو حيان في التذييل ببعض أصحابنا ٨/ ٢٧٦.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٥٥٤، و«التذييل» لأبي حيان ٨/ ٢٧٦.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعل الأصوب زيادة «لا» النافية قبل قوله: «يعمه»، فيكون المراد أن الدرهم لا يعم الجيد وغيره، حتى يصح أن يخرج منه الجيد ويبقى غيره، بخلاف الدانق فإن الدرهم وإن لم يكن عاما له ولغيره، فإنه بمنزلة الجمع له، فهو كالعام له تأويلا، فصح استثناؤه منه. والله أعلم.

(٤) «المقتضب» للمبرد ٤/ ٤٢٢؛ «التذييل» لأبي حيان ٨/ ٢٩٦؛ و«المقاصد الشافية» للشاطبي ٣/ ٨٣٩٣.

(٥) «الكافية» لابن الحاجب ص٢٦؛ و«المغني» لابن هشام ١/ ٩٤؛ و«همع الهوامع» للسيوطي ٢/ ٢٧٠.

(٦) البيت ينسب لعمرو بن معديكرب، ولحضرمي بن عامر، وانظره في «الكتاب» ٢/ ٣٣٤، و«شرح التسهيل» ٢/ ٢٥٥، و«التذييل» ٨/ ٢٨٣.

واعلم أن «إلا» إنما يوصف بها وبتاليها جمع منكر وشبهه، فمثال الأول: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾(١)، وهذه الآية ترجح مذهب ابن الحاجب؛ إذ لا يجوز في «إلا» هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى؛ لان التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا؛ وذلك يقتضي أنه لو كان فيهما آلهة فيها الله لم تفسد؛ وليس ذلك مقصودا، ولا من جهة اللفظ أيضا؛ لأن «آلهة» جمع منكر في الإثبات فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، كما لو قلت: قام رجال إلا زيد لم يصح اتفاقا.(٢)

ومثال المعرّف الشبيه بالمنكر قوله(٣):

أُنِيخَتْ فَأَلْقَتْ بَلْدَةً فَوْقَ بلدَةٍ ... قَلِيلٍ بِهَا الأصْوَاتُ إلا بُغَامُهَا

فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس.

ومثال شبه الجمع قوله:

لَوْ كَانَ غَيْرِي، سُلَيْمَى، الدَّهرَ غَيَّرَه ... وقْعُ الحوادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكَرُ

فـ«إلا الصارم» صفة لـ«غيري»، وليس بجمع، ولكنه شبيه بالجمع، من حيث صدقه على الثلاثة فما فوقها.

قال «د»: «فإن قلت: «لو» تدل على الامتناع، وامتناع الشيء: انتفاؤه، فيكون البدل بعدها ممكنا؟ رُدّ بأن العرب لم تعتبر مثل هذا النفي؛ بدليل أنهم لا يقولون: «لو جاءني ديار لأكرمته» و«لو جاءني أحد أحسنت إليه»؛ ولو كانت بمنزلة النافي، لجاز ذلك.» انتهى.

---

(١) سورة الأنبياء، الآية ٢٢.

(٢) «المغني» لابن هشام ١/ ٩٢-٩٣.

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٠٠٤، وانظره في «الكتاب» ٢/ ٣٣٢، و«شرح التسهيل» ٢/ ٣٠٠، و«الخزانة» ٣/ ٤١٨.

واعترض «د» أيضا قول ابن هشام: «وذلك يقتضي بمفهومه الخ»[١]، فقال: «وليس ذلك صحيحا، وإنما المراد: لو كان فيهما آلهة عوضا عن كون الله فيهما لحصل الفساد.» اهـ منه بخ، وتغيير يسير.

ولم يشر ابن بون لهذا الخلاف؛ وإنما ذكرناه تتميما للفائدة، وحرصا على تبيين هذه المسألة.

قوله: «(واستثن مجرورا بغير معربا) ولا يجوز فتحهما مطلقا خلافا للفراء»

يعني: سواء أضيفت إلى معرب أو مبني؛ بل يجوز إذا أضيفت إلى مبني فقط، كقوله[٢]:

لم يَمنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ ... حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْقَال

خلافا للفراء حيث أطلق.[٣]

قوله: «(وهكذا ألا يرى) على الأصح»

يعني: أنه يجوز: ما قام غير زيد وعمرو، بالرفع، على معنى: ما قام إلا زيد وعمرو؛ ويجوز: ما قام إلا زيد وعمرو، بالجر، على معنى: ما قام غير زيد وعمرو.

واختلف في وجهه؛ وظاهر كلام سيبويه أن ذلك عطف على الموضع، وذهب الشلوبين إلى أن ذلك من باب التوهم.[٤] اهـ

(١) «المغني» لابن هشام ١/ ٩٢.

(٢) البيت لأبي قيس الأسلت، وقيل لغيره، انظره في «الكتاب» ٢, ٣٢٩، و«شرح التسهيل» ٢/ ٣١٣، و«الخزانة» ٦/ ٥٣٢؛ والأوقال: جمع وقل وهو ثمر الدوم اليابس، ويروى: «في سحوق» «التذييل» ٨/ ٣٤٣، والسحوق: ما طال من شجر الدوم.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ١/ ٥٩٠-٥٩١.

(٤) «التذييل» لأبي حيان ٨/ ٣٤٤-٣٤٥.

ولـم يذكر في التسـهيل هـذا التصحيح، ولم يذكـره أيضـا (ع)، ولا (د)؛ بل اقتصروا على الجواز.[١]

قوله: «(واستثن ناصبا بليس) فعلا[٢] على الأصح»

مقابله قول الفارسـي بحرفيتها[٣]، واسـمها عائد علـى البعض المفهوم من الكلية السـابقة، على الأصـح، فالتقدير في نحو: «قام القـوم ليس زيدا»: ليس هو، أي: البعض القائم، زيدا؛ هذا قول جمهور البصريين[٤]؛ وقيل: عائد على المصدر المدلول عليه باللفظ تضمنا، عند الكوفيين؛ وقيل: على اسـم الفاعل المفهوم من لفظ الفعل السابق، وهو قول سيبويه.[٥]

قوله: «(وكخلا حاشا) على الأصح»

مقابله قول (س)، أنها جارة أبدا[٦]، وأنها حرف، فهي بخلاف عدا عنده أيضا.

✿ الحال

قوله: «(ولا أمنعه) مطلقا»

---

(١) «التسهيل» لابن مالك ص١٠٦؛ وشرحه له أيضا ٢/ ٣١٣؛ و«المساعد» لابن عقيل ١/ ٥٩١-٥٩٢.

(٢) «التسهيل» لابن مالك ص١٠٦.

(٣) صرح الفارسي في التعليقة على كتاب سيبويه بأن ليس ولا يكون فعلين ١/ ٩٤.

(٤) إلا أن ابن مالك اختار أن اسمها محذوف، تبعا لابن العلج الإشبيلي، ومذهب البصريين أنه مضمر، وليس محذوفا، «التسـهيل» لابن مالك ص١٠٦، وشرحه له أيضا ٢/ ٣١١؛ و«التذييل» لأبي حيان ٨/ ٣٣١ وما بعدها؛ و«المساعد» لابن عقيل ١/ ٥٨٨.

(٥) «التذييـل» لأبـي حيـان ٨/ ٣٣٠ وما بعدها؛ و«المسـاعد» لابن عقيل ١/ ٥٨٨، ولم يذكر ما نسبه المؤلف لسيبويه، وذكره أبو حيان منسوبا لبعضهم.

(٦) قـال ابـن مالك: «وكون «حاشـا» حرفا جـارا هو المشـهور، ولذلك لـم يتعرّض سـيبويه لفعليتها والنصب بها، إلا أنّ ذلك ثابت بالنقل الصحيح عمّن يوثق بعربيته» شـرح التسـهيل ٢/ ٣٠٦، ولينظر «الإنصاف» للأنباري المسـألة السـابعة والثلاثون ١/ ٢٧٨.

أي: ولو في غير ما جوزه الكوفيون، من نحو: مررت يضحك بزيد، ومررت جالسة بها، ومررت جالسين بزيد وعمرو.[١] انتهى.

وأما سبقه المجرور بالإضافة، فممتنع، ولو غير محضة، فلا يجوز: هذا شارب ملتوتا السويق، بالخفض، وقال في شرح المفصل: إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم، نحو: هذا شارب ملتوتا السويق، بالخفض؛ لأن الإضافة فيه بنية الانفصال، فلا يعتد بها، وإن كانت محضة لم يجز بإجماع. اهـ من «خ»[٢].

قوله: «(فجائز تقديمه) على الأصح، ولو فصل بالمبتدأ»

مقابل الأصح قول الجرمي: لا يتقدم على عامله المتصرف؛ وذهب الأخفش إلى منع تقديمه عليه إذا فصل بالمبتدأ، وهو المنكت عليه بلو.[٣]

قوله: «(وندر ** نحو سعيد مستقرا... الخ)»

وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[٤]، ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾[٥]، بنصب مطويات، وخالصة؛ وقيل: مطويات معمول لـ«قبضته»، و«السموات» عطف على الضمير المستتر في «قبضته»؛ لأنها بمعنى: مقبوضة، وليست السموات مبتدأ، ويمينه خبره، كما قال الأخفش، بل «بيمينه» معمول لمطويات، لا عاملها؛ وأما

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٣٣٦-٣٣٧.

(٢) «التصريح» للأزهري ١/ ٥٩١.

(٣) «التذييل» لأبي حيان ٩/ ٨٤-٨٥؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٢٦-٢٧؛ و«التصريح» للأزهري ١/ ٥٩٤.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٤٠.

«خالصة»، فخرّج على أنه معمول لصلة «ما»، وهي: «في بطون هذه الانعام»، فهي حال من الضمير المستتر فيها، والتاء فيه للتأنيث، باعتبار ما وقعت عليه من الأجنة.»[١] اهـ من «خ» بخ، وتقديم وتأخير.

قوله: «(والحال قد يجيء ذا تعدد ** لمفرد) على الأصح»

مقابله قول الفارسي وجماعة[٢] بمنع تعدد الحال المفرد، وقدروا في نحو: «رَجُلانَ حافيا»، أن الثاني صفة للأول، أو حال من ضميره، فيكون حالا متداخلة، لا مترادفة.[٣] اهـ.

«وإلا جعل الأول للثاني، والثاني للأول، على الأصح»

مقابله قول ابن السراج، وابن يعيش: الأول للأول، قياسا على أحسن وجه، من اللف والنشر، قاله (د)[٤].

وقال «ع»: «فإن خيف لبس تعين كون أول الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأولهما، تقليلا للفصل.»[٥]

وفي التمهيد خلاف هذا، فقال في مثل «لقيت زيدا مصعدا منحدرا»: بجعل الأول للفاعل، والثاني للمفعول؛ والعكس يجوز، ما لم يكن لبس.» اهـ المراد منه[٦].

---

(١) «التصريح» للأزهري ١/ ٦٠٠.

(٢) منهم ابن عصفور: «المقرب» ١/ ١٥٥.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٣٤٩؛ و«التذييل» لأبي حيان ٩/ ١٣١-١٣٢.

(٤) نقلا عن أبي حيان، «التذييل» ٩/ ١٣٨، ولينظر «الأصول» لابن السراج ١/ ٢١٨؛ و«شرح المفصل» لابن يعيش ٢/ ٠٦.

(٥) «المساعد» لابن عقيل ٢/ ٣٥.

(٦) نقله عنه أبو حيان في «التذييل» ٩/ ١٣٧.

قوله: «(وموضع الحال تجيء جملة)»

«وأما قوله تعالى: «فلما رآه مستقرا عنده» فمحمول على عدم التزلزل»؛ قال في المغني: «معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص.»[1]

وقال «د» أيضا: «وزعم ابن عطية أن مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر هنا.»[2]

قوله: «(له المضارع اجعلن مسندا) على الأصح»

يعني أن المضارع المثبت الخالي من قد، إذا صحبه الواو، جعل خبرا لمبتدأ محذوف، كقولهم: قمت وأصك عينه، وقوله[3]:

فلما خَشِيتُ أَظَافِرَهُمْ   نَجَوتُ وَأَرْهَنُهُم مَالِكا

فتقديره: وأنا أصك، وأنا أرهنهم.

ومثل المضارع المثبت، ما نفي بلا، كقراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ﴾[4]، بتخفيف النون؛ أي: وأنتما لا تتبعان.

ومقابل الأصح ما ذكره «د»، ونصه: «وأشار المصنف بقوله: «على الأصح»[5]، إلى الخلاف المذكور في المسألة، وذلك أن ابن عصفور حكم بالشذوذ، والجرجاني، بضم الجيم الأولى، لم يجعل الواو للحال، بل جعلها

---

(١) «المغني» لابن هشام ٢/ ١٠٦.

(٢) ينظر المغني أيضا ٢/ ١٠٦؛ و«المحرر الوجيز» لابن عطية ٤/ ٢٦١

(٣) البيت لعبد الله بن همام السلولي، وانظره في «شرح التسهيل» ٢/ ٣٦٧، و«التذييل» ٩/ ١٨٠، و«شواهد العيني» ٣/ ١١٥٢.

(٤) سورة يونس، الآية: ٨٩.

(٥) التسهيل» لابن مالك ص١١٣.

للعطف؛ ويرد الأولَ وروده في التنزيل؛ والثانيَ تعذرُه حيث يكون السابق جملة طلبية نحو: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِّ﴾، بتخفيف النون، كما مر.»[١] انتهى.

ومفهوم المنفي بلا أن المنفي بلم حكمه حكم الاسمية، فيكون بالواو، وبالضمير، وبأحدهما؛ وزعم ابن خروف أنه لا بد فيها من الواو[٢]، ويرده قوله تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُواْ خَيْرًا﴾[٣]»، وهو كثير جدا، خلافا لابن عصفور في زعمه أن وقوع [تفعل][٤] حالا قليل جدا.

والمنفي بلما، كالمنفي بلم، نحو: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ﴾[٥] وقول الشاعر[٦]:

فقالت لـه العَيْنَانِ سمعًا وطاعةً ... وَحَدَّرَتَا كَالدُّرِّ لَمَّا يُثَقَّبِ

قوله: «(وليس للجملة مهما تكشف) على المشهور»

يقابله قول الشلوبيني: إنها بحسب ما تفسره[٧]، فتارة يكون لها محل، وتارة لا يكون لها؛ فهي في نحو: زيدا ضربته، لا محل لها؛ إذ المحذوفة المفسرة استئنافية، فتكون جملة التفسير كذلك؛ وهي في نحو: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[٨]، ونحو: زيد الخبزَ أكله، بنصب الخبز، في محل رفع؛ لأن المحذوف في الآية خبر إن، وفي المثال، خبر المبتدأ، وكلاهما في محل رفع،

---

(١) «المقرب» لابن عصفور ١/ ١٥٤؛ و«التصريح» للأزهري ١/ ٦١٣.

(٢) «التذييل» لأبي حيان ٩/ ١٨١.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٢٥.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «أن وقوع «لم تفعل» حالا قليل» أو: «أن وقوع المنفي بلم حالا قليل»

(٥) سورة التوبة، الآية: ١٦.

(٦) البيت بلا نسبة في «الخصائص» ١/ ٢٢، و«لسان العرب» ١١/ ٥٧٢ (قول).

(٧) «التذييل» لأبي حيان ٩/ ١٩٤؛ و«المغني» لابن هشام ٢/ ٦٥؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٤٩.

(٨) سورة القمر، الآية: ٤٩.

فيكون مفسرهما كذلك؛ ولهذا يظهر الرفع إذا قلت: زيدا الخبزَ [يأكله][١]؛ قال الشاعر[٢]:

فَمَن نحن نُؤْمِنه يَبِتْ وهو آمِن [ومَن لا نُجِرْه يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعا]

فظهر الجزم.

قال ابن هشام: «وجملة الاشتغال، لا تسمى في الاصطلاح مفسرة، وإن حصل فيها تفسير؛ لأن المفسرة، لا بد أن تكون فضلة، وهي فيما ذكر غير فضلة.»[٣]

✿ التمييز

قوله: «(واجرر بمن) التبعيضية على الأظهر»

مقابله قول سيبويه[٤]: إنها زائدة.

✿ حروف الجر

قوله: «(وما رووا من نحو ربه فتى) والضمير معها على الأصح ملازم للإفراد والتذكير»

هو مذهب البصريين، وحكى الكوفيون[٥] جواز مطابقته، نحو: ربها امرأة، وربهما رجلين، وربهم رجال، وربهن نسوة؛ قاله «خ»[٦].

---

(١) هكذا في المخطوط، بالمضارع، والصواب اسم الفاعل «آكله»، حتى يكون مفردا، ويظهر فيه الرفع على الخبرية. انظر «المغني» لابن هشام ٢/ ٦٥؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٤٩.

(٢) البيت لهشام المري، وقيل لغيره، وانظره في «الكتاب» ٣/ ١١٤، و«شرح التسهيل» ٤/ ٧٤، و«الخزانة» ٩/ ٣٨.

(٣) «المغني» لابن هشام ٢/ ٦٤-٦٥.

(٤) صرح سيبويه في الكتاب أنها زائدة لمعنى التبعيض «الكتاب» ٥/ ٢٢٥؛ وبقي قول ثالث، وهي أنها للجنس، وهو قول ابن هشام، ولينظر «الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٦٣٤، و«التصريح» للأزهري ١/ ٦٢٥.

(٥) «شرح الجمل» لابن عصفور ١/ ٥٢٤؛ و«التسهيل» لابن مالك ٣/ ١٨٤؛ و«التذييل» لأبي حيان ١١/ ٣٠٦.

(٦) «التصريح» للأزهري ١/ ٦٣٦.

قوله: «(وقد تأتي لبدء الأزمنة) على الأصح[١]»

هو قول الكوفيين[٢]، واستدلوا بالآية، وهي: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٣]، وفي الحديث: ((**مُطِرْنَا مِن الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ**))[٤]، وقول النابغة[٥]:

تُخُيِّرْنَ من أزمانِ يومِ حليمةٍ ... إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التَّجارِبِ

ومقابله قول أكثر البصريين[٦]، وحملوا هذه الأدلة على حذف مضاف، والتقدير في الآية: تأسيس أول يوم؛ وفي الحديث: من صلاة الجمعة؛ وفي البيت: من استمرار أزمان؛ وكذلك ما أشبهها؛ قاله «خ»[٧].

قوله: «(كما لباغ من مفر) ...وخرج[٨] عليه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٩]»

وقيل[١٠]: الأصح نبأ من نبأ المرسلين، فهو من حذف الموصوف، وبقاء

(١) شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ١٣١.

(٢) «التذييل» لأبي حيان ١١/ ١٢٠، ووافقهم الأخفش والمبرد وابن درستويه، «التصريح» للأزهري ١/ ٦٣٨، وارتاب فيه الفارسي، فقال: «إن كثر قيس عليه، وإن لم يكثر تؤول»، «شرح الجمل» لابن عصفور ١/ ٥٠٧.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٠٩.

(٤) هذا جزء من حديث رواه البخاري، برقم ١٠١٦.

(٥) ديوان النابغة ص٤٥، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ١٣٢، و«شواهد العيني» ٣/ ١٢١٦، و«المغني» ٤/ ١٣٨، و«الخزانة» ٣/ ٣٣١.

(٦) «شرح الجمل» لابن عصفور ١/ ٥٠٥، وما بعدها.

(٧) «التصريح» للأزهري ١/ ٦٣٨.

(٨) زيادة «من» في الإثبات هو قول الأخفش من البصريين، واختاره ابن مالك، وهو رأي الكسائي وابن جني أيضا، «شرح التسهيل» ٣/ ١٣٨.

(٩) سورة الأنعام، الآية: ٣٥.

(١٠) «التذييل» لأبي حيان ١١/ ١٤٥، و«المقاصد الشافية» للشاطبي ٣/ ٦٠٢؛ و«التصريح» للأزهري ٢/ ١٢٧.

صفتـه؛ لأن المحـذوف في الآية خبر إن، وفي المثال خـبر المبتدأ[1]، وكلاهما في محل رفع.

قوله: «للانتها حتى) مطلقا»

أي: حتـى وإلـى لانتهاء غايـة ما قبلهمـا، زمانية أو مكانيـة؛ فمثال حتى في الزمان: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾[2]، ومثالها في المكان قوله:

سقى الحيا الأرض حتى أمكن غزيت لهـم فـلا زال عنهـا الخيـر مجذوذا

ومثال إلى في الزمان: ﴿أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾[3]، ومثالها في المكان: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا﴾[4].

«وإلا فالظاهر في حتى الدخول، وفي إلى عدم الدخول مطلقا»

وقيـل بالدخـول مطلقا؛ وقيـل بعدمه مطلقـا؛ وقيل بالتفصيـل في كونه من جنس ما قبلها فيدخل، ومن غير جنسه فلا يدخل؛ فالأقوال أربعة.[5]

قال السيوطي: فمثال ما ليس من الجنس: «إنه لينام الليل حتى الصباح»[6]؛ والسُّيوطي، بضم السين، اسمه عبد الرحمان، نسب إلى سيوط، قرية بمصر.

---

(١) هكـذا في المخطـوط، والصـواب أن المحـذوف من الآية فاعل «جـاء»، وتكون «مـن» بيانية، وأما المثـال فالمـراد به ما ورد في الطرة وهو قولهم: «قد كان من مطـر»، فيكون المحذوف فاعل «كان»؛ لأنها تامة، والتقدير: كان شيء، أو كائن، وتكون «من» للتبعيض، انظر «شرح الجمل» لابن عصفور ١/ ٥٠١، و«التذييل» لأبي حيان ١١/ ١٤٦.

(٢) سورة القدر، الآية:: ٠٥.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٩.

(٤) سورة الإسراء، الآية: ٠١.

(٥) «التذييل» ١١/ ٢٤٢ ثم ٢٤٥ وما بعدها، وانظر تفصيل الأقوال الأربعة في «همع الهوامع» للسيوطي ٢/ ٤٢٩.

(٦) «همع الهوامع» للسيوطي ٢/ ٤٢٩.

قوله: «(ومثل مع ومن وعن بها انطق) مطلقا»

أي: سواء كان بعد السؤال، نحو: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾[١]، أو لا، نحو: ﴿وَيَوْمَ تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾[٢].

واعلم أن في مجيء الباء بمعنى «عن» ثلاثة أقوال: قيل: لا تكون بمعناها مطلقا[٣]؛ وقيل: تكون به مطلقا[٤]؛ وقيل: تكون به بعد السؤال فقط[٥].

قوله: «(وزائدا لتوكيد) «مثل» على الأصح، نحو: «ليس كمثله شيء»»

أي: ليس شيء مثله؛ إذ لو لم يقدر كذلك لصار المعنى: ليس شيء مثل مثله، فيلزم إثبات المثل، وهو محال؛ وقيل: الكاف غير زائدة، والزائد مثل[٦]، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾[٧]، قيل: إنها زائدة هنا، لتفصيل الكاف من الضمير.[٨]

قال في المغني: «القول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادة الاسم لم تثبت.»[٩]

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٥٩. (٢) سورة الفرقان، الآية: ٢٥.

(٣) وهو قول معظم البصريين «شرح الجمل» لابن عصفور ١/ ٥١١-٥١٤؛ و«التذييل» لأبي حيان ١١/ ١٩٧.

(٤) وهو ظاهر المصنف في الألفية والتسهيل وشرحه؛ لأنه لأطلق فو موافقة الباء لعن، ولم يقيده، ينظر «التسهيل» ص ١٤٥؛ و«شرحه» ٣/ ١٥١- ١٥٢.

(٥) نسبه أبو حيان للكوفيين «التذييل» لأبي حيان ١١/ ١٩٦؛ ولينظر «همع الهوامع» للسيوطي ٢/ ٤٢١.

(٦) نقله أبو حيان عن بعضهم، وقال: «ليس بشيء» ١١/ ٢٥٩؛ وبه قال البغوي «تفسير البغوي» ٤/ ١٤٠، ونسبه القرطبي لثعلب «الجامع» للقرطبي ١٦/ ٨.

(٧) سورة البقرة، الآية: ١٣٦.

(٨) قاله ابن هشام في المغني ورده، «المغني» لابن هشام ١/ ١٩٨.

(٩) «المغني» لابن هشام ١/ ١٩٨.

وقيل: الكاف والمثل، لا زائد منهما، ثم اختلف، فقيل[١]: مثل بمعنى الذات؛ والمعنى: ليس كذاته شيء؛ وقيل[٢]: الكاف اسم مؤكد بمثل، كما عكس ذلك من قال[٣]:

[وَلَعِبَتْ طَيْرٌ بهم أَبَابِيل] فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُول

قوله: «(واستعمل اسما) اختيارا على الأظهر»

هو قول الأخفش[٤]؛ ومقابله قول سيبويه[٥]: لا يكون اسما إلا في الضرورة.

قوله: «(وإن يجرا في مضي فكمن ** هما) على الأصح»

وقال (د): «وذهب بعضهم إلى أنهما إذ ذاك اسمان مضافان، محتجا بثبوت الاسمية في الرفع، والأصل عدم الاشتراك.»[٦]

قوله: «(وبِبِما قلل قليلا مثل رب) على الأشهر»

هو ما ذهب إليه في التسهيل، ونصه: «وقد يحدث في الباء المكفوفة معنى التقليل.»[٧]

«ع»: «فمعنى:

[فَلَئِن صِرْتَ لا تُحِيرُ جَوَابًا] لَبِمَا قَدْ تُرَى وأَنْتَ خَطِيبُ[٨]

---

(١) ذكره النسفي في تفسيره ٣/ ٢٤٧.
(٢) «المغني» لابن هشام ١/ ١٩٨-١٩٩.
(٣) البيت لرؤبة في ملحقات ديوانه، ص١٨١، ونسبه سيبويه لحميد الأرقط، «الكتاب» ١/ ٤٠٨، وانظره في «المغني» ٣/ ٢٢، و«التذييل» ٦/ ٣٩.
(٤) «التذييل» لأبي حيان ١١/ ٢٦٢؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٢٧٧.
(٥) «الكتاب» لسيبويه ١/ ٤٠٨.
(٦) ذكر هذا الاستدلال أبو حيان في «التذييل» ٧/ ٣٤٢.
(٧) «التسهيل» لابن مالك ص ١٤٧.
(٨) البيت لصالح بن عبد القدوس، «الخزانة» ١٠/ ٢٢١-٢٢٢، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ١٧٢، و«التذييل» ١١/ ٢٦٩، و«توضيح المقاصد» ٢/ ٧٧١، و«شواهد العيني» ٣/ ١٢٧٦.

لربما.»[1] انتهى.

ورده بالمغنى، بأن الأظهر أن الباء للتعليل، بالعين، وأن «ما» مصدرية، وأن المناسب في البيت التكثير.[2]

قوله: «(وحذفت رب فجرت بعد بل... الخ) وليس الجر بهن على الأصح»

قال في التسهيل: «وليس الجر بالفاء وبل باتفاق، ولا بالواو، خلافا للمبرد ومن وافقه.»[3] اهـ فانظر مع ما في الطرة[4].

وقال في المغني: «الفاء حرف مهمل، خلافا للكوفيين في قولهم: إنها ناصبة في نحو: ما تأتينا فتحدثنا، وللمبرد: إنها جارة في نحو قوله: فمثلك حبلى قد الخ، فيمن جر مثلك والمعطوف.»[5] اهـ؛ فانظره مع ما في التسهيل.[6]

وقال الأشموني: «وفي الارتشاف: وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء، وبل، لنيابتهما مناب رب»[7]

---

(١) «المساعد» لابن عقيل ٢/ ٢٨١.

(٢) «المغني» لابن هشام ١/ ٣٢٣-٣٢٤.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص ١٤٨؛ وشرح له أيضا ٣/ ١٨٩.

(٤) «تقريب طرة ابن بون» ١/ ٤١١، والنظر فيها لأنه يوهم الخلاف فيها جميعا، وإنما الخلاف في الواو، وقد حكى ابن مالك الاتفاق على أن الجر برب بعد الفاء وبل، وحكاه ابن عصفور أيضا، نقله عنه أبو حيان في التذييل ١١/ ٣١٦؛ وابن عقيل في «المساعد» ٢/ ٢٩٦.

(٥) «المغني» لابن هشام ١/ ١٨٠.

(٦) ذكر لأبو حيان أن من عدها من حروف الجر فقد وهم، «التذييل» ١١/ ٣١٦؛ وقال ابن عقيل في «المساعد»: «فمن عد الفاء وبل من حروف الجر فهو واهم أو متجوز» ٢/ ٢٩٦، وقال ناظر الجيش في «التمهيد»: «ولا أعلم خلافا بين النحويين في ما ذكرته، إلا أبا العباس المبرد، فإنه قال: إن الواو بمنزلة 'رب'» ٦/ ٣٠٥٨.

(٧) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٢/ ٣٥٠؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٧٤٦.

قوله: «(وغير ما زيد أو استثنى لعل) على الأصح»

اعلم أن هذه المسألة غير منظومة من التسهيل، بل ذكرها الأشموني خاتمة بحروف الجر، فعقدها ابن بون رحمه الله تعالى؛ ولم يذكر الأشموني[1] خلافا في عدم تعلق لعل؛ وكذلك صاحب المغني[2].

وفي بعض النسخ: «(وبعد ما زيد أو استثنى) على الأصح»[3]

وهو الصواب؛ ومقابله قول الجرجاني أن خلا وعدا، موضعهما نصب، وهما معلقان بالفعل أو شبهه، كسائر حروف الجر، فيكونان في موضع المفعول به، كمررت بزيد، إلا أن تعديتهما على جهة السلب.[4]

۞ القسم

قوله: «(لله مسندا وغيره علم) على الأصح، وخرج عليه قوله: ولقد علمت لتأتين منيتي الخ»

مقابل الأصح قول ابن عصفور[5]: ولا تكون علم للقسم إلا مع اسم الله تعالى، ورد عليه بالبيت، وخرج على أن [الفاعل به][6] القلوب قد تجاب بما يجاب به القسم، وذلك لإفادتها التحقيق؛ قاله في المغني.

---

(١) «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» ٢/ ٣٥٥.

(٢) «المغني» لابن هشام ٢/ ١٠٢.

(٣) هذا هو الموجود في المطبوعة، ولم يشر محققها إلى وجود ما يخالفه فيما اعتمده من المخطوطات، «تقريب طرة ابن بون» ١/ ٤١٣.

(٤) «المغني» لابن هشام ١/ ١٥٣؛ و«التصريح» للأزهري ١/ ٥٦٤.

(٥) نسبه في «التذييل» لابن خروف «التذييل» لأبي حيان ١١/ ٣٣٢، وذكر محقق الطرة أن قوله: «على الأصح» موجود في نسخة ابن عبد الودود فقط، وفي غيرها: «خلافا لابن خروف»، «تقريب طرة ابن بون» ١/ ٤١٥.

(٦) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «وخرج على أن أفعال القلوب قد تجاب...»، وهو الموجود في المغني ٢/ ٦٣.

قوله: «(وجرَّ بالبا وأضفه) مطلقا»

أي: مع اللام ودونها؛ إما إلى ظاهر وإما إلى مضمر، كـ«لعمر زيد»، و«لعمرك».

قوله: «(ونافيا مضارعا مجردا) كثيرا مع ذكر القسم، نحو: «تالله تفتؤا» وقليلا مع حذفه، كقوله[١]:

وَقَولِي إِذَا مَا أطلقُوا عن بعيرهم ... تُلاقونَه حتى يَؤُوبَ المنَخَّلُ»

أي: لا تلاقونه[٢]؛ وقيل: لا قسم فيه[٣].

قوله: «(وجير دون قسم بها أجب) على الأصح»

لم يذكر في التسهيل[٤]، ولا في المغني، ولا في القاموس[٥]، قول باختصاصها بالقسم، كما توهم في هذه العبارة، فلعلها من زيادة الناس[٦]، أو يقال: إن التصحيح راجع لقوله: «أجب» دون معموله الذي هو «دون قسم»، وحينئذ فيكون لقولين أشار لهما المغني[٧]:

أحدهما: أنها اسم بمعنى «أبدا»، فهي ظرف أبدا.

---

(١) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص٩٩، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٣/ ٢١١، و«التذييل» ١١/ ٢٨٨، و«الخزانة» ١٠/ ٩٩.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢١١.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ٢/ ١٩؛ ومثل أبو حيان في الارتشاف بهذا البيت للحذف في غير القسم ٥/ ٢٤٢١.

(٤) «التسهيل» لابن مالك، ص١٥٤.

(٥) «القاموس» للفيروز آبادي ص ٣٧٠، مادة (جير).

(٦) هذا التصحيح الذي أنكره المؤلف لا وجود له في الطرة المطبوعة، ولم يشر محققها إلى وجوده في نسخة من النسخ التي اعتمدها في التحقيق، «تقريب الطرة» ١/ ٤٢٦.

(٧) «المغني» لابن هشام ١/ ١٤٠.

الثاني: أنها اسم بمعنى حقا، فهو مصدر مؤكد للجملة؛ وعلى هذين القولين، فليست.[١]

الإضافة

قوله: «(وقد تزال منه تاء) وجعل منه الفراء[٢] ﴿وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ﴾[٣]»

وذلك لأنه لم يثبت عنده أن الغلب مصدر كالغلبة. ومقابل الجعل أنهما مصدران، فلا حذف.

قوله: «(ومطلقا تنحذف اضطرارا)»

أي: في التثنية والجمع، كقوله[٤]:

وَلَسْنا إذا تأبَوْن سِلماً بمُذعِني لكم غيرَ أنّا إن نُسالَم نُسالِم

«وخرج عليه قوله[٥]:

هُما خُطَّتا إمّا إسارٌ ومِنَّةٌ وإمّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ»

صواب العبارة: «وروي عليه قوله».

قوله: «(وبعض الأسماء يضاف أبدا) إما لجملة أو لمفرد مطلقا»

راجع لهما؛ أي: سواء كانت الجملة اسمية، أو فعلية، وذلك كحيث؛ وسواء

(١) هكذا انتهى هذا الفصل في المخطوط، وواضح أن فيه سقطا، لعله: «وعلى هذين القولين، فليست حرف جواب».

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٢٥؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٨٠١.

(٣) سورة الروم، الآية: ٠١.

(٤) قائله مجهول، وانظره في «شرح التسهيل» ١/ ٧٢، و«التذييل» ١/ ٢٨٢.

(٥) البيت لتأبط شرا، «الحماسة» ١/ ٧٢، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ١٥٧، و«التذييل» ١/ ٢٤٢، و«شواهد العيني» ٣/ ١٣٨٧.

كان المفرد ظاهرا، أو مضمرا، وهو كثير، كغير، وسوى، وكل، وبعض، وأي، وقصارى، وحمادى.

قوله: «(وإن ينون يحتمل ** إفراد إذ) باقية على بنائها على الأصح»

مقابلـه قول الأخفش أن الكسـرة فيـه للإعراب، لا لالتقاء السـاكنين، ورد بقولهم[١]: «يومئذا»، بفتح وتنوين، وقوله[٢]:

نهيْتُـك عـن طلاقـك[٣] أمَّ عَمْـرٍو   بِعَاقِبَـةٍ وأنـتَ إذٍ صَحِيـح

بكسر الذال منونا.

قوله: «(وألزموا إذا إضافة إلى ** جمل الأفعال) خاصة»

وأما قوله[٤]:

أَقُـــولُ لعبـد الله لَـمَّـا سِـقَـاؤنـا   وَنَحْنُ بِوَادي عَبْدْ شَـمْـسٍ وَهَـى شِمِ

وقوله[٥]:

إذا بَـاهِـلِـيٌّ تَـحْـتَـهُ حَـنظَـلِيَّـةٌ   لَـهُ وَلَـدٌ منها فَـذَاكَ الـمُـذَرَّعُ

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٥١؛ و«التذييل» لأبي حيان ٧/ ٢٩٤-٢٩٥.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، ديوان الهذليين ١/ ٦٨ والخزانة ٣/ ١٤٧؛ واللسان ١٥/ ٤٦٢ (إذا)، وانظر الشاهد في «التذييل» ٧/ ٢٩٥، و

(٣) هكذا في المخطوط، والذي في كل كتب النحو التي رجعت إليها، وشروح الشواهد وإعرابها، وكتب اللغة، «طِلابك» بدل «طلاقك».

(٤) البيت لتميم بن رافع المخزومي، «شرح الشواهد الشعرية» في أمات الكتب النحوية» لمحمد شراب ٣/ ٧٩، وانظر الشاهد في «المغني» ٣/ ٤٨٩، و«شرح شواهد المغني» للسيوطي ٢/ ٦٨٢.

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ص٤١٤، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ٢١٣، و«التذييل» ٧/ ٣١٦، و«المغني» ٢/ ٧٣.

وقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾(١) و﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾(٢)، فمؤولات بأن «سقاؤنا» فاعل «وهى» مقدرا، دل عليه وهى الظاهر، والتقدير: لما وهى سقاؤنا، أي: انشق؛ و«باهلي» مرفوع بكان التامة مقدرة؛ و﴿ٱلسَّمَآءُ﴾ مرفوعة بـ«انشقت» مقدرة، دل عليه انشقت الظاهر؛ وأما ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ﴾، فلتحقق الوقوع نزل المستقبل منزلة الماضي، وهو من قبيل «إذ»، وهو يضاف للجملتين(٣)؛ وعلى هذا يخرج قوله(٤):

وَكُن لي شَفِيعا يَومَ لا ذُو شَفَاعَةٍ ... [بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبِ]

قوله: «(ولا تضف لمفرد معرف ** أيا) مطلقا»

أي: سواء كانت شرطية أو استفهامية، أو موصولة، أو صفة.

قوله: «(وآية أضف ** له مجردا) لا بإضمار ما على الأصح»

هو قول سيبويه(٥)؛ ومقابله قول ابن جني أنها تضاف إلى المفرد، نحو: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ﴾(٦)، وقال: إن الأصل في قوله(٧):

---

(١) سورة الانشقاق، الآية: ٠١.
(٢) سورة الذاريات، الآية: ١٣.
(٣) قاعدة الظروف عند سيبويه أن ما كان منها مشبها لـ«إذ» في المعنى، وهو الدلالة على الماضي، أعطي حكمها، فيضاف للجملتين، وما كان كـ«إذا» في المعنى، وهو الدلالة على المستقبل، أعطي حكمها، فلا يضاف إلا للجملة الفعلية فقط، ينظر «الكتاب» لسيبويه ٣/ ١١٩؛ و«التصريح» للأزهري ١/ ٧٠٣؛ وظاهر الآية أن الظرف «يوم» كـ«إذا» لأنها تتحدث عن يوم القيامة، فحقه أن لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، فتأولوها بأن المضارع، لتحقق وقوعه، صار كالماضي، فجازت إضافته إلى الجملة الاسمية.
(٤) البيت لسواد بن قارب الأسدي، يخاطب رسول الله ﷺ، انظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٢٥٨، و«التذييل» ٤/ ٢٨٢، و«المغني» ٥/ ٢٠١.
(٥) «الكتاب» لسيبويه ٣/ ١١٧-١١٨.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢٤٨.
(٧) البيت للأعشى «الكتاب» ٣/ ١١٨، وليس في ديوانه، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٢٥٩، و«المغني» ٥/ ٢٠٥، و«الخزانة» ٦/ ٥١١-٥١٢.

بـآيَـةِ تُـقْـدِمـون الـخيـلَ شُعْثـًا [كـأنَّ عـلى سَـنَـابِـكِـهَـا مُـدَامـا]

إقدامكم[١] كما في قوله[٢]:

[ألا مَـن مُـبْـلِـغٌ عَـنِّـي تَميما] بِـآيَـةِ مَـا تُـحِـبُّـون[٣] الطَّـعـامـا

وفيمـا قاله حذف موصول حـرفي غير «أنْ»، وبقاء صلتـه، وهو غير ممكن في قوله[٤]:

[أَلِكْنِـي إِلَى قَوْمِي السَّـلامَ رِسَـالَةً] بِآيَـةِ مَـا كانـوا ضِعَافـًا وَلا عُـزْلا

على معناه في المغني[٥].

قوله: «(إذا الذي أضيفا ** له بنيته فلا تحيفا)»

وخرج عليه قوله[٦]:

[فأصبحـوا قـد أعـاد الله نعمتـه إذ هـم قريـش] وإذ مـا مثلهم بشـر

تقدم الكلام عليه في «ما ولا».

قوله: «(ومع مع فيها قليل ونقل) فيها حينئذ على الأصح»

أشـار بـه إلـى أن القول بأن فتحها وكسـرها قبل السـاكن مفرعـان عن لغة السكون هو الأصح؛ ومقابله أنهما مرتبان على لغة السكون والفتح.

---

(١) أي بتقدير «ما» المصدرية، «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٥٩.

(٢) البيـت ليزيـد بن عمرو بـن الصعق، «شـرح أبيات المغني» للبغـدادي ٦/ ٢٧٧، وانظر الشـاهد في «شرح التسهيل» ٣/ ٢٥٩، و«المغني» ٦/ ٤٠٨، و«الخزانة» ٦/ ٥١٨.

(٣) هكذا في المخطوط، وكذا في المغني، وفي بعض المراجع التي رجعت إليها: «ما يحبون».

(٤) البيـت لعمـرو بن شـأس، «الكتـاب» ١/ ١٩٧، وانظـره في «شـرح التسـهيل» ٣/ ٩٦، و«المغني» ٥/ ٢٠٥، و«شواهد العيني» ٣/ ١٤٥٥.

(٥) «المغني» لابن هشام ٥/ ٢٠٧.

(٦) تقدم البيت في «فصل في ما ولا ولات وإن المشبهات بليس»

المضاف إلى ياء المتكلم

قوله: «(وكل ما أضيف لليا أعربا على الأصح)»

اعلم أن في إعراب المضاف للياء فيه[١] أربعة مذاهب:

مذهب الجمهور: أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال كلها.

الثاني: أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة، وفي الجر بكسرة ظاهرة، وفي المثنى مطلقا، وفي الجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر[٢].

وهذان القولان يحتملهما البيت.

الثالث: أنه مبني؛ وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب[٣].

الرابع: أنه لا معرب ولا مبني؛ وإليه ذهب ابن جني[٤].

وهذان القولان هما مقابل الأصح.

إعمال المصدر

قوله: «(وحملوه مضمرا) على الأصح»

اعلم أنهم اختلفوا في المنصوب بعد المصدر المبدل من الفعل، هل هو منصوب به، أو بالفعل المبدل منه، والأول مذهب سيبويه[٥] والأخفش[٦]

---

(١) هكذا في المخطوط، والصواب إسقاط لفظ «فيه»، ليستقيم الكلام.

(٢) «التسهيل» لابن مالك ص١٦١؛ وشرحه له أيضا ٢/ ٢٧٩.

(٣) وهو الظاهر من قول الزمخشري «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٧٩.

(٤) «الخصائص» لابن جني ٢/ ٣٥٦.

(٥) «الكتاب» لسيبويه ١/ ١١٥-١١٦.

(٦) «التسهيل» لابن مالك، ص ١٤٣؛ وشرحه له أيضا، ٣/ ١٢٥ وما بعدها.

والزجاج[١]، وعليه فلا يتقدم معموله، ولا يتحمل الضمير، وعلى الثاني يتقدم ويتحمل الضمير، وهو قول محمد بن يزيد المبرد[٢]، وأبي سعيد السيرافي[٣]، بكسر السين؛ انظر (د)[٤].

قوله: «(وما بتابع والاجنبي فصل ... الخ) على الأصح»

خلافا لمحمود بن عمر الزمخشري[٥]، تمسكا بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[٦]، والصواب أن الظرف متعلق بمحذوف[٧]؛ أي: يرجعه يوم تبلى السرائر، ولا ينصب بقادر؛ لأن قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره؛ قاله في المغني[٨].

✿ إعمال اسم الفاعل

قوله: «(إن كان عن مضيه بمعزل) وإن فقد بعض الشروط لم يعمل في المفعول به على الأصح»

هو كلام مجمل، وتفصيله:

إن كان ألزم المضي، أو موصوفا لم يعمل؛ ومقابله قول علي[٩]: يعمل؛ وأما: ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾[١٠] فمؤول بأنه حكاية حال[١١]؛ قال الزمخشري:

---

(١) «معاني القرآن» للزجاج ٢/ ٥٠.
(٢) «الكامل» للمبر ١/ ١٥٠.
(٣) «شرح الكتاب» للسيرافي ١/ ٤٤٦-٤٤٧.
(٤) وقاله أبو حيان أيضا في «التذييل» ١١/ ١٠٩-١١٠.
(٥) «الكشاف» للزمخشري ٤/ ٧٣٥.
(٦) سورة الطارق، الآية: ٠٩.
(٧) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ١١٤.
(٨) «المغني» لابن هشام ٢/ ٦١٩-٦٢٠.
(٩) «التسهيل» لابن مالك ص ١٣٧؛ و«التذييل» لأبي حيان ١٠/ ٣٢٤.
(١٠) سورة الكهف، الآية: ١٨.
(١١) «التذييل» لأبي حيان ١٠/ ٣٢٥؛ و«المغني» لابن هشام ٢/ ٣٤٦-٣٤٧.

«معنى حكاية الحال، أن تقدر ما وقع في الزمان الماضي واقعا في حالة التكلم، كما في قوله تعالى: ﴿فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾[1].

قيل: وإنما يفعل هذا في الفعل الماضي[...][2] للمخاطب، وتصوره للتعجب منه.

وأما «فاقد خطباء»[3]، فعلى إضمار: فقدت فرخين[4].

وأما غير المعتمد على نفي أو استفهام، فلا يعمل خلافا للأخفش والكوفيين[5].

قوله: «(وإن يكن صلة ال ففي المضي ** وغيره) على الأصح»

مقابله قول الرماني: لا يعمل حينئذ إلا في الماضي؛ وقول الأخفش: إن ما بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ وقول قوم: إنه منصوب بفعل محذوف[6].

قوله: «(وهو لنصب ما سواه مقتضي) كغيره على الأصح»

هو قول السيرافي: إن غير العامل، إذا أضيف لمفعوله الأول، ينصب الثاني؛ ومقابل قول السيرافي قول الجمهور: إن النصب بعامل محذوف[7].

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٢) بياض في الأصل، نحو أربع كلمات، ولعل الساقط هو: «الماضي الذي يراد تقريبه للمخاطب»

(٣) أي في قول الشاعر:

إذا فاقِدٌ خطباءُ فرخين رجَّعتْ ذكرتُ سُلَيْمَى في الخليط المُزايل.

(٤) «شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٧٤.

(٥) «التذييل» لأبي حيان ١٠/ ٣٢٠؛ ونسبه في التسهيل وشرحه للأخفش فقط، «التسهيل» ص ٤٤، و«شرحه» ١/ ٢٧٣.

(٦) ذكر الأقوال الثلاثة المقابلة للأصح في التسهيل ص ١٣٧، ولينظر «التذييل» لأبي حيان ٣/ ٥٩، وما بعدها، و١٠/ ٣٣٤، وما بعدها.

(٧) رجح ابن مالك قول الجمهور في شرح التسهيل ٣/ ٧٨، ولينظر «التذييل» ١٠/ ٣٢٩، وما بعدها، فقد أفاض في مناقشة القولين.

قوله: «(واجرر أو انصب تابع الذي انخفض) على الأصح»

مقابله قول سيبويه[١]: لا يجوز مراعاة محل المجرور، وعليه؛ فهل يقدر فعل للمنصوب؛ لأنه الأصل في العمل، أو وصف منصوب، لأجل المطابقة؟ قولان؛ قاله في «شافي الغليل»[٢].

❁ أبنية أسماء الفاعلين

قوله: «(وناب نقلا عنه ذو فعيل) وفاعل مطلقا»

أي: مع وجود مفعول، نحو: «في عيشة راضية»، وفقده، نحو: ناقة عائذ، وهي الحديثة العهد بالنتاج؛ لأن أولادها تعوذ بها، هذا ما ظهر لي في معنى هذا الإطلاق، ولم يذكره «ع» ولا «د»[٣]، ولا صاحب فتح الأقفال[٤] حين تكلم على ما ينوب عن مفعول؛ ويحتمل أنه من زيادة الناس.[٥]

❁ الصفة المشبهة باسم الفاعل

في أنها تدل على الحدث، أي: الفعل وفاعله، وأنها تؤنث، وتثنى وتجمع مطلقا؛ أي: وإن كانت مجردة، بخلاف التفضيلية.

❁ التعجب

قال «د»: «هو انفعال يحدث بالنفس عند الشعور بأمر يجهل سببه[٦]؛ ومن ثم قيل: «إذا ظهر السبب بطل التعجب»، ولهذا أيضا لا يجوز على الله تعالى؛

---

(١) «التصريح» للأزهري ٢/ ١٩-٢٠، ولينظر «المقرب» لابن عصفور ١/ ١٢٥-١٢٧.

(٢) هو كتاب للشيخ انجبنان بن محمد الشنقيطي، جد المؤلف، (ت ١١٦٠هـ) شرح به ألفية بن مالك، ولم يطبع بعد، حسب علمي. والله أعلم.

(٣) «المساعد» لابن عقيل ٢/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) فتح الأقفال» لبحرق ص ١٧٤-١٧٦.

(٥) وليس موجودا كذلك في النسخة المطبوعة، ولم يذكر محققها وجوده في إحدى النسخ التي اعتمدها؛ «تقريب طرة ابن بون» ٢/ ٤٨٨.

(٦) «التصريح» للأزهري ٢/ ٥٧؛ وحاشية الصبان ٣/ ٢٣.

لأنه عالم الغيب والشهادة، لا تخفى عليه خافية، وما ورد في كلامه منه، عَزَّوَجَلَّ، نحو: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[١]، مصروف إلى المخاطب؛ أي: يجب أن يتعجب العباد منه.

ثم للتعجب ألفاظ كثيرة تدل عليه، نحو: ناهيك به، ولله دره، وواها له، وويله رجلا، ويا للماء، ومنه قوله، ﷺ، لأبي هريرة: ((**سبحان الله إن المؤمن لا ينجس**))[٢]، لكن المبوب عليه في هذا الباب: «فعل وضع لإنشاء التعجب»[٣]، وهو إما الواقع في قولك: ما أفعله، أو في قولك: أفعل به.» اهـ.

قوله: «(قبل مجرور ببا) زائدة على الأصح»

مقابله قوله يحيى، ومحمود، والزجاجي، وابن كيسان وخروف، والزمخشري[٤]: إن الباء للتعدية؛ وتظهر ثمرة الخلاف في ما ذكره في التسهيل، في أنه قال[٥]: «ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة لأفعل، لزمه على الأول الرفع وعلى النصب.»[٦] قال (د)[٧]: «ولا حجة لدعوى النصب في قوله[٨]:

لَقَدْ طَرَقَتْ رِحَالَ الحيِّ سلمى   فَأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارا

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧٥.

(٢) رواه البخاري، برقم ٢٨٥، ومسلم برقم، ٣٧١.

(٣) «الكافية» لابن الحاجب ص٤٩؛ وشرحها للرضي ٤/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٤) «التذييل» لأبي حيان ١٠/ ١٨٦-١٨٧.

(٥) قاله في شرح التسهيل، وليس في التسهيل ٣/ ٣٥.

(٦) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «وعلى الثاني النصب»، ولفظ ابن مالك في شرح التسهيل: «ولو اضطر شاعر إلى حذف الباء المصاحبة غير «أنْ» بعد أفعِلْ لزمه أن يرفع، وعلى مذهب الفراء يلزمه النصب» ٣/ ٣٥.

(٧) قاله ابن مالك في شرح التسهيل أيضا ٣/ ٣٥؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ١٥٠.

(٨) قائله مجهول، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٣٥، و«التذييل» ١٠/ ١٩٣.

لاحتمال كون «أبعد» دعاء، أي: أبعد الله دار مرتحل من محبوبه؛ كأنه يحث نفسه على الإقامة على منزل طرقت فيه سلمى؛ لأنه صار بطروقها مزارا.

قوله: «(وصغهما من ذي ثلاث) إلا أفعل عند سيبويه[١] مطلقا»

سواء كانت همزته ناقلة له من لزوم إلى تعدية، كأكرم زيد عمرا، فتقول: ما أكرم زيد لعمرو، أو غير ناقلة كأظلم الليل، فتقول: ما أظلم الليل.

قوله: «(وغير ذي وصف يضاهي أشهلا) على الأصح»

قال (د): «وفي ما كان يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء قولان: المنع لجمهور البصريين، والجواز للأخفش وبعض الكوفيين.

وقال بعض الكوفيين: يجوز في البياض والسواد، دون غيرهما من الألوان؛ روي عن الكسائي أنه سمع: ما أسود شعره[٢].

قوله: «(ومصدر العادم بعد ينتصب...) صريحا إن كان غير منفي، ولا مبني للمفعول، وإلا فمؤول»

المراد بالمصدر المؤول هنا ما قابل الصحيح، وستقف إن شاء الله على مثاله، ولا بد من الكلام على المسألة:

اعلم أنه إذا وجد في كلمة ستة أمور مجتمعة وهي: كونها فعلا، وكون ذلك الفعل مثبتا، وكونه متصرفا، وكونه مصوغا للفاعل، وكونه ذا مصدر مشهور، وكونه يقبل التفضيل؛ وانتفى معها واحد من أربعة أمور: التمام، والتجرد، والثلاثية، وانتفاء كون اسم الفاعل أفعل فعلاء، توصل إلى التعجب بأن يؤخذ مصدر تلك الكلمة،

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٤٦.

(٢) «التذييل» لأبي حيان ١٠/ ٢٣٢-٢٣٣.

ويضاف إلى المتعجب منه، وينصب ذلك المصدر، بعد «ما أفعل»، ويجر بالباء بعد «أفعل»، نحو: ما أشد استخراج زيد، وأشدد باستخراج عمرو.

فأما غير الفعل نحو: زيد حمار، فلا يتوصل إلى التعجب منه ألبتة، ومثله الفعل الجامد، وكذلك ما لا يقبل التفضيل؛ وأما الفعل المنفي، والمبني للمفعول، وذو المصدر الشاذ، فلا يؤتى بعد «ما أفعل» و«أفعل» إذا توصل بهما إلى التعجب منهن، بمصدرهن الصريح، بل يجاء بالفعل مع أن المصدرية، أو ما، فتقول: «ما أشد أن ضُرِب زيد»، أو «ما ضُرِب» و«ما أكثر أن لا يأتينا زيد» و«ما أكثر أن يدع زيد الشر» و«أن يذر»، وهذا هو مرادهم هنا بالمؤول.

وأما الناقص، فإن قلنا: له مصدر، جئنا به؛ فقلنا: «ما أشد كون زيد غيورا»؛ وإن قلنا: لا مصدر له، جئنا بالمصدر المؤول؛ أي: لا خلاف أن الناقص يقع صلة للحرف المصدري: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾[1]، فتقول: «ما أبلغ ما كان زيد واعظا».

واعلم أن المصدر المؤول لا يمنع من غير الثلاثة المذكورة، بل يجوز مع غيرها، ويجب معها.

✿ نعم وبيس

قوله: «(فعلان) على الأصح»

مقابله قول الكوفيين باسميتهما، مستدلين بما أوله البصريون، من نحو: «نعم السير على بيس العير»، و«ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة»، وقوله[2]:

صبَّحك الله بخير باكر ... بنِعْمَ طَيْرٍ وشبابٍ فاخر

---

(١) سورة الأعراف، الآية: ٢٠.

(٢) قائل البيت مجهول، وانظره في «شرح الجمل» ١/ ٥٩٨، و«شرح التسهيل» ٣/ ٥، و«شواهد العيني» ٤/ ١٥٠٣.

أمـا الأولان: فعلى إضمار: ولد[1] مقول فيهما ذلك؛ وأما البيت: فمحمول علـى أنـه جعل نعم اسـما أضيف إلى طيـر، وحكى لفظه الـذي كان عليه قبل عروض الاسمية.

قال (د): «وهذا الذي سـلك «المص» في حكايـة الخلاف في نعم وبيس، هل هما فعلان أو اسمان، طريقة سلكها كثيرون؛ وسلك ابن عصفور طريقة أخرى، حررها في تصانيفه المتأخرة، قال: ولـم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبيس من قولك: نعم الرجل زيد، وبيس الرجل زيد، وأشباه ذلك فعلان، وأن المرفوع بعدهما فاعل لهما، وإنما الخلاف بين الكوفيين والبصريين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أن :نعم الرجل» كلمة، وكذلك «بيس الرجل»، وذهب الكسـائي إلى أن قولك: «نعم الرجل»، اسـمان محكيان بمنزلة تأبط شـرا، وبـرق نحره، فـ«نعم الرجل» عنده اسـم للممـدوح، و«بيس الرجل» اسـم للمذموم، وهما جملتان في الأصل نقلتا عن أصلهما وسمي بهما؛ وذهـب الفراء إلى أن الأصل في «نعم الرجل زيـد»، و«بيس الرجل عمرو»، هو «رجـل بيـس الرجل عمـرو»، فحذفـ الموصـوف الذي هو «رجـل»، وأقيمت الصفة التي هي الجملة من نعم وبيس مقامه، فحكم لها بحكمه، فـ«نعم الرجل» و«بيـس الرجل» عنده، رافعـان لزيد، كما أنك لو قلت: ممـدوح زيد، ومذموم عمـرو، لكان زيد مرفوعـا بـ«ممدوح»، وعمرو مرفوعـا بـ«مذموم»، على ما هو مقرر عند الكوفيين، في رفع المبتدأ والـخبر.»[2] اهـ.

قال أيضا: «وفي البسـيط: من قال إنهما اسمان، فما بعدهما هو عندنا فاعل، ينبغـي أن يكون تابعا عندهم لنعم، إما بدل أو عطف بيان، فالمعنى: الممدوح

(١) هكذا في المخطوط، ولا بد من زيادة ليصح المعنى، وهي: «فعلى إضمار: ولد وبعير مقول فيهما...»
(٢) نقله الدماميني عن أبي حيان في «التذييل» ١٠ / ٧٤-٧٥.

الرجل زيد؛ قلت: وهذا التخريج على غير نقل ابن عصفور عن القائلين بالاسمية، كما عرفته فيما تقدم.» اهـ كلام «د»[١].

قوله: «(ويرفعان مضمرا) على الأصح»

مقابله قول علي الكسائي وتلميذه يحيى الفراء أن المرفوع في نحو: نعم امرأ هرم... الخ، هو الفاعل، وما قبله حال عند الأول، تمييز؛[٢] قال «د»: «والصحيح رأي الجمهور، بدليل قولهم: نعم الرجل كان زيد، فأدخلوا عليه الناسخ».[٣]

وفي التسهيل: (ويضمر)، يعني فاعل نعم وبيس (ممنوع الاتباع)؛ قال «د»: «فإن قلت: قد سمع: «نعم هم قوما أنتم»، و«بيس هم قوما أنتم»، فأتبع الفاعل المضمر، ضرورة أنّ «أنتم» تأكيد؛ قلت: هو شاذ، لا يلتفت إليه.»[٤] اهـ كلام «د».

وبه تعلم أن قول بعض الطرر: «لا يتبع على الأصح»[٥]، ليس على ما ينبغي.

قوله: «(ويذكر المخصوص)»

وأما: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾[٦] فمؤول بأن الذين صفة لقوم، والمخصوص محذوف؛ أي: مثل هؤلاء؛ وإن قدرنا ﴿ٱلَّذِينَ﴾ مخصوصا، فهو بتقدير مضاف أي: بيس مثل القوم مثل الذين.[٧]

---

(١) نقله عنه في التذييل أيضا ١٠/ ٧٦.

(٢) هكذا في المخطوط، والظاهر أن فيه سقطا هو: «حال عند الأول، تمييز عند الثاني»؛ ينظر «التذييل» لأبي حيان ١٠/ ١٠٦.

(٣) «التذييل» لأبي حيان ١٠/ ١٠٧.

(٤) «همع الهوامع» للسيوطي ٣/ ٣٠؛ و«شرح الأشموني» ٣/ ٤٦.

(٥) «تقريب طرة ابن بون» ٢/ ٥٠٠.

(٦) سورة الجمعة، الآية: ٠٥.

(٧) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ١٩؛ و«التذييل» لأبي حيان ١٠/ ١٣٩.

قوله: «(الفاعل ذا) على المختار[(١)]»

وهو قول سيبويه[(٢)]؛ ومقابله قولان:

أحدهما: أن «حب» ركب مع «ذا» فغلبت الفعلية، فالمجموع فعل، والمخصوص، فاعل [الفاعل][(٣)]، وهو قول أبي الحسن الأخفش، وخطاب، وابن درستويه[(٤)].

الثاني: أنهما ركبا، وغلبنا الاسمية، فهما مبتدأ، وما بعدهما، هو المخصوص، خبر، وهو للمبرد، وابن السَّراج، ونسب للخليل وسيبويه[(٥)].

✿ أفعل التفضيل

قوله: «وهو الوصف المبني على أفعل تحقيقا أو تقديرا، لزيادة صاحبه على غيره في الحدث المشتق منه»

فيدخل فيه خير وشر، لكونهما في الأصل: أخير وأشر.

قال ابن هشام: «ولو سموه أفعل الزيادة لكان عندي أولى؛ لأن التفضيل، وإن كان في الأصل من الفضل الذي هو الزيادة، إلا أنه يرد كثيرا مستعملا بمعنى ترجيح الشيء على غيره في صفات المدح، وإن كان ذلك ليس مقتضى الاشتقاق، بدليل: ﴿وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعۡضَكُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖ فِي ٱلرِّزۡقِۚ﴾[(٦)]، ولكنه في العرف، متى لم

---

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ١٢٩.

(٢) «شرح الجمل» لابن خروف ٢/ ٥٩٩؛ و«شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٣.

(٣) هكذا في المخطوط، والكلمة إما زائدة أو أنها هكذا «الفعل»، بإسقاط الألف ليصح المعنى.

(٤) الذي في «التذييل» أن قول ابن درستويه هو قول أبي علي وابن كيسان وابن برهان وابن خروف وابن مالك، وهو الذي اختاره في الطرة، ١٠/ ١٥٤-١٥٥.

(٥) «التسهيل» لابن مالك ص ١٢٩، وشرحه له أيضا ٣/ ٢٣، وممن نسبه لسيبويه الربيع؛ «التذييل» لأبي حيان ١٠/ ١٦١.

(٦) سورة النحل، الآية: ٧١.

يتقيد برزق ونحوه، لا يراد به إلا ما قدمنا، وحينئذ فلا يشمل نحو: زيد أجمل من عمرو، وأحمق منه؛ ثم إن حقيقة فضله جعله فاضلا؛ لأنه نسب إلى الفضل، وأنت إذا قلت: زيد أعلم، إنما نسبته إلى الزيادة في العلم، ولم تجعله أنت زائدا، فقد استعملت «فضله» بمعنى: «نسبه إلى الفضل»، وهو مستعمل، لكنه خلاف الوضع الأصلي؛ لأن معنى: «فضل»، بالتخفيف، زاد، ومعنى: «فضّل» بالتشديد، جعله زائدا، كفرح زيد، وفرّحته، فيكون «فضّله» مثل عدله، وفسّقه.».

قوله: «(وحذف همز أخير هنا كثر) وشذ حذف الهمز من غيرهما مطلقا»

أي: في بابي التفضيل والتعجب، كقوله[1]:

مَا شَدَّ أنفسَهم وأعلَمَهم بما ... يُحيِي الذِّمَارَ به الكريمُ المسلِمُ

وقوله[2]:

مُنِعتُ شَيْئا فأكثرتُ الوُلوعَ به ... وحَبُّ شيء عَلَى الإنسان ما مُنِعا

قوله: «(وأفعل التفضيل صله أبد ** ... بمن) التجاوزية»

أي: بمعنى «عن»، على الأظهر[3]؛ مقابله أنها للابتداء، وعليه عباد بن سليمان الصيميري؛[4] وأما قوله[5]:

---

(١) قائل البيت مجهول، وانظره في «الزاهر» للأنباري ١/ ٢٥٣، و«المخصص» لابن سيده ٤/ ٢٠٦، و«التذييل» ١٠/ ٢٢٢.

(٢) البيت للأحوص الأنصاري في ديوانه، ص١٥٣، ولفظه: «وزادني كلفا في الحب أن منعت ** وحب شيء إلى الإنسان ما منعا»، وبهذا اللفظ أورده في «شرح التسهيل» ٣/ ٥٣، و«التذييل» ١٠/ ٢٥٣.

(٣) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ١٣٥.

(٤) وهو مذهب المبرد، ومذهب سيبويه أيضا، إلا أنه قال: إنها لا تخلو عن معنى التبعيض، «التذييل» لأبي حيان ١١/ ١٢١ و١٢٨، وما بعدها.

(٥) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه، ص٢٣٦، ونسبه االجوهري في الصحاح لسعد القرقرة، ٤/ ١٣٧٢، (سدف)، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٣/ ٥٧، و«التذييل» ١٠/ ٢٦٢.

نحـن بغـرس الـوَدِيِّ أعلمنـا [منّا بركـضِ الجيادِ في السُّدَف]

وقول الأعشى[١]:

ولسـت بـالأكـثر منهم حصى [وإنـما الـعـزة لـلـكـاثـر]

فمؤولان، إما بتقدير أن الإضافة في الأول، و«أل» في الثاني، زائدتان، وإما بتقدير «أفعل» بعدهما؛ أي: أعلمنا أعلم منا، وبالأكثر أكثر منهم.

قوله: «(لا بد أن يشارك المفضولا)»

وأما نحو قولهم: الصيف أحر من الشتاء، والعسل أحلى من الخل، فمؤول، قال «خ»: في [....][٢] من وجيز كلامهم: الصيف أحر من الشتاء؛ أي: أبلغ في حره من الشتاء في برده؛ وعلى هذا يؤول: العسل أحلى من الخل، ونحوه مما جاء على ذلك.» اهـ كلام «د»

قوله: «(وإن يك المنكر) ...وجوبا على الأصح»

اعلم أن هذه المسألة مما اضطرب فيه أقلام العلماء؛ قال (خ): «ويلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف، نحو: زيد أفضل رجل، والزيدان أفضل رجلين، والزيدون أفضل رجال، وهند أضل امرأة، والهندان أفضل امرأتين، والهندات أفضل نساء.

وأما نحو: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾[٣] فالتقدير أول فريق كافر.» اهـ منه بخ.

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه، ص٩٤، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٥٨، و«توضيح المقاصد» ٢/ ٩٣٧، و«المغني» ٦/ ١٨٢.

(٢) بياض في الأصل بمقدار كلمتين، وقد حصل للناسخ خطأ هنا، فنسب القول أولا للأزهري، ثم نسبه آخرا للدماميني، وقد بحثت في التصريح، فلم أظفر به، وأما الدماميني فليس في الجزء المطبوع منه هذا النقل، فلعله من كلامه في باب «أفعل التفضيل».

(٣) سورة البقرة، الآية: ٤١.

وقال بعد هذا ما نصه: «وقال محمد بن مسعود بن زكي في كتاب البديع: النكرة المضاف إليها اسم التفضيل، يجب إفرادها، نحو: أنت أفضل رجل، ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾، وذلك هو القياس؛ لأن النكرة تمييز له، وقد خفضت بالإضافة، فأشبهت مائة رجل، وقد أجازوا قياسا، لا سماعا، أن تثني وتجمع، نحو: أنتما أفضل رجلين، وأنتم أفضل رجال.»[١] اهـ.

وقال في التسهيل: «وإن كان المضاف إليه مشتقا، جاز إفراده، مع كون الأول غير مفرد.»[٢] أي: وجازت المطابقة.

قال (د): «فالإفراد كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦ﴾، وقد اجتمع الأمران في قوله[٣]:

فَإذا هم طَعِمُوا فَألأمُ طَاعِمٍ ... وَإذا هم جَاعُوا فَشَرُّ جِيَاعِ»

ثم قال: «ومفهوم كلام المصنف: «إن كان المضاف إليه مشتقا»، أنه إن كان جامدا وجبت المطابقة، وهو قول الجمهور، وأجاز المبرد: «الزيدون أفضل رجل»، ومفهومه أيضا أن المطابقة بالنسبة إلى المفرد متعينة، فلا تقول: زيد أفضل عالمين، أو علماء.

فإن قلت: يرد عليه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾[٤]، فجمع المضاف إليه، مع أن الموصوف مفرد؛ قلت: أجيب عنه بان الإنسان جنس، فله لفظ ومعنى، فاعتبر اللفظ في رددناه، والمعنى في سافلين، وحسن ذلك كونه فاصلة.» اهـ من «د» بخ[٥].

---

(١) «التصريح» للأزهري ٢/ ١٠١-١٠٢، ونسب التقدير المذكور للمبرد.

(٢) «التسهيل» ص١٣٤، وشرحه ٣/ ٦٢.

(٣) قائل البيت مجهول، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٦٢، و«التذييل» ٢/ ٢٧٩.

(٤) سورة التين، الآية: ٠٥.

(٥) انظر «التذييل» ٢/ ٢٧٩-٢٨٠.

النعت

قوله: «(يتبع في الإعراب... الخ) وفي البدل محذوف وفاقا للجمهور»

وانظـر لـم يرجع الوفاق؟ والذي ظهر لي أنه راجع للبدل فقط، كما سـيبين لك، إن شـاء الله، قـال «د»: «وأما اليدل فالأخفش والرماني والفارسـي وأكثر المتأخرين على أن العامل فيه نظير العامل في المبدل منه.» ثم قال: «ومذهب سـيبويه والمبرد والسيرافي وابن الحاجب والزمخشري أن العامل في البدل هو العامـل في المبدل منـه؛ لأن المتبوع في حكم الطرح، فكأن عامل الأول باشـر الثاني.»[1]

وأما عطف النسق ففيه ثلاثة مذاهـب:

أحدها: أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه بواسـطة الحرف، وهو قول سيبويه.

والثاني: أنه مقدر بعد العاطف، وهو قول السيرافي وابن جني، بكسر الجيم.

الثالـث: أن العامل حرف العطـف بالنيابة، وهو بعيد لعدم اختصاصه بأحد القبيلين: الاسم والفعل، كما هو حق العامل.

وأما النعت والتوكيد والبيان ففيها ثلاثة أقوال:

الأول: العامل فيها هو العامل في المتبوع، وهو قول سيبويه.

الثاني: أن العامل فيها معنوي، وهو كونها تابعة، كما في الابتداء، بالنسبة إلى المبتدأ، وبالنسبة إليه وإلى الخبر على ما مر؛ وهو قول الأخفش.

---

(١) ينظر «التصريح» للأزهري ٢/ ١٠٧-١٠٨، و«همع الهوامع» للسيوطي ٣/ ١٤١-١٤٢.

الثالث: أن عامل التابع نظير العامل في المتبوع، لا نفسه، وهو قول جماعة.
اهـ من [....][1] بخ، وتغيير يسير.

وتحصل مما تقدم أن مذهب سيبويه: أن العامل في التوابع، وهو العامل في متبوعاتها؛ إلا أن النسق بواسطة الحرف؛ فصواب العبارة: «والعامل فيها هو العامل في متبوعها على الأصح».

قال [...]:[2] «قال الرضي: فائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع، عند من قال: العامل في الثاني غير العامل في الأول، وامتناعه عند من قال: العامل فيها هو العامل في الأول».

قوله: «(معمول تابع أخر)»

وحمل عليه الزمخشري قوبه تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِي أَنفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾[3]، قال «د»: «جوّز الزمخشري في الآية ثلاثة أوجه:

أحدها، وهو الذي بدأ به: أن «أنفسهم» يتعلق بـ«بليغا»، والمعنى: قل لهم قولا مؤثرا في قلوبهم، أي: عدهم بالقتل والاستئصال ونحوه، إنما يتأتى على رأي الكوفيين.

الثاني: أنه يتعلق بـ«قل»، أي: قل في معنى انفسهم الخبيثة أن الله تعالى مطلق على ما فيها من النفاق، فطهروها منه.

---

(١) المنقول عنه غير واضح في المخطوط، وأغلب الظن أنه الدماميني، والجزء الذي شرح فيه الدماميني هذا الوضع لم يطبع بعد، ولينظر «التذييل» لأبي حيان ١٢/ ١٧٠، و«شرح الكافية» للرضي ٢/ ٢٧٨ وما بعدها، و«همع الهوامع» للسيوطي ٣/ ١٤١-١٤٢.

(٢) القائل غير واضح في المخطوط، والعبارة المنقولة موجودة في شرح الرضي على الكافية ٢/ ٢٨٢.

(٣) سورة النساء، الآية:

الثالث: أنه يتعلق بـ»قل» أيضا، لكن على معنى: قل لهم في أنفسهم، خاليا بهم، لأن النصيحة في السر أنجح»[١].

قوله: «(وليعط في التعريف والتنكير) مطلقا»

أي: سواء كان حقيقيا، نحو: جاء زيد الكريم، أو مجازيا، نحو: جاء زيد الكريم أبوه. اهـ.

وجعلوا منه: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾[٢]، وقيل: ﴿ٱلْأَوْلَيَـٰنِ﴾، بدل من ﴿ءَاخَرَانِ﴾، لا نعته. اهـ.

وجعل منه: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ﴾[٣]، وقيل: ﴿ٱلَّذِى﴾ بدل.

قوله: «(وجامدا بين به أو أبدله) وجوبا على الأصح»

قال في التسهيل: «وإن كان جامدا محضا فهو عطف بيان على الأصح.»[٤] ومقابله قول أكثر المتأخرين: إنه نعت، ودعاهم إلى ذلك أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وهو غير صحيح؛ وممن ذهب إلى أنه عطف بيان الزجاج، وابن جني، وابن السيد، والسهيلي.[٥]

وقال ابن عصفور: «إن من حمله على النعت، لحظ فيه معنى الاشتقاق، فكأنه قال: مررت بهذا الحاضر، ومن حمله على البيان لحظ جموده.»[٦] اهـ

---

(١) «الكشاف» للزمخشري ١/ ٥٢٧، ولينظر: «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٨٨، و«البحر المحيط» لأبي حيان ٣/ ٦٩١، و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٣٨٣، و«همع الهوامع» ٣/ ١٤٤.

(٢) سورة المائدة، الآية:

(٣) سورة الهمزة، الآية: ٠١.

(٤) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص ١٧٠.

(٥) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٣٢٠-٣٢١، و«الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٩٣٤.

(٦) «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور ١/ ٢٩٧.

فقولـه: «على الأصح»، راجع لقوله: «بين به أو أبدله»، فليس في التسهيل، ولا (د).

قوله: «(واقطع أو اتبع) أو اجمع بينهما بشرط تقدم المتبع على الأصح»

قـال (د): «ولا يجوز تقديم المقطوع وتأخير المتبع، وجوز ذلك بعضهم، وصححه صاحب البسيط، وروى بيت «خرنـق» برفعهما، ونصبهما، ونصب الثاني، وعكسه.»[1] اهـ

و«خرنـق»، بكسـر المعجمة والنـون: امرأة شـاعرة[2]، أخـت طرفة لأمه، وبيتها المشار إليه هو:

لَا يَبْعَدَنْ قَومِي الذين هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ
النَّازِلُون بكل مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبُون مَعَاقِدَ الأُزْرِ

✿ التوكيد

قوله: «(بالضمير موصلا)»

وجعل منه: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ﴾[3]، و﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[4]؛ قال في المغنـي: «والصواب أنها، يعني: «كلا»، بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر، بدل كل، جائز، إذا كان مفيدا للإحاطة، نحو: قمتم ثلاثتكم، وبدل الكل لا يحتاج لضميـر، ويجوز في كل إيـلاء العوامل إذا لم يتصل بهـا الضمير، نحو: جاءني كل القـوم، فيجوز مجيئها بـدلا، بخلاف: جاءني كلهم، فلا يحسـن إلا في الضرورة،

(١) ينظر «التذييل» لأبي حيان ١٢/ ٢٩١.

(٢) هي خرنق بنت بدر بن هفان من بني سعد بن ضبيعة رهط الأعشى، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، وقيل: عمته. «الخزانة» ٥/ ٥٥، وانظر الشاهد في «الكتاب» ١/ ٢٠٢، و«شرح التسهيل» ٣/ ٩٨.

(٣) سورة غافر، الآية: (٤) سورة البقرة، الآية:

هذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرجها ابن مالك على أن «كلا» حال، وفيه ضعفان: تنكير كل، بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى، وهو نادر، كقول بعضهم: «مررت بهم كلا»، أي جميعا؛ وتقدم الحال على عاملها الظرف.»[1] اهـ

وقال في الآية الثاني: «ولو كان «جميعا» توكيدا لقيل جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يحمل عليه التنزيل، والصواب: أنه حال.»اهـ

وأما قوله[2]:

[كَم قَدذَكَرتكَ لَو أُجْزَى بِذِكْرِكِمُ] يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّـاسِ بِالْقَمَرِ

فقيل: استغنى فيه بمثل الظاهر الأول، عن ضميره؛ وقيل: من باب: «مررت برجل كل رجل»، فهو نعت، لا توكيد[3].

قوله: «(وبعد كل) لا قبلها على الأصح»

مقابله ما قاله في الارتشاف أن البداءة بكل على أجمع، من باب الأولوية[4].

قوله: «(أكدوا بأجمعا...الخ) بلا عطف على الأصح»

قال الأشموني: «لا يجوز عطف بعضها على بعض، فلا يقال: قام زيد نفسه وعينه، ولا: جاء القوم كلهم وأجمعون، وأجازه بعضهم، وهو قول ابن الطراوة.»[5] اهـ

---

(١) كلام المغني منقول بغير ترتيب، «المغني» لابن هشام ١/ ٢١٣.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ص١٣٤، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٢٩٢، و«المغني» ٣/ ٨٨.

(٣) القول الأول لابن مالك، ورجحه ابن هشام، والثاني لأبي حيان؛ «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٩٢؛ و«التذييل» لأبي حيان ١٢/ ١٨٨؛ و«المغني» لابن هشام ١/ ٢١٣.

(٤) الذي في المطبوع من «الارتشاف» قوله: «وإذا اجتمعت ألفاظ التحقيق بدأت بالنفس ثم بالعين مرتبا، وقيل على طريق الأحسنية، أو ما هو للشمول بدأت، ثم بأجمع مرتبا، وقيل عن طريق الأولوية»، ويظهر أن فيه سقطا، وأصل الكلام: «... بدأت بكل، ثم بأجمع» «الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٩٥١.

(٥) «شرح الأشموني» مع حاشية الصبان ٣/ ١١٣.

قلت: وبه تعلم أن الخلاف أعم مما في الطرر.

قوله: «(جمعاهما كذا...) على الأصح»

هذا نص السهيلي، قال «د»: «وذلك أن الفراء لم يجز في «أجمعين» و«جمع» إلا التوكيد، وأجاز في مفرديهما الحال، وأجاز ابن درستويه حالية «أجمعين»، وهو الحق؛ لصحة الحديث: ((فصلوا جلوسا أجمعين))، وممن صحح النصب القاضي عياض، قال: إنه حال، وقيل: هو توكيد لضمير منصوب محذوف، أي: أعنيكم أجمعين، وهو مبني على جواز حذف المؤكد؛ ولا يجيز البصريون الحالية في شيء من هذه الألفاظ؛ لأنها معارف، وكلام «المص» يوهم أنه لا خلاف في «أجمع»، و«جمعاء»، وليس كذلك.»[1] اهـ.

فائدة: ابن درستويه: بضم الدال المهملة، والراء؛ وعياض: بكسر العين وتخفيف الياء آخر الحروف.

قوله: «(لن تفيدا ** جمعا كمجتمعة توكيدا) وأجاز الشلوبيني في أجمع، وحمل عليه قوله[2]:

أَرمي عليها وهْيَ فَرْعٌ أَجْمَعُ [وَهْيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ]»

ويحتمل أنه توكيد للنكرة على مذهب الكوفيين، قاله «د»[3].

قلت: إنما يتأتى هذا الاحتمال على القول بالاطلاق في توكيد النكرة، أي: سواء كانت مؤقتة أم لا، وقد نقله ابن مالك في شرح التسهيل.[4]

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٩٥، و«التذييل» لأبي حيان ١٢/ ١٩٩-٢٠٠.

(٢) البيت لحميد الأرقط، وانظره في «الخصائص» ٢/ ٣٠٩، و«شرح التسهيل» ٣/ ٢٩٥.

(٣) وذكر أبو حيان وجها ثالثا، وهو كونه توكيد للضمير «هي»، «التذييل» لأبي حيان ١٢/ ٢٠١.

(٤) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٩٦.

قوله: «(لم يغن عن مؤكَّد مؤكَّده) على الأصح»

هو قول الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب، وتبعهم ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد؛ لأن المقصود به تقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك[1]، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه، فإن سيبويه سأل الخليل عن نحو: «مررت بزيد، وأتاني أخوه، أنفسهما»، كيف ينطق بالتأكيد؟ فأجابه: يرفع بتقدير: هما صاحباي أنفسهما، أو ينصب بتقدير: أعني أنفسهما، ووافقهما على ذلك جماعة.

قوله: «(وإن يفد توكيد منكور قبل... الخ)»

وعن بعضهم: مطلقا، قال (د): «وفي شرح (المص) أن بعض الكوفيين أجازه، وإن لم يفد[2]، وهو بعيد جدا، وكيف يجيز عاقل التكلم بشيء مع اعترافه أنه لا يفيد؛ ثم إنه، هو، نقل في شرح العمدة الاتفاق على المنع إذا لم يفد.»

قوله: «(واغن بكلتا) على الأصح»

مقابله قول الكوفيين ومن وافقهم؛ قال (د): «كابن خروف، قال: وهو القياس على تثنية أحمر وحمراء، قال: ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه[3]؛ قال (المص): والصحيح المنع، لاستغناء العرب بكلا وكلتا عن تثنيتهما.[4]

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٩٨.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٢٩٦.

(٣) «شرح الجمل» لابن خروف ١/ ٣٣٨.

(٤) «التسهيل: لابن مالك ص١٦٥؛ و«شرحه» له أيضا ٣/ ٢٩٣.

✿ عطف البيان

قولـه: «(فأولينـه من وفـاق الأول... الـخ) ... خلافا للزمخشـري، وجعل ﴿مَقَامِ إِبْرَٰهِيمَ﴾[(١)]، عطف على ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ﴾[(٢)]»

قال (خ): «وهو مخالف لإجماعهم؛ لأن البصريين والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة، وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر، ولا يجوز أن يكون بدلا؛ لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددا، وكان البدل غير [واف بالعـدة][(٣)] تعين القطع، وإنما التقدير: «منها مقام إبراهيم»، أو: «بعضها مقام إبراهيم»، فهو مبتدأ أو خبر مبتدأ.»[(٤)]

«ولا يجب كونه أوضح من المتبوع على الأصح.»

مقابله قول الزمخشري والجرجاني: يشترط كونه أخص من متبوعه، وليس بصحيح؛ لقول سيبويه: إن «ذا الجمة» من: «يا هذا ذا الجمة» عطف بيان، من أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة.»[(٥)] اهـ.

وفي بعض الكتب: «ولا يجب كونه أخص»[(٦)]، وهما عبارتان متقاربتان.

✿ عطف النسق

قوله: «(حتى أم أو) على الأصح»

---

(١) سورة آل عمران، الآية: (٢) جزء من الآية السابقة.

(٣) ما بين المعقوفتين بياض في المخطوط، والمثبت مأخوذ من كلام الأزهري في التصريح، ٢/ ١٤٩

(٤) «التصريح» للأزهري ٢/ ١٤٩.

(٥) «تسهيل الفوائد» لابن مالك ص١٧١؛ و«شرحه» له أيضا ٣/ ٣٢٦؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٤٢٤.

(٦) هذه العبارة هي الموجودة في النسـخة المطبوعة، «تقريب طرة ابن بونا» ٢/ ٥٠٩؛ وعبارة التسهيل: «ولا يمتنع كونه أخص من المتبوع على الأصح» ص١٧١.

مقابلـه قول أكثـر النحويين؛ فإنهم جعلـوا «أم» و «أو» مشـتـركين في اللفظ لا في المعنـى، قـال ابن مالـك: «والصحيح أنهما يشـتركان[١] لفظا ومعنى، ما لـم يقتضيا إضرابـا؛ لأن القائل: «أزيـد في الدر أم عمرو؟» عالـم بأن الذي في الدار أحـد المذكورين، وغير عالـم بتعيينه، فالذي بعد «أم» مسـاو للذي قبلها في الصلاحيـة لثبوت الاسـتقرار في الدار وانتفائه، وحصول المسـاواة إنما هو بـ»أم»، وكذلك «أو» مشرّكة لما بعدها وما قبلها، فيما يجاء به لأجله، من شك أو غيره»[٢]؛ أما إذا اقتضيا إضرابا، فإنما يشتركان لفظا فقط.

قولـه: «(وأتبعت لفظا فحسـب بل ولا ** لكن) علـى الأصح، بواو وبلاه على الأصح»

مقابل الأول قول يونس بن حبيب: إنها حرف استدراك، وليست بعاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد، ووافقه ابن مالك في التسهيل[٣].

وأما الثاني فمقابله قول الفارسي وأكثر النحويين أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لـم تدخل عليها الواو[٤]؛ ومقابله أيضا ما صححه ابن عصفور من أنها عاطفة، ولا تستعمل إلا مع الواو، ومع ذلك زائدة.[٥]

---

(١) الذي في شرح التسـهيل: «يشركان» بدون تاء، في جميع هذه المواضع، وهو أوضح مما عند المؤلف؛ لأن المراد أن الحرفين يدلان على التشـريك بين المعطوف والمعطوف عليه في اللفظ والمعنى، لا أنّ الحرفين مشتركان في المعنى.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٣٤٨.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص١٧١.

(٤) «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ٥٩.

(٥) أي: أن العاطـف هو لكن، والواو زائدة، وهذا القول نسبه له أبو حيان في «التذييـل» ١٣/ ٥٩-٦٠، دون مصـدر، وذكـر ناظر الجيـش في «التمهيد» ٧/ ٣٤٢٩، أنه قاله في شـرح الإيضاح، وقد مثّل ابن عصفور نفسـه في شـرح الجمل للكن مجردة عن الواو، ولـم يشـترط لها إلا أن تكون مسـبوقة بنفي «شرح الجمل» لابن عصفور ١/ ١٩٩.

«وإن تلتهما جملة، فحرف ابتداء، على الأصح».

مقابلـه قول ابن أبي الربيع أن لكـن، حين اقترانها بالواو، عاطفة جملة على جملة، وهو ظاهر مذهب سيبويه(١)، وقول الشارح: إن بل تعطف الجملة(٢).

قوله: «(وفي متى وكيف أين خلف)»

وحمل عليه قوله(٣):

إذا قَلَّ مـالُ المـرْءِ لانَـت قَنَاتُـه ... وهَـانَ على الأدْنـى فكَيْـفَ الأبَاعِدِ

[فحـذف المبتدأ والجار أو بالعطف بالفـاء، ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية.](٤)

قوله: «(واخصص بها عطف الذي لا يغني ** متبوعه) على الأصح»

قال المرادي: وأجاز الكسائي في: «ظننت زيدا وعمرا مختصمين»، العطف بالفاء، وثم، ومنع ذلك الفراء، والبصريون(٥).

---

(١) «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ١٥٧. (٢) «شرح ابن الناظم على الألفية» ص ٣٨٣.

(٣) قائل البيت مجهول، وانظره في «المغني» ٣/ ١٤٤، و«همع الهوامع» ٣/ ٢١٩.

(٤) مـا بيـن المعقوفتين ورد هكذا في المخطوط، وهو غير واضح؛ لأن ما ذكره، توجيه القول المخالف لمـا ذكره صاحب الطـرة في البيت؛ لأن البيت وجه بأوجه متعددة، أحدهـا أن كيف عاطفة، ولأجل ذلك سـاقها في الطرة، وما في الحاشـية بيان لتوجيهات أخرى ذكرها ابن هشـام، فقال: «زعم قوم أن كيف تأتي عاطفة، وممن زعم ذلك عيسى بن موهب» ذكره في كتاب العلل، وأنشد عليه

إذا قـل مـال المـرء لانـت قناته ... وهـان على الأدنى فكيف الأباعد

وهذا خطأ؛ لاقترانها بالفاء؛ وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية، ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافـة مبتدأ محذوف؛ أي: فكيف حال الأباعد، فحـذف المبتدأ على حد قراءة ابن جماز ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾، أو بتقدير: فكيف الهوان على الأباعد، فحذف المبتدأ والجار، أو بالعطف بالفاء، ثم أقحمت كيف بين العاطف والمعطوف؛ لإفادة الأولوية بالحكم.» «المغني» لابن هشام ١/ ٢٢٤-٢٢٥.

(٥) «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ٧٥؛ و«المساعد» لابن عقيل ٢/ ٤٤٥.

قوله: «(وربما عاقبت الواو) وخرج عليه قوله: قفا نبك... الخ»

وقيل: التقدير: بين أماكن الدَّخول[1]، فهو كقولك: «جلست بين الزيدين فالعمرين».

وقوله: «إن من ساد ثم ساد أبوه... الخ»

وخرجه ابن عصفور على أن الجد أتاه السؤدد من قِبَلِ الأب، والأب من قِبَلِ الابن، كما قال ابن الرومي[2]:

قَالوا أبو الصَّقر من شَيْبَانَ قلت لهم ... كلّا لعَمْرِي وَلكن منهُ شيبانُ
وكَم أبٍ قَدْ عَلَا بابن ذُرَى حَسَبٍ ... كَمَا عَلَتْ برسُولِ الله عَدْنَانُ

قاله «د».[3]

قوله: «(بالزيد الاخفش الكبير يحكم... الخ) وحمل عليه قوله: فما بال من أسعى... الخ»

قال: «ويمكن أن تكون الواو في هذا عاطفة، والمعطوف عليه مقدرا، لدلالة عليه، أي: فما بال من أسعى لجبره مراقبة لحاله، يهمل، أي: وينوي كسري، ويعاملني بالضد من معاملتي، فأرقب مصلحته، ويهمني جبره، ويريد كسري.» اهـ

والأخفش والكوفيون بزيادة «ثم» وحملوا عليه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ الآية، وقول الشاعر[4]:

أَرَاني إذَا أَصْبحْتُ [أَصْبحْتُ] ذَا هَوى ... فَثُمَّ إذَا أمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غَادِيا

---

(١) «أوضح المسالك» لابن هشام ٣/ ٣٥٩. (٢) ديوان ابن الرومي ٣/ ٣٧٣.

(٣) ينظر «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ٩١؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٧/ ٣٤٤٦.

(٤) البيت لزهير في «المغني» ٣/ ٢٢٠، وهو في ديوانه ص١٠٧، بلفظ: «أراني إذا ما بتُّ بتُّ على هوى ** فثُمَّ إذا أصبحتُ أصبحت غاديا»، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٣٥٦.

وخرجت الآية على حذف الجواب، أي: التجأوا إليه واستغفَروه، ثم تاب عليهم.

وخرّج البيت على زيادة الفاء[1]، قاله «د»، ثم قال: «فإن قلت: اللازم زيادة أحد الحرفين، فلم تعينت الفاء للزيادة؟ قلت: لأنه على زيادتها الفاء مقدرة، وقد عهدنا زيادتها، ولم تعهد زيادة «ثم».»

قوله: «(بعضا بحتى اعطف) على الأصح»

مقابله قول الكوفيين أن «حتى» ليست عاطفة، وحملوا ما بعدها على إضمار عامل.

«وإن تلتها جملة، فحرف ابتداء على الأصح»

مقابله قول ابن السيد في قول امرئ القيس[2]:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهم   وَحَتَّى الجِيَادُ مَا يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ

إن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم.[3]

قوله: «(وأم بها اعطف إثر همز التسوية) ...وكذا هل على أحد القولين، وحمل عليه الحديث: ((هل تزوجت بكرا أم ثيبا))[4].»

قال (د): «ولا نسلم أنها في الحديث متصلة؛ لجواز أن تكون منقطعة، و«ثيبا» مفعولا به بفعل محذوف، فاستفهم أولا، ثم أضرب، واستفهم ثانيا، والتقدير: أتزوجت ثيبا؟»

---

(١) «المغني» لابن هشام ١/ ١٣٨.

(٢) «الكتاب» ٣/ ٢٧، و«المغني» ٢/ ٢٨٣، و«تمهيد القواعد» ٤/ ١٩٤٣.

(٣) «المغني» لابن هشام ١/ ١٤٨.

(٤) رواه البخاري برقم ٢٩٦٧، ومسلم برقم ٧١٥، عن جابر بن عبد الله ﷺ.

قوله: «(وبمعنى بل وفت) مع استفهام اتفاقا، ودونه على الأصح»

وقال ابن هشام: «نقل ابن الشجري عن البصريين أنها أبدا بمعنى «بل» والهمزة جميعا.[1]

قوله: «(وإضراب بها أيضا نمي) في قول الكوفيين مطلقا»

أي من غير اعتبار القيدين الذين ذكرهما سيبويه، وهما: تقدم نفي أو نهي؛ والثاني: إعادة العامل، نحو: «ما قام زيد، أو ما قام عمرو»، و «لا تضرب زيدا، أو لا تضرب عمرا».

قوله: «(وربما عاقبت الواو) ...وقد تعاقبها الواو، وحمل عليه قوله:

وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا أشفى إذا لغليلي»

ويحتمل أن يكون الأصل «مِن الصبر»، أي: أحدهما، ثم حذف «مِن»، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ ﴾[2]، ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه بمن.[3]

قلت: فهو على تأويل الرواية بمِن، من باب المصاحبة، نحو: «هذا بين زيد وعمرو».

قوله: «(وهمزها افتحن وميمها جعل ** ياء) والحالة هذه، وقيل: مطلقا»

لم يذكر ([...])[4]، ولا صاحب القاموس[5]، قلب ميمها ياء، إلا مع الفتح، فانظر من القائل بالإطلاق.[6]

---

(١) «المغني» لابن هشام ١/ ٦٧-٦٨.

(٢) سورة الأعراف، الآية:

(٣) « المغني» لابن هشام ٢/ ٢٢.

(٤) بياض في المخطوط.

(٥) «القاموس المحيط» للفيروز آبادي ص١٠٧٧، مادة «أمم».

(٦) ذكر أبو حيان في التذييل أن القلب مسموع مع فتح الهمزة وكسرها ١٣/ ١٤٣.

قوله: «(والأصل إن) على الأصح»

يعني أن مذهب (س)[١] أن «إما» مركبة من «إن» و «ما»، وقد تحذف، كقوله[٢]:

سَقَتْهُ الرَّوَاعِدُ مِن صَيِّفٍ ... وَإِن مِن خَرِيفٍ فَلَنْ يُعْدَمَا

وقال الأصمَعي، بفتح الميم، والمبرد[٣]: «إن» في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى: إن سقته من خريف، فلن يعدم الري، وليس بشيء؛ لأن المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال، ومع الشرط، لا يلزم ذلك.

وقال ابن[٤] عبيدة[٥]: «إن» في البيت زائدة؛ قاله في المغني.[٦]

قوله: «(وأول لكن نفيا أو نهيا) وجوبا على الأصح»

مقابله قول الكوفيين، قال في المغني: فإن قلت: قام زيد، ثم جئت بلكن، جعلتها حرف ابتداء، ثم جئت بالجملة، فقلت: لكن عمرو لم يقم؛ وأجاز الكوفيون: لكن عمرو، على العطف، وليس بمسموع.[٧]

قوله: «(في النظم والنثر) وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرُۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٨].»

---

(١) «الكتاب» لسيبويه ١/ ٢٦٧-٢٦٨؛ و«شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٣٦٧.

(٢) البت للنمر بن تولب، «الكتاب» ١٢٦٧، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٣٦٧، و«المغني» ٢/ ٣٧٨، و«شواهد العيني» ٤/ ١٦٣٧.

(٣) «الانتصار» للتميمي ص ٩٣-٩٤.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «أبو عبيدة».

(٥) «إيضاح الشعر» للفارسي ص ١٠١.

(٦) «المغني» لابن هشام ١/ ٨٠؛ ولينظر «الانتصار» للتميمي ص ٩٣-٩٤؛ و«التذييل» لأبي حيان ١٣/ ١٤٧-١٤٨.

(٧) «المغني» لابن هشام ١/ ٣٠٦.

(٨) سورة البقرة، الآية:

وجعله الزمخشري معطوفا على سبيل الله، المجرور بعن[١]، ويلزم عليه العطف على المصدر قبل كمال صلته، وهو محذوف[٢].

قوله: «(ومطلقا سواه حظلا)»

اعلم أن العطف على معمولين، أو معمولات عامل واحد جائز اتفاقا، نحو: كان زيد ذاهبا، وعمرو جالسا، وأعلم زيد أبا بكر سعيدا منطلقا وعمرو خالدا بشرا جالسا، ولا يجوز العطف على معمولات عوامل باتفاق، فلا يجوز: «إن زيدا ضارب أبوه لعمرو، وأخاك غلامُه بكرا» اتفاقا، وأما العطف على معمولي عاملين، فأجازه الأخفش بشرطين، وهما: كون أحدهما جارا؛ والثاني: أن يفصل[٣] المعطوف أو ينفصل بلا، نحو: «إن في الدار زيدا والحجرة عمرا» أو «ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو»، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ﴾ في قراءة من نصب آيات، ومنه قوله[٤]:

أَكُلَّ امرِئٍ تحسِبِين امرأً ... [وَنَاراً تَوَقَّدُ بِاللَّيل نَارا]

ومثله في الشعر كثير، فإن فقد الشرط الأول، وهو كون أحدهما جارا، فقد ذكر ابن مالك الإجماع على منع العطف إذ ذاك، فلا يجوز: «كان آكلا طعامك زيد وتمرك بكر» أي: وكان آكلا تمرك بكر، قال ابن مالك: «ونقل ابن الحاجب جواز العطف على معمولي عاملين، مذهب لم أر أحدا حكاه غيره مع اجتهادي في البحث.»[٥]

---

(١) «الكشاف» للزمخشري ص١٢٧.

(٢) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «وهو محذور».

(٣) هكذا في المخطوط، والصواب: «أن لا يفصل المعطوف، أو ينفصل بلا».

(٤) البيت لأبي دؤاد الإيادي، «الكتاب» ١/ ٦٦، وانظره في «شرح التسهيل» ١/ ٣٨٨، و«المغني» ٣/ ٥٣٧.

(٥) قائل هذا الكلام، هو ابن النحاس، «التعليقة» لابن النحاس ص٢٩٩، وقد حكاه عنه أبو حيان في =

قلت: حكى السيوطي في جواز العطف على معمولي عاملين سبعة أقوال، فانظرها إن شئت.[١]

قوله: «(وبين عاطف ومعطوف) غير فعل على الأصح»

فلا يجوز: «قام زيد والله[٢] قعد» وإطلاق المغاربة يقتضي جوازه إن كان حرف العطف على أكثر من حرف واحد، قاله (د).[٣]

قوله: «(وبعض ذا اختيارا) مطلقا»

أي: سواء كان العاطف حرفا واحدا أو لا، وتأولوا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ﴾[٤]، بأنه عطف ظرف ومفعول على ظرف ومفعول، بلا فاصل، والتقدير: إن الله يأمركم إذا ائتمنتم أن تؤدوا الامانات إلى أهلها، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل، كما في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ حَسَنَةً﴾[٥].[٦]

= «التذييل» ١٣/ ١٧٨، وأما ابن مالك فقد اكتفى بحكاية الإجماع على منع الصورة، ولم يذكر قول ابن الحاجب، وهذا القول ذكره الفارسي، وينسب للأخفش، إلا أن نسبته له ضعيفة، وقد اعترض أبو حيان وابن عقيل على ابن مالك في ادعائه الإجماع على منع هذه الصورة «التذييل» ١٣/ ١٧٨، و«المساعد» ٢/ ٤٧١، وكلام ابن الحاجب الذي انتقده ابن النحاس موجود في شرحه على الكافية ٢/ ٦٤٢-٦٤٣.

(١) «همع الهوامع» للسيوطي ٣/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) هكذا ورد في المخطوط، ولعل الصواب زيادة حرف عطف قبل القسم هكذا: «قام زيد ثم والله قعد»؛ ليحصل الفصل بين العاطف والمعطوف بالقسم، مع كون العاطف على أكثر من حرف.

(٣) «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ٢١٣؛ وممن أطلق القول في نسبته إليهم ابن عقيل «المساعد» ٢/ ٤٧٨؛ وهو ظاهر كلام ابن عصفور في المقرب ١/ ٢٣٤.

(٤) سورة النساء، الآية:

(٥) سورة البقرة، الآية:

(٦) «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ٢١٢.

۞ البدل

قوله: «(وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب)» ...وحمل عليه قوله[١]:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةُ لَعَسٌ وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ»

قال «د»: «وقيل:[٢] البيت على التقديم والتأخير، أي: في شفتيها حوة، وفي اللثات لعس، وأيده بعضهم بأن ذا الرمة يدخل في شعره التقديم والتأخير كثيرا.»[٣] انظر بقية كلامه.

قوله: «(وجا من الغائب) مطلقا»

أي: سواء كان بدل كل أو بعض أو غيرهما.

۞ النداء

قوله: «(وابن المعرف) على الأصح»

مقابله قول الكسائي والرياشي: ضمة «يا زيد» ونحوه، ضمة إعراب.

قوله: «(لؤمان نومان كذا) والأصح أن مفعلان يطرد مدحا وذما»

مقابله قول ابن السيد أنه يختص بالذم، وأن مكرمانا تصحيف مكذبان، وليس بشيء، قاله الأشموني.[٤]

قوله: «(واطردا ** في سب الانثى) على الأصح»

قال المرادي: «كلام (المص)[٥]، يعني ابن مالك في الكافية والتسهيل،

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص١٨٧، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٢/ ٣٢٨، و«توضيح المقاصد» ٢/ ١٠٤١، و«شواهد العيني» ٤/ ١٦٨٤.

(٢) هذا التأويل أبو جعفر بن رشيد المالقي، واستحسنه أبو حيان في «التذييل» ١٣/ ٣٢.

(٣) ينظر «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ٣٢.

(٤) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٢٣٧.

(٥) «التسهيل» لابن مالك ص ١٨٧، وشرحه له أيضا ٣/ ٤١٩.

وكلام الشارح[١]، يوهم أن في القياس عليه خلافا، لقصره على سيبويه وحده، قال الشيخ أبو حيان: «ولا أعلم فيه خلافا»[٢]، وفي «الارتشاف»، في باب مالا ينصرف، قال بعضهم: «لا يقاس، فلا يقال يا قباح، قياسا على فساق».[٣]

قوله: «(ومنتهى المندوب) ومنتهى صفته، ومنتهى ما أضيفت إليه، على الأصح»

اعلم أن في إلحاق هاء السكت صفة المندوب نحو: وازيد الطويلاه، والمجرور بإضافتها كقوله[٤]:

كَمْ قَائِلٍ يَا أَسْعَدُ بْنَ سَعْدَاهْ ... [كُلُّ امرِئٍ بَاكٍ عَلَيْكَ أَوَّاهْ]

خلافا؛ ذهب يونس[٥] إلى قياس ذلك، والجمهور على المنع فيهما[٦]، وابن الحاجب وغيره[٧]، حكوا الخلاف بين يونس والخليل في جواز لحاق علامة المندوب لصفته، فيونس يجيزه، والخليل يمنعه.

قوله: «(والعجز احذف من مركب) على الأصح»

مقابله قول ابن كيسان: لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب، بل إن حذفت الحرف والحرفين فقلت: «يا بعلب» و «يا حضرم» لم أر به بأسا[٨]، والمنقول أن العرب لم ترخم المركب، وإنما أجازه النحويون قياسا.[٩]

---

(١) «شرح ابن الناظم على الألفية» ص٤١٥. (٢) «التذييل» لأبي حيان ١٤/ ١١.

(٣) «الارتشاف» لأبي حيان ٢/ ٨٧٢.

(٤) قائل البيت مجهول، وانظره في «شرح التسهيل» ٣/ ٤١٦، و«التذييل» ١٣/ ٣٧٧.

(٥) «الكتاب» لسيبويه ٢/ ٢٢٦، وهو اختيار ابن مالك «التسهيل» ص١٨٥.

(٦) «التذييل» لأبي حيان ١٣/ ٣٧٥.

(٧) «شرح المقدمة الكافية» لابن الحاجب ٢/ ٤٥٢، و«شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٤١٦.

(٨) «التذييل» لأبي حيان ١٤/ ٢٢. (٩) «التذييل» ١٤/ ٢٢.

قوله: «(ولاضطرار رخموا دون ندا ** الخ) إلا ما شذ من: يا صاح، وأطرق كرى، على الأصح»

مقابله قول المبرد[1]: إن «كرا» ليس بمرخم، إنما هو ذكر الكروان.

✿ التحذير

قوله: «(ذا لإيا انسب) مطلقا»

أي: سواء كررت، نحو: «إياك إياك أن تبتل بالماء»، أم لا، نحو: «إياك والشر».

قوله: «(إلا مع العطف أو التكرار)»

وقال الجزولي: يقبح الإظهار فيه، ولا يمتنع.[2]

✿ أسماء الأفعال والأصوات

قوله: «(وغيره كوي... الخ) كقوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾[3] على أحد التأويلين»

وهو أن «وي» اسم فعل بمعنى: أعجب، والكاف للتعليل، و«أنّ» مصدرية؛ أي: أعجب لعدم إفلاح الكافرين؛ وهو قول الخليل وسيبويه، وقال الكسائي[4]: هو من ويلك، فهما كلمة واحدة، كقول عنترة[5]:

وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وأَبْرَأَ سُقْمَهَا ... قِيلُ الفَوَارِسِ: وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

---

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٤٣٢؛ وهذا ظاهر قول المبرد في الكامل ٢/ ٤٣؛ والذي في «المقتضب» له أيضا أنه من ترخيم «كروان» ٤/ ٢٦١.

(٢) ذكر الجزولي في مقدمته في النحو أن ذلك قبيح عند قوم، وممتنع عند آخرين ص٢٧٢.

(٣) سورة القصص، الآية:

(٤) «الخصائص» لابن جني ٣/ ٤٠.

(٥) هو بيت من معلقته، انظره في «توضيح المقاصد» ٣/ ١١٦٢، و«المغني» ٤/ ٤٢٣، و«شواهد العيني» ٤/ ١٧٩٣.

وقيل: بمعنى: ألم تر؟؛ قاله في القاموس.[١]

قوله: «(وأخر ما لذي فيه العمل) ...وأما قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[٢] وقول الراجز[٣]:

يَا أَيُّها المَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا ... إِنِّي رَأَيْتُ القَوْمَ يَحْمَدُونَكَا

فمؤولان»

بأن «كتاب» منصوب بمحذوف، تقديره: الزموا كتاب الله، و«دلوي» مبتدأ، وخبره: «دونك»، أو منصوب بـ[.....][٤] محذوف.

✿ نونا التوكيد

قولـه: «(وقَلَّ بعد ما ولـم وبعد لا) ...وخرج عليه قولـه تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ﴾[٥]»

وخـرّج على أن لا ناهيـة، والأصل: لا تتعرضوا للفتنـة فتصيبكم، ثم عدل عن السبب إلى المسبب.[٦]

قوله: «(وآخر المؤكد) المسند إلى اسم ظاهر مطلقا»

يعنـي: سـواء كان صحيحا، أو معتلا، نحـو: «ليقومن زيـد، ويدعون زيد، ويرمين زيد».

---

(١) «القاموس» للفيروز آبادي ص ١٣٤٥ مادة «وي».
(٢) سورة النساء، الآية:
(٣) البيت لجاهلي من بني أسعد بن عمرو، انظره في «شرح التسهيل» ٢/ ١٣٧، و«توضيح المقاصد» ٣/ ١١٦٢، و«الخزانة» ٦/ ٢٠٤.
(٤) كلمة غير واضحة في المخطوط، والمعنى أن من أوجه تأويل البيت أن يكون قوله: «دلوي» منصوبا بعامل محذوف، مثل «تناول دلوي»، «التذييل» لأبي حيان ١٤/ ٣٤٤.
(٥) سورة الأنفال، الآية:
(٦) «التصريح» للأزهري ٢/ ٣٠٣.

❁ ما لا ينصرف

قولـه: «(وزائدا فعلان) ...إمـا لأن مؤنثه فعلى، أو لا مؤنـث له كـ»لحيان» على الأصح»

قـال «د»: «وهـذا فيه خـلاف، والصحيح منع صرفه؛ لأنـه، وإن لم يكن له «فعلـى» وجـودا، فله تقديـرا، لأنا لو فرضنا لـه مؤنثا لكان فعلـى أولى به من فعلانة، لأن باب فعلى أوسع من باب ندمان، ولأن المقدر في حكم الموجود، بدليل الإجملع على منع الصرف في أكمر وآدر مع أنه لا مؤنث له.»[١] اهـ.

ومثله في المرادي والأشموني[٢]، فذكروا القول ولم يسموا قائله.

قولـه: «(ووزن مثنى وثلاث كهمـا ** من واحد لأربع) اتفاقا، وفي البواقي على الأصح»

قال الأشموني: «واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يقاس على ما سمع، وهو مذهب الكوفيين، والزجاج.

فائدة: الزجاج: هو أبو القاسم الزجاجي، نسب لشيخه أبي إسحاق الزجاج.

الثاني: لا يقاس، وهو مذهب جمهور البصريين.

الثالث: يقاس على «فُعَال» لكثرته، لا على مَفعَل.»[٣]

قال الشـيخ أبـو حيان: «والصحيـح أن البناءين مسـموعان مـن واحد إلى عشرة، وحكى أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم، ويعقوب بن السكيت من

(١) ينظر شرح ابن الناظم ٤٥٣؛ و«التصريح» للأزهري ٢/ ٣٢٣.

(٢) «توضيح المقاصد» للمرادي ٤/ ١١٩١؛ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٣٤٢.

(٣) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٣٥٣.

أُحاد، إلى عُشار، ولمن حفظ حجة على من لم يحفظ».[1] اهـ منه بخ.

وبه تعلم أن الأصح هو قول أبي حيان، ومقابله قول جمهور البصريين.[2]

قوله: «(وكن لجمع مشبه مفاعلا ** أو المفاعيل) على الأصح»

مقابله ما قاله الأشموني وغيره: «أجاز بعضهم صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا.»[3]

قلت: مراده ببعضهم، الفراء.[4]

قوله: «(وزيد اسم امرأة لا اسم ذكر **) على الأصح فيهن»

هو راجع لعادم الارتقاء، وهو ثلاثة أنواع:

محرك الوسط كـ«سقر»، و«لظى»، خلافا لابن الأنباري، فإنه جعله ذا وجهين.[5]

الثاني: ما نقل من مذكر إلى مؤنث، كـ«زيد» اسم امرأة، فذهب عيسى بن عمرو والجرمي، والمبرد، إلى أنه ذو وجهين، واختلف النقل عن يونس.[6]

الثالث: الأعجمي، نحو: «جور» و«ماه» اسما بلدين[7]؛ قال الأشموني: «وحكى بعضهم فيه وجهين»[8]، قال (د): «وقيل هو مترجح، لا يتحتم،

---

(١) ينظر «توضيح المقاصد» للمرادي ٤/ ١١٩٧؛ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٣٥٣؛ و«التصريح» للأزهري ٢/ ٣٢٦.

(٢) وصحح ابن هشام أيضا ما حكاه الشيباني في «أوضح المسالك» ٤/ ١٢٢.

(٣) «توضيح المقاصد» للمرادي ٤/ ١٢٢٧؛ وشرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٤٠٣.

(٤) وحكي عن الأخفش أيضا، «المساعد» لابن عقيل ٣/ ٤٤.

(٥) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٢٠؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٢/ ٨٧٩.

(٦) «المقتضب» للمبرد ٣/ ٣٥١-٣٥٢؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٢/ ٨٨١-٨٨٢.

(٧) «المساعد» لابن عقيل ٣/ ٢٤.

(٨) شرح الأشموني مع حاشية الصبان ٣/ ٣٧٢.

كـ«هند»، ولا أثر للعجمة في الثلاثي.» فذكر القول، ولم يذكر قائله.(١)

قوله: «(والمنع أحق) فيه من الصرف على الأصح»

مقابله قول أبي علي: الصرف أفصح.(٢)

قولـه: «(أو غالـب كأحمد ويعلـى) ...ولا يؤثر وزن هو بالفعـل أولى، أو موجود فيهما على السواء؛ وقال عيسى: إلا أن يكونا منقولين من لفظ، وحمل على ذلك قوله: أنا ابن جلا الخ»

وقيـل: التقديـر أنا ابن رجل جـلا الأمور، فيكون «جـلا» صفة لمحذوف، وفيه ما علمت.(٣)

وقيل: هو علم، ولكنه سمي بفعل مع ضميره، فحكمه الحكاية.(٤)

قوله: «(وما يصير علما من ذي ألف ** زيدت لإلحاق...) كأرطى وعلقى على الأصح»

وهو راجع لأرطى، أي: الأصح أن ألفه للإلحاق، وأن همزته أصلية، وقيل همزته زائدة، ووزنه «أفعل»، وعليه، فمانعه من الصرف وزن الفعل والعلمية؛ قاله (خ).(٥)

وأما علقى، فألفه للإلحاق اتفاقا.

---

(١) وممـن حكى تقفيـه الخلاف دون ذكر صاحبـه المرادي في «التوضيـح» ٤/ ١٢٠٧؛ وابن عقيل في «المسـاعد» ٣/ ٢٤؛ والأزهـري في «التصريـح» ٢/ ٣٣٢، وذكر أبو حيان في الارتشـاف أن ابن فرقد (ت١٧٩ هـ) حكى فيه الخلاف ٢/ ٨٨٩.

(٢) «الارتشاف» لأبي حيان ٢/ ٨٧٨.

(٣) أي: حـذف الموصـوف بالجملة دون شـرطه، خاصة وهو يلزم منه إضافة غيـر الظرف إلى الجملة «شرح الكافية» للرضي ١/ ١٨٣؛ و«التصريح» للأزهري ٢/ ٣٣٩.

(٤) «توضيح المقاصد» للمرادي ٤/ ١٢١٣؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٨/ ٣٩٨٧.

(٥) «التصريح» للأزهري ٢/ ٣٣٩.

قوله: «(والعدل والتعريف مانعا سحر) ونحوه كـ"أمس" على الأصح»

مقابلـه ما ذهب إليه صدر الأفاضل، وهو أبـو الفتح ناصر بن أبي المكارم، أن سـحر مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف، ومذهبه مردود بثلاثة أوجه:

أحدها: أنه خروج عن الأصل بكل وجه.

الثاني: أنه لو كان مبنيا، لضم كـ«قبل» و«بعد» والمنادى.

الثالث: أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب كما في حين ونحوه، لتساويهما في ضعف سبب البناء، بكونه عارضا.(١)

قوله: «(وهو نظير جشـما الخ) وقد اجتمعت اللغتان على الأصح في قوله: ومر دهر على وبار الخ»

مقابلـه أنهما لـم يجتمعا، وأن «وبـار» في آخر البيت معناه هلكـوا، والبيت للأعشى، وهو من مخلع البسيط.

قولـه: «(وما يكون منـه منقوصا ففي ** إعرابه) الظاهـر يقتفي نهج جوار على الأصح»

مقابلـه قـول يونس بـن حبيب(٢): تثبـت ياؤه رفعا سـاكنة، نحـو: «جاءت قاضـي»(٣)، وينصـب ويجر في بفتحـة على يائه كـ: «رأيـت قاضيَ»، و«مررت بقاضيَ»، بفتح الياء فيهما.

---

(١) «التمهيد» لناظر الجيش ٨/ ٣٩٩٦؛ و«شرح ابن التاظم» ص٤٦٧؛ و«التصريح» للأزهري ٢/ ٣٤٣.

(٢) وهو قول أبي زيد وعيسى والكسائي أيضا، «التمهيد» لناظر الجيش ٨/ ٤٠٤٧.

(٣) الكلام هنا على جعل «قاضي» علما على مؤنث، ولذلك أنث الفعل.

✿ التسمية بلفظ كائن ما كان

مصدرية، وهي وصلتها فاعل «كائن»، والتقدير: التسمية بلفظ كائن كونه.

قولـه: «(واحك ما انعطـف) إن كان مثنى او مجموعا علـى حده، أو جاريا مجرى أحدهما مطلقا»

أي: مـن غير تقيد بحالة، احـترازا من «كلا» و«كلتا»، فإن إجراءهما مجرى المثنى مقيد بالإضافة إلى الضمير.

قوله: «(والفعل غير مسند بعض حكى) وحمل عليه قوله: أنا ابن جلا الخ»

تقدم ما فيه، في باب منع الصرف.[1]

✿ إعراب الفعل

قوله: «(وبلن انصبه) وترد دعاء على رأي[2]، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾[3] وقول الشاعر[4]:

لَـن تَزَالُـوا كَذَلِكُـمْ ثُـمَّ لا زِلْـــ ــتُ لكـم خَالِـداً خُلُـودَ الجِبَـالِ»

ولا حجـة فيه لاحتمال أن تكـون «لن تزالوا» خبرا، لا دعاء، ولا يعينه كون المعطوف بثم دعاء.

وأمـا الآية، فتحتمل الخـبر، وأنها غير دعاء؛ لأن فعل الدعاء لا يسـتند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب، أو الغائب؛ ويرده البيت. قاله «د»، باختصار.[5]

(١) عند قول المصنف: «أو غالب كأحمد ويعلى». (٢) حكاه ابن السراج في «الأصول» ٢/ ١٧١.

(٣) سورة القصص، الآية: ١٦.

(٤) البيت لأعشـى ميمون، «الخزانة» ٩/ ٥٧٠، بهذا اللفظ: «لـن يزالوا كذلك ثم لا زلـ ** لهم خالدا خلود الجبال»، وبهذا اللفظ أورده في «شرح التسهيل» ٤/ ١٥، و«التذييل» ٤/ ١٢٢.

(٥) ينظر «شـرح التسـهيل» لابن مالـك «المغني» لابـن هشـام ٣/ ٥٠٨؛ و«التمهيد» لناظـر الجيش»

قوله: «(لا بعد علم) على الأصح»

مقابله قول الفراء وابن الأنباري[١] بجواز أن تقول: «علمت أن يخرجَ زيد» بنصب المضارع، مع بقاء العلم على حقيقته. قاله (د).

قلت: مع بقاء العلم على حقيقته، يشير به إلى أن العلم إذا أول بالظن، فمذهب سيبويه جواز النصب بعده.[٢]

قوله: «(ونصبوا بإذا المستقبلا الخ) لا بإضمان أن على الأصح»

مقابله قول[٣] قولي الخليل: إن إذا ناصبة بإضمار أن بعدها، واعترض عليه بأنها يليها ما لا تدخل عليه «أن» لا لفظا ولا تقديرا، نحو: ﴿إِذًا أَبَدًا﴾[٤]، والفعل المقرون باللام، نحو: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ﴾[٥]، وفعل الحال، نحو: «إذا صدقت». قاله (د).

ثم قال: «وفيه نظر؛ لأن الخليل إنما يقول بإضمار أن إذا نصبت المضارع، وإنما الذي يرده، أن «أن» لا تضمر إلا بعد عاطف، أو جار.»[٦] اهـ

قوله: «(وبعد نفي كان حتما أضمرا) ...وجعل منه: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[٧]»

٨/ ٤١٣٩؛ «التصريح» للأزهري ٢/ ٣٥٨.

(١) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٢٩، وشرحه له أيضا ٤/ ١٣، واستحسنه؛ و«التوضيح» للمرادي ٤/ ١٢٣٦.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٤/ ١٣.

(٣) هكذا وردت الكلمة في المخطوط، ولعل الصواب: «أحد قولي»؛ لأن الخليل نقل عنه في المسألة قولان، فحكى عنه أبو عبيدة أنها تنصب بأن مضمرة بعدها، وهو مذهب الزجاج والفارسي، وحكى عنه سيبويه أنها ناصبة بنفسها، «الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٦٥٠؛ و«التوضيح» للمرادي ٤/ ١٢٤١.

(٤) سورة الكهف، الآية: ٢٠.

(٥) سورة المومنون، الآية: ٩٢.

(٦) «حاشية الصبان» ٣/ ٤٢٥.

(٧) سورة يونس، الآية: ٣٧.

قال [...][١]: «ورد بأن ﴿أَن يُفۡتَرَىٰ﴾ في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن، وهو مصدر مثله؛ وفي هذا الرد نظر؛ لأن المراد بالقرآن المقروء، لا القراءة، والحق أن هذا ليس مما نحن فيه؛ لأن الكلام فيما الخبر فيه مزيد ونحوه.»[٢]

قوله: «(وبعد حتى الخ) وقد تأتي بمعنى إلا، وخرج عليه قوله[٣]:

ليس العَطَاءُ من الفُضُولِ سَمَاحَةً ... حتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلُ»

قال المرادي: «ولا حجة في البيت، لإمكان جعلها بمعنى إلى».[٤]

قوله: «(كنصب ما إلى التمني ينتسب) وفاقا للفراء»

وقال في المغني[٥]: «ويتأولون قراءة حفص، إما على أنه جواب للأمر، وهو ﴿ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا﴾[٦]، أو على العطف على الأسباب على حد قوله[٧]:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي ... [أَحَبُّ إِلَيّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ]

قوله: «(وبعد لما ويمين قبل لو) وخرّج عليه قوله: ويوما توافينا... الخ»

صواب العبارة: «وروي بهما قوله»؛ لأن رواية الجر لا تحتمل غير الزيادة.

---

(١) بياض في الأصل، والقائل هو الأزهري فالساقط هو رمز (خ).

(٢) التصريح» للأزهري ٢/ ٣٧٢.

(٣) البيت للمقنع الكندي، «الدرر اللوامع» للشنقيطي ٢/ ١٥، وانظره في «شرح التسهيل» ٤/ ٢٤، و«توضيح المسالك» ٣/ ١٢٥٠، و«المغني» ٢/ ٢٧٢.

(٤) «التوضيح» للمرادي ٤/ ١٢٥٠؛ ولينظر «التسهيل» لابن مالك ص٢٣٠-٢٣١، وشرحه له أيضا ٤/ ٢٢؛ و«المغني» لابن هشام ٢/ ٢٧٢.

(٥) «المغني» لابن هشام ٦/ ٩٠-٩١، ولينظر «شرح التسهيل» لابن مالك ٤/ ٣٤؛ وشرح ابنه على الألفية ص٤٨٨؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٦٨٣؛ و«التصريح» للأزهري ٢/ ٣٨٦.

(٦) سورة غافر، الآية: ٣٦.

(٧) البيت لميسون بنت بدحل الكلبية، زوجة معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «شواهد العيني» ٤/ ١٨٨٠، وانظره في «شرح التسهيل» ٤/ ٤٨، و«المغني» ٣/ ٤١٠.

قوله: «(وفسرت من بعد جملة)»

على الأصح؛ مقابله إنكار الكوفيين[1] لـ«أن» التفسيرية.

قوله: «(وحروفه انتفت)»

على الأصح؛ مقابله لابن عصفور[2] القائل: قد تكون للتفسير بعد صريح القول، وروي عن الزجاج مثله؛ انظر المغني.[3]

وهذان التصحيحان لم أجدهما في الطرر.[4]

قوله: «(وكونه ذات مجازاة لدى ** بعض ونفي... الخ) وأما قوله: أبا خراشة أما أنت ذا نفر... الخ وقوله تعالى: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ مِّثْلَ مَآ أُوتِيتُمْ﴾[5] فمؤولان»

اعلم أن الكوفيين احتجوا بالبيت على مجيء «أن» شرطية؛ قال ابن هشام[6]: «ويرجحه عندي أمور:

أحدها: توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد، والأصل التوافق، وقرئ بالوجهين في قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا﴾[7]، و﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ﴾[8]، ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ ٱلذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾[9]، وروي بالوجهين قوله[10]:

أَتَغْضَبُ إن أُذْنَا قُتَيْبَةَ حُزَّتَا ... [جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابنِ خَازِمِ]»

---

(١) «الارتشاف» لأبي حيان ١٦٩٢.

(٢) «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور ٢/ ٢٨٢.

(٣) «المغني» لابن هشام ١/ ١٩٨.

(٤) التصحيح الأول، الذي يقابله إنكار الكوفيين موجود في الطرة المطبوعة.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٧٢.

(٦) «المغني» لابن هشام ١/ ٥٧-٥٨.

(٧) سورة البقرة، الآية: ٢٨١.

(٨) سورة المائدة، الآية: ٠٣.

(٩) سورة الزخرف، الآية: ٠٤.

(١٠) البيت للفرزدق في ديوانه ص٦١٤، وانظره في «شرح التسهيل» ٤/ ٥٣، و«المغني» ١/ ١٥٣، و«الخزانة» ٩/ ٧٨.

قال[١]: فإنا لا نسلم أن الفاء في البيت جوابية، فلا[٢] يجوز أن تكون عاطفة أو سببية، والمعنى: يا أبا خراشة لأجل أن كنت ذا نفر افتخرت، فأنا أفتخر أيضا بأن قومي باقون لم تذهب بهم المجاعة».

واحتجوا بالآية على مجيء «أن» نافية، ورد بأن المعنى: ولا تومنوا أي: لا تصدقوا بأن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم من الكتب، إلا لمن تبع دينكم، وجملة القول اعتراض.[٣]

قوله: «(وشذ حذف أن ونصب... الخ) قيل: يقاس مطلقا[٤]»

أي: مع الرفع والنصب؛ وقيل: لايقاس مطلقا؛ وقيل: يقاس مع الرفع، لا مع النصب.[٥]

۞ عوامل الجزم

قوله: «(وانحذافها وفا) وجعل منه: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٦].»

وخرجها الأكثرون على حذف الشرط: «إن تقل لهم يقيموا الصلاة».

---

(١) هكذا في المخطوط، دون ذكر القائل، وظاهره أن القائل هو ابن هشام، وهذا غير صحيح، لعدم وجود ذلك في المغني، ولأن القائل يرد على قول الكوفيين الذي رجحه في المغني؛ لأن القائل هنا منع أن تكون الفاء في قوله: «فإن قومي» جوابا للشرط، بل تحتمل أن تكون عاطفة أو سببية.

(٢) هكذا في المخطوط، وهو غير واضح، ولعل الصواب: «بل يجوز» أو: «فيجوز»، بالإثبات بدل النفي.

(٣) «المغني» لابن هشام ١/ ٥٨.

(٤) «التسهيل» لابن مالك ص ٢٣٣، وشرحه له أيضا ٤/ ٥٠؛ و«التوضيح» للمرادي ٤/ ١٢٦٤.

(٥) «التصريح» للأزهري ٢/ ٣٩٢.

(٦) سورة إبراهيم، الآية: ٣٣.

واعلم أن في حذف لام الأمر أقوالا[1]: قيل: يجوز مطلقا؛ وقيل: لا يجوز مطلقا؛ ثالثها: يجوز في الشعر فقط، كقوله[2]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ　　　إِذَا[مَا][3] خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

رابعها: يجوز في الاختيار بعد قول، ولو كان غير أمر، نحو: «قلت له: يفعل» و«قل له: يفعل».

قوله: «(وقل فصل لا) مطلقا»

أي: في الشعر وغيره.

قوله: «(أي متى أيان أين إذما) على الأصح فيهما»

أشار به إلى قول الفراء[4]: إن حيث، وإذ، يجزمان دون الاقتران بـ«ما» الزائدة.

وفي بعض النسخ إسقاط لفظة «فيهما»، فيحتمل أن مقابله القول بأن إذما لا تجزم إلا في الضرورة.

قوله: «(وحرف إذما) على الأصح»

هو مذهب سيبويه[5]، ومقابله قول المبرد والفارسي وابن السراج[6]: إن إذما ظرف زمان، زيد عليها «ما».

---

(١) «الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٨٥٦.

(٢) البيت ينسب لأبي طالب، ولابني علي كرم الله وجهه، ولحسان بن ثابت، ولغيرهم، وانظره في «الكتاب» ٣/ ٨، و«شرح التسهيل» ٤/ ٦٠، و«شواهد العيني» ٤/ ١٩٠٦، «توضيح المقاصد» ٤/ ١٢٦٨، و«المغني» ٦/ ٤٩٢.

(٣) ما بين المعقوفتين ليس في المخطوط، ولكن وزن البيت لا يستقيم إلا به، كما أنه موجود في كل المراجع التي ذكرت الشاهد.

(٤) توضيح المقاصد» للمرادي ٤/ ١٢٧٦.　　(٥) «الكتاب» لسيبويه ٣/ ٥٦.

(٦) «شرح التسهيل» لابن مالك ٤/ ٦٧، و«الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٨٦٢.

قوله: «(وبإذا اجزم اضطرارا وبلو) وخرج عليه قوله: لو يشأ طار به ذو ميعة... الخ، وقوله[١]:

تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنْكَ ما صَنَعَتْ   إحْدَى نِسَاءِ بَنِي ذُهْلِ بنِ شَيْبَانَا»

وخرج على أن ضمة الإعراب سكنت تخفيفا، كقراءة أبي عمرو: ﴿يَنصُرْكُمْ﴾[٢] و﴿يُشْعِرْكُمْ﴾[٣] و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾[٤].[٥]

وخرج البيت الأول على أنه جاء على من قال: «شا، يشا»، بألف ثم أبدلت همزة ساكنة، كما في «العألم، والخأتم»، فليس سكونها بجزم. قاله (د).

قوله: «(وباقي الأدوات أسما) خلافا للسهيلي»

وتلميذه ابن يسعون في مهما، واستدل بقوله[٦]:

قَدْ أُوبِيَتْ كلَّ ماء وهي ظامِئَة   مَهما تُصِبْ أُفُقًا من بَارِقٍ تَشِمِ

قال: إذ لا تكون مبتدأ لعدم رابط من الخبر، وهو فعل الشرط، ولا مفعولا لاستيفاء الشرط مفعوله، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعين أنها لا موضع لها.

واستدل الأول بقوله[٧]:

وَمَهْمَا تَكُن عِنْدَ امْرِئٍ من خَلِيقَةٍ   [وإن خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ]

---

(١) البيت للقيط بن زرارة، «لسان العرب» ١٢/ ٧٥ (تيم)، وانظره في «شرح التسهيل» ٤/ ٨٣، و«المغني» ٣/ ٤٣٥.

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٤.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٠٩.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٦٧.

(٥) «المغني» ٤/ ٤٣٥-٤٣٦، و«شرح التسهيل» ٤/ ٨٣.

(٦) البيت لساعدة بن جُؤيَّة الهذلي، «لسان العرب» ١٤/ ٠٤ (أبي)، وانظره في «المغني» ٤/ ٢١٦، و«الخزانة» ٨/ ١٦٣.

(٧) البيت لزهير في معلقته، وانظره في «المغني» ٤/ ٢١٥، و«الهمع» ٢/ ٥٤٨.

فمهما هنا حرف، بمنزلة إن، إذ لا محل لها من الإعراب.

والجواب أنها في البيت الأخير، إما خبر «تكن عند امرئ الخ»، فهي[١] واسمها «خليقة»، و«من» زائدة؛ لأن الشرط عند أبي علي غير موجب. وإما مبتدأ، واسم تكن ضمير راجع إليها، وإنما أنث، لأنه في المعنى للخليقة، ومثله: «ما جاءت حاجتَك»، فيمن نصب حاجتك، و«من خليقة» تفسير للضمير، كما في قوله[٢]:

[فَتُوضِحَ فَالمِقْرَاةِ لم يَعْفُ رَسْمُهَا] لِمَا نَسَجَتْهَا من جَنُوبٍ وَشَمْأَلِ

وفي البيت الأول: مفعول «تصب»، و«أفقا»: ظرف، و«من بارق»: تفسير لـ:»مهما»، أو متعلق بـ»تصب»، فمعناها التبعيض؛ والمعنى: أي شيء تصب في أفق من بارق تشم.»[٣] هذا حاصل ما في المغني.

ونسب السيوطي القول بحرفيتها لخطاب والسهيلي.[٤]

فائدة: السهيلي: اسمه محمد بن عبد الكريم الخثعمي، الإمام المشهور، وقد تقدم أنه كوفي.

قوله: «(وكوفة أتت بإن كمثل إذ)[٥] معنى وإهمالا، وجعلوا منه: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ﴾[٦]، ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾[٧]، وقوله[٨]:

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا .... الخ»

---

(١) هكذا في المخطوط، والظاهر أن كامة: «فهي»، زائدة، لاختلال الكلام بها، ولأنها غير موجودة في كلام المغني الذي نقل عنه المؤلف.

(٢) البيت لامرئ القيس في مقدمته، وانظر الشاهد في «المغني» ٤/ ٢١٨، و«الهمع» ١/ ٣٣٨.

(٣) «المغني» لابن هشام ١/ ٣٤٢-٣٤٣.

(٤) «همع الهوامع» للسيوطي ٢/ ٥٤٢

(٥) «شرح الرضي على الكافية» ٤/ ٨٧.

(٦) سورة المائدة، الآية: ٥٩.

(٧) سورة الفتح، الآية: ٢٧.

(٨) تقدم البيت كاملا في آخر باب «إعراب الفعل»

ولـم يثبت البصريون ذلك، وأجابوا عن الآية الأولى بأن الشـرط قد يخرج عن معناه إذا أريد به الإغراء، كما تقول: «إن كنت أبي فافعل».

وعـن الثانيـة بأنه إنما جـيء به لتعليمه عبـاده إذا أخبروا عن المسـتقبل أن يقولوا: «إن شاء الله».

وعن بيت الفرزدق بأنه أقام في[1] السـبب، وهو الحز، مقام مسـببه الذي هو الافتخار، يكون سببا للغضب، ومسببا للحز، فذكر الحز مكان مسببه الذي هو الافتخار، فكأنه قال: أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حزه لأذني قتيبة.[2] اهـ

والحز، بالحاء المهملة: القطع.

قوله: «(ومع ما ضارع والحين) مطلقا الخ»

اعلم أن هذه المسـألة غير محررة في هذا النظـم، فإن أردت تحريرها، والله الموفق للصواب، فألق السمع:

قد علمت أن هذا الشرط إذا تقدم عليه شبه جوابه، يشترط في الاختيار مضيه لفظا أو معنى، على الأصح، نحو: «أقوم إن قام زيد، وإن لم يقم»، فإن لم يكن فعـل الشـرط كذلك، وهو مع «من» أو «ما» أو «أيـن»[3]، صرن موصولات في الاختيار، وزال حكم الشرطية، فينبغي[4] الجزم، نحو: أصنعُ ما تصنعُ، وأحبُّ مـن يحبُّ زيـدا، وأحبُّ أيكم يحبُّه، وكذا إذا أضيـف إليهن زمان، وجب لهن

(١) هكـذا في المخطـوط، والصواب إما إسـاقاط حرف الجر، أو زيـادة الضمير فيه، فيصيـر: «أقام فيه المسبب...»

(٢) ينظر جواب البصريين عن هذه الشواهد في «المغني» لابن هشام ١/ ١٥٨.

(٣) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب، وهو الموافق لما سيأتي في الأمثلة: «أي» بدل «أين».

(٤) ما أثبتناه هو ما يظهر من الكلمة في المخطوط، ولعل الصواب: «فينتفي الجزم».

أيضـا في السـعة أن يكن موصولات، نحـو: آتيك إذ ما تفعلُـه أفعلُه، وآتيك إذ مـن يأتيك تكرمُه، آتيـك إذ أيهم يأتيك تكرمُه، ولا يجوز الجزم عند سـيبويه، والجرمـي، وذلك لأن أسـماء الأحيان لا تضاف إلى جمل الشـرط، وخالف الزيادي، فأجاز الجزم اختيارا، كما في قوله[1]:

عَلَـى حِيـنَ مَـن تَثْبُـتْ عَلَيْـهِ ذُنُوبُه   يَـرِثْ شِـرْبَهُ إذْ في المقَـامِ تَدَابُـرُ

وخرجـه الأولـون على الضـرورة[2]، ويجـري هذا الحكـم، وهو وجوب الرفع، وامتناع الجزم مطلقا، أي في الاختيار وغيره، إذا وقعن بعد باب «كان»، و«إنّ»، نحـو: كان مـن يأتينا نكرمُـه، وإن من يأتينا لا يهان، وليت من نحسـنُ إليه يحسـنُ إلينا، وذلك لأن الشـرط لا يعمل فيه عامل قبله، وكذا بعد «لكن» المخففة، نحو: ولكن من يـزورني أزوره، و«إذا» الفجائية، نحو: مررت بزيد، فـإذا من يزوره يحسـنُ إليه، و«ما» النافيـة، نحو: ما من يأتينا يهـان، وكذا بعد «هل»، نحو: هل من يزورك تكرمه؟

وقال يونس: وكذا بعد الهمزة، نحو: أمن يأتيك تكرمه؟ لكن الأصح جواز الجزم بعدها.

هـذا حاصل مـا ذكـره السـيوطي[3]، وفيـه مخالفـة مع مـا في التسـهيل[4] وشـراحه[5]؛ لأنهم جوزوا الجزم بعد لكـن المخففة، وإذا الفجائية، إذا أضمر بعدهمـا مبتـدأ، وبعـد إن، وكان، إذا أضمـر بعدهما ضمير الشـأن، ولم يذكر السيوطي ذلك.

---

(١) البيت للبيد في ديوانه ص٢١٨، وانظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٤/ ٨٧، و«شرح الكافية» للرضي ٤/ ١٠١، و«الهمع» ٢/ ٥٦١.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٤/ ٨٧.

(٣) «همع الهوامع» للسيوطي ٢/ ٥٦٠-٥٦١.

(٤) «التسهيل» لابن مالك ص٢٨٨.

(٥) «شرح التسهيل» لابن مالك ٤/ ٨٩-٩٠؛ و«المساعد» لابن عقيل ٣/ ١٦٧-١٦٨.

وقول الطرة: «والحين مطلقا»

أي: سواء كان ماضيا، نحو: إذ، أو مستقبلا كإذا.

وقولها: «وبعد لكن مطلقا»

أي: في الشعر والنثر، ومثلها في ذلك هل، وما النافية، وإذا الفجائية.

قوله: «(وبعد ماض رفعك الجزا حسن) لكن جزمه أحسن[١] على الأصح»

مقابله قول بعض المتأخرين: إن الرفع أحسن من الجزم.[٢] اهـ.

وهو على تقدير التقديم عند سيبويه[٣]، وعلى تقدير الفاء عند المرادي.[٤]

لو

قوله: «(لكن قبل) على الأصح[٥]»

مقابله قول ابن الحاجب: لا تكون لو للتعليق في المستقبل[٦]، وكذلك قال[٧] الشارح، وتأول ما احتجوا به من نحو قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ﴾[٨]، وقول الشاعر[٩]:

---

(١) «شرح الكافية» لابن مالك ٣/ ١٥٨٨-١٥٨٩.

(٢) «الارتشاف» لأبي حيان ٤/ ١٨٧٦؛ و«التوضيح» للمرادي ٤/ ١٢٧٩.

(٣) «الكتاب» لسيبويه ٣/ ٦٦.

(٤) هكذا في المخطوط، ولعل الصواب: «المبرد»، لأن المرادي حكى القولين عن سيبويه والمبرد، «التوضيح» للمرادي ٤/ ١٢٨٠؛ وكحاهما ابن مالك أيضا في شرح الكافية ٣/ ١٥٨٩-١٥٩٠؛ وما نسب للمبرد ذكره في «المقتضب» ٢/ ٦٨.

(٥) «شرح الكافية الشافية» لابن مالك ٣/ ١٦٣١-١٦٣٢؛ و«شرح الكافية» للرضي ٤/ ٤٥١.

(٦) «شرح المقدمة الكافية» لابن الحاجب ٣/ ١٠٠٢.

(٧) هكذا في الخطوط، ولعله: «وكذلك قول الشارح»، أي أن المقابل للأصح هو قول ابن الحاجب وقول الشارح.

(٨) سورة النساء، الآية: ٠٩.

(٩) البيت لتوبة بن الحميّر، «الحماسة البصرية» ٢/ ١٠٩، وانتظر الشاهد في «شرح التسهيل» ٤/ ٩٦، و«المغني» ٣/ ٣٨٨، و«شواهد العيني» ٤/ ١٩٤٩.

وَلَـوْ أَنَّ لَيْلَـى الأَخْيَلِيَّـةَ [سَـلَّمَتْ   عَلَـيَّ وَدُونِـي جَنْـدَلٌ وَصَفَائِـحُ]

وقـال: «لا حجـة فيه لصحـة حملها علـى الماضي»[١]، ومـا قاله لا يمكن في جميـع المواضـع[٢]، نحـو: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[٣]، ﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾[٤]، ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْخَبِيثُ وَٱلطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ ٱلْخَبِيثِ﴾[٥]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾[٦]، ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾[٧]، ونحـو: أعطوا السائل، ولو جاء على فرس، وقوله[٨]:

قَـوْمٌ إِذَا حَارَبُـوا شَـدُّوا مَآزِرَهُـمْ   دُونَ النِّسَـاءِ وَلَـو بَاتَـتْ بِأَطْهَـارِ

قوله: «(وهي في الاختصاص بالفعل) مطلقا»

أي: سواء كانت شرطية امتناعية، أو شرطية غير امتناعية.

لما

قوله: «(لما اسم شرط ووجوبا للمضي الخ) خاصة على الأصح»

هكذا وجد في نسـخ من الطـرر، والصواب حذفه، إذ لـم أجد في «خ»، ولا «د»، ولا «ع»، ولا في شرح الأشموني، ولا في غيرهن، من ذكر أنها تضاف لغير الماضي، ولا أحفظه فيما أحفظه من العربية.

أما

قوله: «(وكونه منحذف الجزا زكن) على الأصح»

(١) «شرح ابن الناظم على الألفية» ص٥٠٥.
(٢) «المغني» ٣/ ٣٩٨.
(٣) سورة يوسف، الآية: ١٧.
(٤) سورة التوبة، الآية: ٣٣.
(٥) سورة المائدة، الآية: ٣٣.
(٦) سورة البقرة، الآية: ٢١٩.
(٧) سورة الأحزاب، الآية: ٥٢.
(٨) البيت للأخطل في ديوانه ص٨٣، وانظره في «تمهيد القواعد» ١/ ٢٠٧، و«المغني» ٣/ ٣٩٩.

هو قول سيبويه، قال «د»: «وفي المسألة قولان آخران:

أحدهما: أن الجواب المذكور لهما معا جميعا، وأن الكلام غني عن الحذف ألبتة، وأن الفاء المذكورة كانت داخلة على «إن» الشرطية، فإنها وجوابها، مجموعهما جواب «أما» في الأصل، فلما أخرت، التقى فاءان، فحذف أحدهما، وهذا قول الأخفش.

والقول الآخر للفارسي: إن الجواب المذكور لـ«إن»، وحذف جوب «إما»، واحتج بأنه لا يفصل بين «أما» والفاء إلا بمفرد.(١)

✿ لولا ولوما

قوله: «(إذا امتناعا بوجود عقدا) وأما قوله(٢):

أَلا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَن لا أُحِبُّهَا فَقُلْتُ بَلَى لَوْلا يُنَازِعُنِي شُغْلِي

فمؤول»

بأن لولا بمعنى لو لم، أو هي امتناعية بتقدير «أن» المصدرية، أي: لولا أن ينازعني.

✿ أدوات الاستفهام

قوله: «(لم يطلبِ ** به تعيُّن) على الأصح»

مقابله أنها تأتي لطلب التعيين، كما في الحديث: ((هل تزوجت بكرا أم ثيبا))(٣)

---

(١) ينظر «تمهيد القواعد» لناظر الجيش ٩/ ٤٥١١-٤٥١٢.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوانه ص١٠، وانظره في «تمهيد القواعد» ٢/ ٩٠٠، و«المغني» ٣/ ٤٦٣، و«توضيح المقاصد» ٤/ ١٣٠٨.

(٣) سبق الاستشهاد به وتخريجه في باب «عطف النسق».

✿ الإخبار بالذي

قوله: «(ما قيل أخبر عنه بالذي خبر ✱✱) يجب تأخيره على الأصح»

مقابلـه ما ذكـره (خ)، ونصه: «ونقل ابن العلج عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبرا عن الذي مبتدأ. اهـ»[1]

قلت: ويرجحه قوله[2]:

أَخٌ مَاجِـدٌ وَافٍ صَبُـورٌ مُحَافِـظٌ   عَلَى العَهْدِ وَالوِدِّ الذِي كَانَ مَالِكُ

قوله: «(وخبر عن كان عنه يخبر) على الأصح»

قال في التسـهيل: «خلافا لقوم»[3]، قـال (د): «وحكى ابن عصفور الإجماع على جوازه، وقال ابن السراج: لا خلاف في الإخبار عن اسم كان، فأما خبرها ففيه خلاف.»[4]

✿ العدد

قوله: «(ثلاثة بالتاء الخ) وأنث الجمع على الأصح»

مقابلـه قـول البغداديين، فإنهم يقولـون: ثلاث حمامات، وقال الكسـائي: مررت بثلاث حمامات، ورأيت ثلاث سـجلات، بغير هـاء، وإن كان الواحد منها مذكرا، وقاس عليه ما كان مثله، ولم يقل به الفراء، قاله الأشموني.[5]

---

(١) «التصريح» للأزهري ٢/ ٤٣٦؛ و«الارتشاف» لأبي حيان ٣/ ١٠٥٣.

(٢) لم أجد البيت فيما عدت إليه من المراجع، وانظر الشاهد في «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» ١/ ٢٤٩.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص٢٥٢.

(٤) ينظر «المساعد» لابن عقيل ٣/ ٢٨٥-٢٨٦؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٩/ ٤٥٧٩.

(٥) «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» ٤/ ٨٨؛ ولينظر «الارتشاف» لأبي حيان ٢/ ٧٥١؛ و«التوضيح» للمرادي ٤/ ١٣١٩؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٥/ ٢٤٢٠.

قوله: «(تضف إليه مثل بعض بين) وينصبه إن كان اثنين لا مطلقا، خلافا للأخفش[١]»

أي: فإنه أجاز نصب الوصف المصوغ من العدد لما صيغ منه، سواء كان ثاني اثنين، أو ثالث ثلاثةً، أو رابعٌ أربعةً، والجمهور قصروا ذلك على ثاني اثنين، ونسب ابن مالك هذا القول في الكافية لثعلب، فقال:

وثعلب أجاز نحو رابع أربعةً وما له من تابع[٢]

قوله: «(ومثل إحدى عشرة فقط وعي) واختص عنها الألْف بالتمييز مطلقا»

أي: يميز به المفرد نحو عشرة آلاف، والمركب نحو: خمسة عشر ألفا.

قوله: «(فعاقل مذكر يغلب) على غيره مطلقا»

يعني: أن العدد المركب المميز بشيئين، المعتبر منهما العاقل المذكر، تقدم أو تأخر، نحو: خمسة عشر امرأة ورجلا، وسواء وجد الفصل ببين نحو: خمسة عشر بين امرأة ورجل، أم لم يوجد الفصل ببين، كما تقدم.

قوله: «(وغلب السابق إن عقل فقد) مطلقا»

أي: مذكرا كان أو مؤنثا، نحو: خمسة عشر جملا وناقة، وخمس عشرة ناقة وجملا.

قوله: «(وإن وجد ** فصل فما أنث) مطلقا»

أي: يغلب المؤنث تقدم أو تأخر.

---

(١) «التسهيل» لابن مالك ص١٢١، و«شرحه» له أيضا ٢/ ٤١٢.

(٢) «شرح الكافية» لابن مالك ٣/ ١٦٦٣، وقال فيه: «وأجاز ذلك ثعلب وحده»، كما أنه لم يفرق فيها بين ثاني اثنين وغيره، ٣/ ١٦٨٤، وما في الطرة هو قوله في التسهيل ص١٢١، ولينظر تفصيل الأقوال والاختلاف في نسبتها إلى أصحابها في التذييل لأبي حيان ٩/ ٣٥٩ وما بعدها.

قوله: «(تغليبه فيما أضيف يلزم) مطلقا»

أي: سواء وجد العقل والتذكير أم لا، نحو: عندي عشرة أعبد وإماء، وعشر إماء وأعبد، وعشرة جمال ونوق، وعشر نوق وجمال.

✿ كم وكاين وكذا

قوله: «(ككم شخصا سما) ولا يكون جمعا خلافا للكوفيين[1] مطلقا»

أي: سواء قصد بـ«كم» السؤال عن أصناف الجمع، أو مبلغه، وأجاز الأخفش جمعه إذا قصد السؤال عن أصناف الجمع، نحو: كم رجالا عندك؟ على قصد السؤال عن أصناف القوم الذين عندي، لا عن مبلغ أشخاصه، وتبعه بعض المغاربة.» قاله (ع).[2]

قوله: «(وأجز أن يجره من مضمرا) على الأصح»

راجع لقوله: «أجز»، ولقوله: «من مضمرا»، ومقابل الأول ما قاله المرادي، ونصه: «وأما نصبه، يعني تمييز كم، ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه لازم ولا يجوز جره مطلقا، وهو مذهب بعض النحويين.

الثاني: أنه ليس بلازم، بل يجوز جره مطلقا، حملا على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج، وعليه حمل بعضهم:

كَـمْ عَمَّـةٍ لَـكَ يَـا جَرِيـرُ [وَخَالَـةٍ   فَدْعَـاءَ قَـدْ حَلَبَـتْ عَلَيَّ عِشَـارِ][3]

والثالث: أنه لازم إن لم يدخل على «كم» حرف جر.»[4]

---

(١) «التسهيل» لابن مالك ص١٢٤.   (٢) «المساعد» لابن عقيل ٢/ ١٠٩.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١، ويروى بنصب «عمة» و«خالة» وبجرهما ورفعهما، وانظره في «شرح التسهيل» ٢/ ٤٢١، و«المغني» ٣/ ٤٦-٤٧، و«التصريح» ٢/ ٤٧٦، و«توضيح المقاصد» ٣/ ١٣٣٥.

(٤) «التوضيح» للمرادي ٤/ ١٣٣٥-١٣٣٦.

فالقـول الأول مقابل الأصـح؛ والقول الثالث، هو مقابـل الأصح الذي في قولـه: «كم حرف جر مظهرا»، ومقابل القول الثاني، ما ذكره «ع»، ونصه: «قال سيبويه: وسألته، يعني الخليل، عن قولهم: «على كم جذع بنيت بيتك»، فقال: القيـاس النصب، وهو قـول عامة الناس، وأما الذين جـروا فإنهم أرادوا معنى «من»، ولكنهم حذفوا تخفيفا، وصارت «على» عوضا اهـ.

فمذهب الخليل وسـيبويه والجماعة، كما قال ابن خروف، أن الجر بـ«من» مضمرة، وخالف الزجاج وحده، فحكى النحاس عنه أنه كان يخفض بـ«كم»، ولا يحذف شيئا، وهو ضعيف، لالتزامهم حينئذ دخول حرف الجر عليها، ولو كان الجـر بالإضافة، لم يلزم ذلك؛ ولأنها بمنزلـة عدد لا يكون ذلك فيه.» اهـ المراد منه.[١]

قوله: «(ككم رجال ومرة) وخرّج[٢] عليه قوله: كم عمةً لك يا جرير الخ في رواية النصب»

وخرج أيضا على أن «كم» فيه للاستفهام، على جهة التهكم.[٣]

✿ الحكاية

قوله: «(وإن تصل فلفظ من لا يختف) على الأصح»

مقابلـه قول يونس[٤]، فإنه أجاز إثبـات الزوائد وصلا، فتقول: «منو يا فتى» ويشـير إلى الحكاية في من «منت»، ولا ينون، ويكسـر نون المثنى، ويفتح نون

---

(١) «المساعد» لابن عقيل ٢/ ١٠٨-١٠٩، و«شرح الجمل» لابن خروف ٢/ ٦٥٣-٦٥٥.

(٢) «شرح التسهيل» لابن مالك ٢/ ٤٢١؛ و«التذييل» لأبي حيان ١٠/ ٢٧.

(٣) «المغني» لابن هشام ٣/ ٤٨.

(٤) «التسهيل» لابن مالك ص٢٤٨.

الجمع، ومنون منات ضما وكسرا، وهو مذهب حكاه عن العرب، وحمل عليه قول الشاعر(١):

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ ... فَقَالُوا: الجِنُّ، قُلْتُ: عِمُوا صَبَاحا

قوله: «(واحك أو اَعرب) على الأصح»

قال في شرح الكافية: «إذا نسب إلى حرف أو غيره حكم جاز أن يعرب بما يقتضيه العامل، وأن يحكى بما كان عليه، فمن الحكاية قوله ﷺ: **((إياكم ولو، فإنها تفتح عمل الشيطان))**(٢)، ومن العرب قول الشاعر(٣):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ ... إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ

وفي الحديث: **((أنهاكم عن قيلَ وقالَ))**(٤) على الحكاية، و((قيلٍ)) على الإعراب.»(٥) اهـ

قال (د): «وزعم بعضهم(٦) أن الوجه الثاني، وهو إجراء المفرد بوجوه الإعراب، إنما هو إذا كان قابلا للإعراب، فأما إذا كان مبنيا، يحكى، مثل: «من موصول» و«من حرف جر».» اهـ.

---

(١) البيت برواية «عموا صباحا» لجذع بن سنان الغساني، ويروى بـ«عموا ظلاما» وهو لشمير بن الحارث الضبي، أو لتأبط شرا، «شواهد العيني» ٤/ ٢٠٠٩، وانظره في «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٥٣٦، و«توضيح المقاصد» ٣٨١٣٤٩.

(٢) أصل الحديث أخرجه مسلم، برقم ٢٦٦٤.

(٣) لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص٢٤، وانظره في «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٥٥٤، و«الكتاب» ٣/ ٢٦١، و«الخزانة» ٧/ ٣١٩.

(٤) أصله عند الشيخين، البخاري في مواضع متفرقة وصيغ مختلفة، منها برقم: ٢٤٠٨، و٦٤٧٣، ومسلم كذلك، بصيغ ومو مواضع متفرقة، منها برقم: ٥٩٣، و١٧١٥.

(٥) «شرح الكافية» لابن مالك ٤/ ١٧٢٢-١٧٢٣.

(٦) قائل هذا القول هو أبو حيان في التذييل، ولينظر «التمهيد» لناظر الجيش ٩/ ٤٥٥٥.

قلت: وبه تعلم أن صواب الطرة واحك أو اعرب مطلقا على الأصح؛ أي: سواء كان اللفظ قابلا للإعراب أم لا.

المقصور والممدود

قوله: «(ثبوت قصر بقياس ظاهر) وأما قوله[١]:

إذا قُلْتُ مَهْلاً غَارَتْ العَيْنُ بِالبُكَا غَــرَاءً وَمَــدَّتْــه مَــدَامِــعُ نُــهَّـلُ»

فمن رواه بكسر العين، فمصدر قياسي لغارى بين شيئين، إذا ساوى بينهما، ومن رواه بفتح الغين، فمصدر شاذ لغرى بالشيء، إذا ولع به.

قوله: «(والعكس بخلف يقع) وأما قوله[٢]:

سَيُغْنِينِي الــذِي أَغْـنَـاكَ عَنِّي فَــلَا فَـقْـرٌ يَـــدُومُ وَلَا غِـنَـاءُ

فمؤول»

بأنه مصدر لغانيت الرجل إذا فاخرته بالغنى[٣]، وفيه تعسف[٤].

كيفية تثنية المقصور والممدود

قوله: «(في غير ذا تقلب واوا الألف) وبعضهم مطلقا»

يعني أن بعض النحويين يقلب الألف الجا[مد][٥] في التثنية ياء، سواء كان مما يمال أم لا، وسواء قلبت ألفه ياء مع الضمير، كإلى وعلى ولدى، أم لا، كإذا.

---

(١) البت لكثير عزة، «شواهد العيني» ٤/ ٢٠٢٠، وانظره في «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٦٤٨، و«التصريح» ٢/ ٥٠١.

(٢) البيت بلا نسبة في كتب النحو، وانظر الشاهد في «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٦٥٢، و«شواهد العيني» ٤/ ٢٠٢٥، «التصريح» ٢/ ٥٠٥.

(٣) «تمهيد القواعد» ٩/ ٤٦٥٢.

(٤) «التصريح» ٢/ ٥٠٥.

(٥) ما بين المعقوفتين ليس في المخطوط، وإنما أضفناه لأن المعنى متوقف عليه.

قوله: «(وجمع ذي العقل الخ) وإن فقد العقل فجمعها بألف وتاء مطلقا»

أي: مذكرها ومؤنثها، نحو بنات لبون ذكورا.

قوله: «(ورجح الجمع فالإفراد فما * ثنوا) على الأصح[1]»**

مقابله قول الكسائي: التثنية راجحة على الإفراد، وأما البصريون فلا يقيسون الإفراد، فكلام ابن مالك الذي تبعه ابن بون، رَحِمَهُمَاٱللَّهُ، مخالف للفريقين كما في (د).[2]

جمع التكسير

قوله: «(ومطلقا يحفظ في فعل)»

أي: اسما أو صفة، كجلف وذئب.

قوله: «(واحفظه في فعل) مطلقا»

أي: سواء كانت فاؤه همزة، نحو: ألف وآلاف، أم لا، نحو: زند وأزناد، خلافا ليحيى في انقياس الأول.[3]

قوله: «(وحائض وصاهل وفاعلة) مطلقا»

أي: سواء كان اسما كفاطمة، أو صفة كقائمة.

قوله: «(والميم أولى من سواه بالبقا) سواء كان الثاني غير ملحق كمنطلق، اتفاقا، او ملحقا على الأصح»

---

(١) «التسهيل» لابن مالك ص١٩.

(٢) «التعليق» للدماميني ١/ ٢٨٩، ولينظر «التذييل» لأبي حيان ٢/ ٧١، وما بعدها.

(٣) «التسهيل» لابن مالك ص٢٦٩؛ و«التمهيد» لناظر الجيش ٩/ ٤٧٦٨.

مقابله قول المبرد[١] بحذف الميم وإبقاء حرف الإلحاق، فيقال في مقعنسس على الأول: مقاعس، وعلى الثاني: قعاسس.

التصغير

قوله: «وزاد الكوفيون التعظيم، وحملوا عليه قول عمر في ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ((كنيف ملئ علما))»

قال المرادي: «وزاد الكوفيون التعظيم، كقول لبيد[٢]:

وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

يعني الموت؛ وأجيب بأن الداهية إذا كانت عظيمة، كانت سريعة الوصف، فالتصغير لتقليل المدة، أو بأن المراد أن أصغر الأشياء قد يفيد الأمور العظام.»[٣]

وقال الأشموني: «ورد البصريون ذلك، يعني: ما استدل به الكوفيون، بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه».[٤]

قوله: «(وحائد عن القياس) على الأصح»

راجع لهما؛ مقابله قول أبي الفتح ابن جني[٥] أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى، ثم يجمع، فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى إبطيل، أو أبطول، ثم جمع، وأن أحاديث جمع أحدوثة، وقول بعض النحويين أن هذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل، عن تصغير مستعمل، فمغيربان، وعشيان، وأنيسيان، ولييلية، تصغير إنسان، وليلا، وقس.[٦]

---

(١) «التسهيل» لابن مالك ص٢٧٩؛ و«شرح ابن الناظم على الألفية» ص٥٥٩.

(٢) البيت في ديوانه ص١٣١، وانظره في «تمهيد القواعد» ١٠/ ٤٨٥٩، و«توضيح المقاصد» ٥/ ١٤١٩، و«المغني» ١/ ٣٠٦، و«شواهد العيني» ٤/ ٢٠٥٠.

(٣) «التوضيح» للمرادي ٥/ ١٤١٩.

(٤) «شرح الأشموني مع حاشية الصبان» ٤/ ٢٢٢.

(٥) «التوضيح» للمرادي ٥/ ١٤٢٥.

(٦) «شرح الكافية» لابن مالك ٤/ ١٩١٧.

قوله: «(كذاك ما مدة أفعال سبق) مطلقا على الأصح»

أي: سواء كان جمعا كأجمال، أو مفردا كبرمة أعشار، أي: عظيمة، وثوب أسمال، فيقال فيها: أجيمال وأسيمال، خلافا للشارح[١] ومن تبعه، في أنه يقال: أجيمل وأسيمل.

قوله: «(وعند تصغير حبارى الخ) ونحو ثلاثين مطلقا»

أي: علما أم لا.

۞ النسب

قوله: «(لشبهها الملحق) بلا فاصل اتفاقا، ومعه على الأظهر[٢]»

اعلم أن سيبويه لم يذكر في ألف الإلحاق ولا المنقلبة عن أصل، إلا وجهين: الحذف، والقلب واوا، وزاد أبو زيد في الأولى والسيرافي في الثانية الفصل بالألف، فتقول: أرطاوي، وملهاوي، فالأظهر هنا قولهما، ومقابله قول سيبويه.[٣]

قوله: «(والألف الجائز أربعا أزل) وجوبا مطلقا.»

أي: سواء كانت بعد مضعف، نحو معلى، أم لا نحو: مصطفى.

قوله: «(في نسب أغنى عن اليا فقبل) ذلك الإغناء من غير قياس على الأصح»

هو مذهب سيبويه[٤]، أن هذه الأبنية غير مقيسة، فلا يقال لصاحب الدقيق: دقاق، ولا لصاحب الفاكهة: فكاه، ولا لصاحب البز: بزاز[٥]، ولا لصاحب الشعير: شعار، والمبرد[٦] يقيس هذا.[٧]

---

(١) «شرح ابن الناظم على الألفية» ص٥٦١.
(٢) «التسهيل» لابن مالك ص٢٦٢.
(٣) «المساعد» لابن عقيل ٣/ ٣٥٩.
(٤) «الكتاب» لسيبويه ٣/ ٣٨٢.
(٥) هكذا في المخطوط، والذي في الكتاب: «البرار»، ٣/ ٣٨٢، وكذا في الارتشاف، ٢/ ٦٣٤.
(٦) «المقتضب» للمبرد ٣/ ١٦١.
(٧) «الارتشاف» لأبي حيان ٢/ ٦٣٤.

وحمل عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[1]، والحامل على هذا الحمل أن نفي المبالغة لا يستلزم نفي الفعل، والظلم محال في حقه تعالى؛ وحملت الآية أيضا على أن «ظلاما»، وإن كان للكثرة، لكن جيء به في مقابلة العبيد الذي هو جمع كثرة، ويرجحه أنه قال تعالى: ﴿عَلَّـٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾[2]، فقابل صيغة فعّال بالجمع، وقال في آية أخرى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ﴾[3]، فقابل صيغة فاعل الدالة على أصل الفعل بالواحد؛ وحملت أيضا على أنه إذا نفي الظلم الكثير انتفى القليل، ضرورة أن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه، فلأن يترك القليل أولى؛ وحملت أيضا على أن فعّالا أتى بمعنى فاعل، لا كثرة فيه.

وحملت أيضا على أن أقل القليل، لو ورد منه تعالى، لكان كثيرا، كما يقال: «زلة العالم كبيرة».

وحملت أيضا على أنه أراد ليس تأكيد النفي[4]، وعبر عن ذلك بليس بظلام.

وحملت أيضا على أنه ورد جوابا لمن قال: ظلاّما، والتكرار إذا ورد جوابا لكلام خاص، لم يكن له عموم.

وحملت على أن صيغة المبالغة وغيرها في صفات الله تعالى سواء في الإثبات، فيجري النفي على ذلك.

وحملت على أنه قصد به التعريض بأن ثَم ظلما للعبيد، من ولاة الجور.

---

(١) سورة فصلت، الآية: ٤٥.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٧٩.

(٣) سورة الرعد، الآية: ١٠.

(٤) هكذا في المخطوط، وهو غير ظاهر، وفي الاتقان للسيوطي: «السادس: أنه أراد ليس بظالم ليس بظالم تأكيدا للنفي فعبر عن ذلك بـ ﴿لَيْسَ بِظَلَّـٰمٍ﴾»

ذكر هذه الاحتمالات التسع الشيخ عبد الرحمان السيوطي في كتابه المسمى بالإتقـان، وذكر أنها تجري كلها في قولـه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[1]، وتزيد هذه بعاشرة، وهو مناسبة رؤوس الآي.[2]

الوقف

قوله: «(أو حركات انقلا) والوقف بالنقل إلى المتحرك لغة لخم[3]، وحمل عليه قوله[4]:

مَـنْ يَأْتَمِـرْ بِالْخَيْـرِ فِيمَـا قَصَـدُه تُحْمَـدْ مَسَـاعِيهِ وَيُعْلَـمْ رَشَـدُه»

وحمـل أيضا[5] على أن الأصـل «فيما قصدوه»، بواو الجمـع على مراعاة معنى «من»، فاستغنى بالضمة عن الواو، كما في قوله[6]:

إِذَا مَـا شَـاءَ ضَـرُّوا مَـن أَرَادُوا [وَلَا يَـأْلُـو لَـهُـم أَحَـدٌ ضِـرَاراً]

قوله: «(وما في الاستفهام إن جرت حذف ** ألفها) بحرف اتفاقا، أو باسم على الأظهر»

مقابله مـا قاله (خ)، ونصه[7]: «وما ذكـره الموضح من وجوب حذف ألف «ما» الاستفهامية إذا جرت، فمسلم في المجرورة بالحرف، وأما قول حسان[8]:

عَـلَـى مَـا قَـامَ يَشْـتُـمُـنِي لَئِيـمٌ كَـخِـنْـزِيـرٍ تَـمَـرَّغَ فِـي رَمَـاد

(١) سورة مريم، الآية: ٦٤.
(٢) «الاتقان للسيوطي ٣/ ٢٦٥-٢٦٦.
(٣) «التسهيل» لابن مالك ص٣٣٠.
(٤) البيت بلا نسبة في كتب النحو، وانظره في «تمهيد القواعد» ١٠/ ٥٢٩٧، و«توضيح المقاصد» ٣/ ١٤٨١، و«شواهد العيني» ٤/ ٢٠٧٠.
(٥) «شواهد العيني» ٤/ ٢٠٧١.
(٦) قائل البيت مجهول، وانظر الشاهد في «المغني» ٦/ ٩٦، و«الهمع» ١/ ٢٣٠، و«الخزانة» ٢٣٠-٢٣٣.
(٧) «التصريح» للأزهري ٢/ ٦٣٤-٦٣٥.
(٨) البيت في ديوانه ص٣٢٤، وانظره في «تمهيد القواعد» ١٠/ ٢٣٠٥، و«توضيح المقاصد» ٥/ ١٤٨٧، و«التصريح» ٢/ ٦٣٥.

فضرورة، وحكاه الأخفش لغة.

وأما المجرورة باسم، فقال الشاطبي(١): «ليس حذف الألف بلازم فيها، بل يجوز أن تقول: «مجيء ما جئت»، نص على ذلك سيبويه، إلا أن الأجود فيها الحذف.»

قوله: «(ووصلها بغير تحريك بنا الخ) وحمل عليه قوله(٢):

يَا رُبَّ يَـوْمٍ لِـيَ لا أُظَلَّلُهْ أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ»

ويحتمل أنها ضمير، وقال الفارسي: «الهاء فيه مشكلة؛ لأنها لو كانت ضميرا لوجب الجر؛ لأن لفظ الظرف لا يبنى في الإضافة، ولو كانت للسكت لم يجز؛ لأنها حركة بناء تشبه حركة المعرب.»(٣) اهـ

قوله: «(وذي الحجاز لم تزل) مطلقا»

يعني أن الحجازيين يثبتون المدة، سواء ترنموا أم لم يترنموا.

✿ التصريف

قوله: «(وفِعُلٌ أهمل) وأما قراءة أبي السمال: (والسماء ذات الحِبُك)(٤) فعلى تقدير ثبوتها مؤولة»

بأن الأصل «الحبك» بضمتين، ولكن القارئ أتبع حركة الحاء التاءَ من ذات؛ لأن الساكن حاجز غير حصين.

---

(١) «المقاصد الشافية» للشاطبي ٨/ ٩٦.

(٢) البت لأبي ثروان، «شواهد العيني» ٤/ ٢٠٦٢، وقيل لغيره، انظره في «تمهيد القواعد» ٤/ ٢٠٣٠، و«توضيح المسالك» ٥/ ١٤٨٩.

(٣) «شرح الشواهد» للعيني ٤/ ٢٠٦٣.

(٤) سورة الذاريات، الآية: ٠٧.

قلت: ليت شعري بم تأول قراءة الرِّبُوا بكسر الراء، وضم الباء، وسكون الواو، وقد ذكرها ابن عطية.(١)

قوله: «(وإن يك الزائد ضعف أصل الخ) خلافا لمن يقابل بالمثل مطلقا»

أي: سواء كان من حروف «سألتموقيها»، كاستفعل في استخرج، أو من غيرها كفعل في فكر.

قوله: «(واحكم بتأصيل حروف سمسم) على الأصح»

وهو مذهب البصريين؛ لأنه إن جعل كل من المثلين زائدا، أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة، أو أحدهما، أدى إلى بناء مفقود، إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة «عفعل»، وعلى زيادة الثاني «فلعل»، وعلى زيادة الثالث «فعفل»، وكلها مفقود، وذهب الكوفيون إلى أن هذا الباب ونحوه ثلاثي، أصله «فعل»، فاستثقل التضعيف، فحالوا بين المتضارعين بحرف مثل ما في الفاء، وقيل محل الخلاف باب «كبكب».(٢)

قوله: «(واليا كذا الخ) ولو تصدر الواو مطلقا»

يعني: قبل ثلاثة أصول أو أكثر، ولا يزاد أول الكلمة اتفاقا.

قوله: «(والتاء في التأنيث) مطلقا»

أي: سواء كانت في الاسم، أو في الفعل.

---

(١) «المحرر الوجيز» لابن عطية ١/ ٣٧٥.

(٢) «التسهيل» لابن مالك ص٢٩٢ و ص٢٩٧، و«التوضيح» للمرادي ٥/ ١٥٣١، و«التصريح» للأزهري ٢/ ٦٧١.

✿ الإلحاق

قوله: «(لا يلحق الألف إلا مبدلا ** من يا بآخر) على الأصح[١]»

مقابله قوله ابن هشام الخضراوي: «لم يقل أحد من النحويين: إنها منقلبة»[٢]، ونص ابن مالك في شرح الكافية أنها زيدت دون إبدال.[٣]

✿ همزة الوصل

والأصح وضعها همزة ومتحركة

مقابلهما[٤] أنها وضعت همزة ساكنة.[٥]

قوله: «(وأصله أن ينكسر) على الأصح[٦]»

وذلك لثقل الضم والتباس الفتح، فلو قيل: أصطفى بالفتح، التبس بالاستفهام،[٧] وقيل أصله السكون، وهو قول أبي علي، قال: [...ولنا][٨] من يقول: ليس أصله كسرا ولا سكونا، بل هي حركة إتباع.[٩] اهـ.

قلت: وبه تعالم أن الأقوال ثلاثة.

---

(١) «التسهيل» لابن مالك ص٢٩٨. (٢) «المساعد» لابن عقيل ٤/ ٧٤.

(٣) «شرح الكافية» لابن مالك ٤/ ٢٠٦٤.

(٤) أي مقابل كونها وضعت همزة، ومقابل كونها وضعت متحركة، ولم يذكر -رحمه الله تعالى- مقابل الأول، وهو أن أصلها ألف، «التوضيح» للمرادي ٥/ ١٥٥٠؛ وورد في النسخة المطبوعة من الطرة: «والأصح وضعها همزة متحركة»، دون واو العطف ٢/ ٧٩٨.

(٥) «التذييل» لأبي حيان ١٤/ ١٨٥-١٨٦. (٦) «التسهيل» لابن مالك ص٢٠٣.

(٧) «شرح التسهيل» لابن مالك ٣/ ٤٦٥.

(٨) في المخطوط بياض في محل القائل، وقد تتبعت عددا من شروح التسهيل والألفية فلم أظفر بقول قريب من هذا اللفظ.

(٩) «التوضيح» للمرادي ٥/ ١٥٥٦؛ و«همع الهوامع» للسيوطي ٣/ ٤٤٦

✿ الإبدال

قوله: «واصطلاحا: جعل حرف مكان آخر مطلقا»

أي: سواء كان ذلك الجعل عن إزالة، أو إحالة، فيشمل القلب.

قولـه: «(وتبـدل الهمزة من عين وهـا ** بقلة) وخرج عليـه قولهم: ما أن السماءُ سماءً»

أي: ما عرض لي، وخرج على أن خبر «أن» قدم على [اسمها].(١)

قوله: «(ومدا أبدل ثاني الهمزين الخ) وإلا أبدلت ياء مطلقا»

يعنـي: متطرفـة أولا، كأن تبني من «قـرأ» وزن «قمطر»، فتقـول: قِرَأْيٌ، أو «سفرجل»: قَرَأْيَا.

قوله: «(كجنس ما حرك) أو ضم مطلقا»

يعني أن الهمز يجعل كجنس حركته إذا ضم بعد فتح أو كسر أو ضم كـ«لَؤُم» و«يستهزئ» و«مُؤُن» جمع مائنة، وهي السرة.

قوله: «(ووجب ** إبدال واو بعد ضم من ألف ** أو ياء) اتفاقا، كموقن، ومونس، أو عينا على الأظهر»

يعني أنه اختلف في الياء التي قبلها ضمة في عين الاسـم غير الجمع، كما إذا بنيت من البياض وزن «قُفل»، فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة، كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة، وإبدال الياء واوا.(٢) اهـ.

وبه تعلم أن الأظهر قول الأخفش، ومقابله قول الخليل وسيبويه.

---

(١) ما بين المعقوفتين ليس في المخطوط، وإنما أضفناه ليستقيم المعنى.

(٢) «التوضيح» للمرادي ٦/ ١٥٨٨.

قوله: «(غالبا جا ذا البدل) على الأصح»

مقابله ما ذهب إليه في التسهيل حيث قال: «وشذ إبدال الياء من الواو[١] لاما لفَعلى اسما، كالفتوى، والشكوى.» اهـ.

(وأما إن كانت واوا، سلمت مطلقا)

أي: سواء كانت «فَعْلى» اسما كـ«دعوى»، أو صفة كـ«شكوى».

قوله: «(وند ** تصحيح ذي الواو) ولا يقاس على الأصح»

مقابله قول المبرد بانقياسه.

قوله: «(وعين فيعلولة) مطلقا»

أي: سواء كانت ياء كبينونة، أو واوا ككينونة.

❁ الإدغام

قوله: «(وما بتاءين ابتدي الخ) وقد يجيء هذا الحذف في النونين، ومنه على الأظهر قراءة ابن عامر وعاصم: (نجي المومنين)[٢]»**

بضم النون وتشديد الجيم المكسورة، مضارع نجى، فحذفت النون الثانية؛ وقيل: الأصل ننجي، بسكونها، أي الثانية، فأدغمت في الجيم، وإدغام النون في الجيم لا يعرف؛ وقيل: من نجا ينجو بالتخفيف، وضوعفت عينه، وأسند لضمير المفعول، والتقدير: نجا، أي النجاء، ويرده أنه لو كان كذلك، لفتح آخره؛ لأنه فعل ماض، وفيه أيضا إنابة غير المفعول به مع وجوده. اهـ من (خ)[٣] بخ. فانظر بقية كلامه إن شئت.

(١) هكذا وقع في المخطوط، والصواب: «وشذ إبدال الواو من الياء...»، «التسهيل» لابن مالك ص٣٠٩.

(٢) سورة الأنبياء، الآية ٨٧.

(٣) «التصريح» للأزهري ٢/ ٧٦٢.

قوله: «(وبعد غير ساكن الخ) وعلى إلقاء حركة الأول على ما قبله، وخرج عليه قولهم: عبْشّمس»(١)

وقيل: أصله عبء الشمس، فنقلت حركتها للباء.(٢)

قوله: «(والنون دون غنة)»

قال (د): «هذا هو الأشهر، ونص سيبويه على إبقاء الغنة فيها، ذكره الفارسي، وروى عن الحجازيين وابن عامر، وابن عاصم من القراء. اهـ

قال جامع السطور، المعترف بالجهل والقصور، عبد الودود بن عبد الله بن أحمد بن أنجبنان، عاملنا الله وإياهم بالعفو والغفران: لم أجمع ما في هذه الورقات لجهابذة العلماء والراسخين، وإنما دعاني إليها إعانة المبتدئين، ولا أدعي أنه جمع سالم من التغيير، فكيف؟ ولم يسلم ما جمعه النحارير، ولكني أقول: على أنه، وإن كانت ورقاته يسيرة، فكممن فئة قليلة غلبت فئة كثيرة، وكأني ببعض المعاصرين، وقد شرع يقدح في جمعه جهرا، ويوليه الظهر والذفرى، زاعما أن المعاصرين لا يأتون بفائدة أبدا، وما قال ذلك إلا رياء وحسدا، ولله در القائل:

قل لمن لا يرى المعاصر شيئا ... ويرى للأوائل التقديما
إن ذاك القديم كان جديدا ... وسيبقى هذا الجديد قديما

وما أحسن قول بعضهم:

ادأب على جمع الفضائل جاهدا ... وأدم على تعب الجوارح والجسد

(١) «التسهيل» لابن مالك ص٣٢٢، و«التمهيد» لناظر الجيش ١٠/ ٥٢٧٤، و«المساعد» لابن عقيل ٤/ ٢٦٤.

(٢) «المساعد» لابن عقيل ٤/ ٢٧٦، وعبء الشمس: ضوؤها.

واقصد بها وجه الإلـه ونفع من   بلغته ممـن جـد فيهـا واجتهـد
واترك مقـال الحاسـدين وبغيهم   هملا فبعد الموت ينقطع الحسـد

وحقي على من طالعه أن يدعو لي بغفران زللي، والله حسبي وعليه متكلي.

وصلى الله على سيدنا محمد، عدد ما ذكرك وذكـره الذاكرون، وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون. اهـ

مـا هـاجَ حَسّـانَ رُسـومُ المَقـام   وَمَظعَـنُ الحَـيِّ وَمَبنـى الخِيـام
وَالـنُـؤيُ قَـد هَــدَّمَ أعـضـادَهُ   تَـقـادُمُ الـعَـهـدِ بِــوادٍ تَـهـام
قَـد أَدرَكَ الواشـونَ مـا حاوَلـوا   فَالحَبـلُ مِـن شَعثـاءَ رَثُّ الرِمـام
هَـل هِـيَ إِلا ظَبـيَـةٌ مُطـفِـلٌ   مَألَفُـهـا الـسِـدرُ بِنَعفـي قـوام
تـرعـى غُــزالاً فـاتِـراً طَـرفُـهُ   متقـارِبَ الخَطـوِ ضَعيـفَ البُغـام
كَــأَنَّ فـاهـا ثَـغَـبٌ بــارِدٌ   في رَصَـفٍ تَحـتَ ظِـلالِ الغَمـام
شُجَّـت بِصَهبـاءَ لَهـا سَـورَةٌ   مِـن بَيـتِ رَأسٍ عُتِّقَـت في الخِتـام
تَـدِبُّ في الجِسـمِ دَبيبـاً كَمـا   دَبَّ دَبِــيٍّ وَسْـطَ رقـيـق هَـيـام
مِـن خَمـرِ بَيسـانَ تَخَيَّرتُـهـا   دِريـاقَـةً تـوشِـكُ فَـتـرَ العِـظـام
يَسعـى بِهـا أحـور ذو بُـرنُـسٍ   مُحتَلَـقُ الـذِفـرى شَديـدُ الحِـزام
يـقـول فيهـا الـقـوم إِذ أَقـبَـلَـت   شَهبـاءُ تَرمـي أَهلَـهـا بِالقَـتـام
لا نَـخـذُلُ الـجـارَ وَلا نُسلِـمُ الـ   مَولى وَلا نُخصَـمُ يَـومَ الخِصـام

❁ ❁ ❁

فهرس الشواهد الشعرية

قَالوا أبو الصَّقر من شَيْبَانَ قلت لهم	كلّا لعَمْرِي وَلكن منهُ شيبانُ	١٢٠
قَدْ أوبِيَتْ كلَّ ماء وهي ظامِئَة	مَهما تُصِبْ أُفُقًا من بَارِقٍ تَشِمِ	١٤٠
قَومٌ إذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ	دُونَ النِّسَاء وَلَو بَاتَتْ بِأطْهَارِ	١٤٥
قوما قبل نأي دار جمانا	وصلين كما زعمت تالآنا	٤٢
كل أمر مباعد أو مدان	فمنوط بحكمة المتعالي	٣٣
كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ	فَدْعَاءَ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِ	١٤٩
كَمْ قَائِلٍ يَا أسْعَدُ بْنَ سَعْدَاهْ	كُلُّ امرِئٍ بَاكٍ عَلَيْكَ أوَّاهْ	١٢٧
كَم قَد ذَكَرتكَ لَو أُجْزَى بِذِكْرِكِمُ	يَا أَشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ	١١٤
لا بأس بالقوم من طول ومن عظم	أجسام عاد وأحلام العصافير	٤٩
لَا يَبْعَدَنْ قَومِي الذين هُمُ	سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزْرِ	١١٣
لسنا كمن جعلت إياد دارها	تكريت تمنع حبها أن يحصدا	٢٧
لقد رأيت عجبا مُذْ أمسَا	عجائزا مثلَ السَّعالي خمسَا	٧١
لَقَدْ طَرَقَتْ رِحَالَ الحيِّ سلمى	فأَبْعِدْ دَارَ مُرْتَحِلٍ مَزَارا	١٠١
للفتى عقل يعيش به	حيث تهدي ساقه قدمه	٦٩
لم يَمنَعِ الشُّربَ منها غيرَ أن نَطَقَتْ	حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أَوْقَال	٧٩
لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ	وَفِي اللِّثَاتِ وَفِي أَنْيَابِهَا شَنَبُ	١٢٦
لَن تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْـ	ـتُ لكم خَالِداً خُلُودَ الجِبَالِ	١٣٤
لهفي عليك للهفةٌ من خائف	يبغي جوارك حين لات مُجير	٤٢
لَوْ كَانَ غَيْرِي، سُلَيْمَى، الدَّهرَ غَيَّرَه	وقْعُ الحوادِثِ إلا الصَّارِمُ الذَّكَرُ	٧٨
لَيْت شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتُ	إنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ	١٥١

وَكُــلُّ أخٍ مُـفـارِقُـه أخـوه	لَـعَـمْـرُ أبيـكَ إلا الـفـرْقَـدَانِ	٧٧
وَكُلُّ أُنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ	دُوَيْـهِـيَـةٌ تَـصْفَـرُّ مِنْهَا الأنَـامِـلُ	١٥٤
وكَم أبٍ قَدْ عَلَا بابن ذُرَى حَسَبٍ	كَـمَا عَـلَـتْ بـرسُـولِ الله عَـدْنَـانُ	١٢٠
وَكُن لي شَفِيعا يَومَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ	بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَن سَوَادِ بْنِ قَارِبِ	٩٥
ولأبـي عـمـرو يُـقَـاسُ مسْجَلا	إلا عَـلِـمـتُـه ونـحـوَه فلا	٦٣
وَلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي	أحَـبُّ إلَـيّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ	١٣٦
ولـسـت بـالأكـثـر مـنـهـم حصى	وإنـمـا الـعـزة لـلـكـاثـر	١٠٨
وَلَسْنا إذا تأبَوْن سِلماً بمُذعِني	لكم غيرَ أنّـا إن نُسالَم نُسالِم	٩٣
وَلَـعِـبَـتْ طـيْـرٌ بهـم أبَـابـيـل	فَـصُـيِّـرُوا مِـثْـلَ كَعَصْفٍ مأكُول	٨٩
وَلَقَد شَفَا نَفْسِي وأبْـرَأَ سُقْمَهَا	قِيلُ الـفَـوَارِسِ: وَيْـكَ عَنتَرَ أقْـدِمِ	١٢٨
ولـقـد نـزَلْـتِ فـلا تـظُـنِّـي غـيـرَه	منِّـي بـمـنـزِلَـةِ الـمـحَـبِّ الـمـكْـرَمِ	٥٤
وَلَـوْ أنَّ لَيْلَى الأخْـيَـلِيَّةَ سَلَّمَتْ	عَـلَـيَّ وَدُونِـي جَـنْـدَلٌ وَصَفَائِحُ	١٤٥
ومـا نـبـالـي إذا مـا كـنـت جارتنا	ألا يـجـاورنـا إلاك ديـار	٣٧
وَمَهْمَا تَكُن عِندَ امْرِئٍ من خَلِيقَةٍ	وإن خَالَهَا تَخفَى عَلَى النَّاسِ تُعلَمِ	١٤٠
وهل يُرجِعُ التَّسْلِيمَ أو يَكشِفُ العَمَى	ثَـلَاثُ الأثَـافِي والرُّسُومُ البَلَاقِعُ	٦٤
يَـا أيُّـهـا الـمَـائِـحُ دَلْـوِي دُونَـكَـا	إنِّـي رَأيْـتُ الـقَـوْمَ يَـحْـمَـدُونَـكَـا	١٢٩
يَـا رُبَّ يَـوْمٍ لِـيَ لَا أُظَـلَّـلُـهْ	أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلُهْ	١٥٨
يغضِي حياء ويُغضَى من مهابته	فـمـا يُـكَـلَّـمُ إلا حـيـن يـبتسم	٦٠
يُـقَـاسُ أو لا، مطلقا، وأسـنِـدِ	هـذيـن لـلأخْـفَـشِ والـمـبَـرِّدِ	٦٣

فهرس المحتويات